



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وإدارة حساب المخاطر

العنوان

أثر تقلبات أسعار الصرف على الإيرادات النفطية

دراسة حالة الجزائر (1990-2014)

إعداد الطالب

علال طارق

نوقشت يوم: 2016/05/30

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا	أستاذ محاضر (ب)	- د/نذير عبد الرزاق
مشرفا ومقررا	أستاذ مساعد (أ)	- أ/سعودي عبد الصمد
ممتحنا	أستاذ مساعد (ب)	- أ/غادري حورية

السنة الجامعية: 2016/2015



"¹¹⁴ وقل رب زدني علما"

الآية 114 من سورة طه.

شكر و عرفان

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي ألهمني الإرادة والصبر والمثابرة لإتمام هذا العمل المتواضع
الشكر الجزيل للأستاذ الفاضل سعودي عبد الصمد الذي تفضل بالإشراف على بحثي هذا
وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة التي أفادني بها، فأكن له كل الاحترام والتقدير
إلى الأساتذة الذين شرفوني بقبولهم مناقشة هذه الرسالة
إلى جميع الأساتذة الذين ساعدوني على إتمام هذا العمل
إلى كل من بذل معي جهدا ووفر لي وقتا، ونصح لي قولا، أسأل الله أن يجزيهم عني خير
الجزاء.

طارق

الإهداء

إلى ضياء قلبي ونور بصري محمد صلى الله عليه وسلم

إلى عبق الروح التي أستلهم منها الصبر والإصرار والتحمدي الذي تتساقط الكلمات خجلا وإكراما له والذي الغالي

إلى التي فرشت دربي بربيع عمرها ورعتني بنور قلبها والذي الكريمة

إلى جدتي الغالية رحمها الله

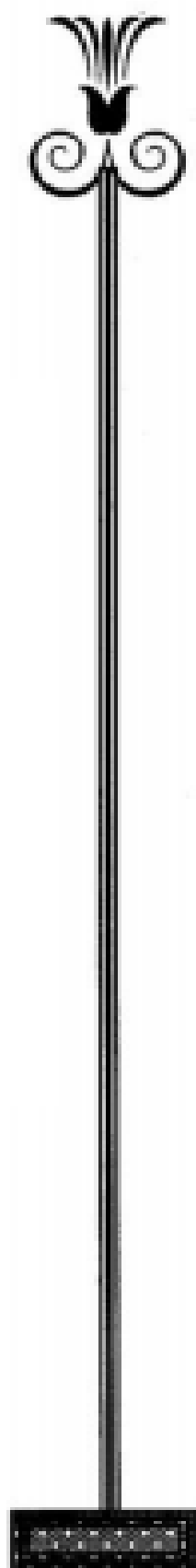
إلى من كانوا رمزا للعطاء والإخلاص التي تشرق شمسي بين أيديهم ويتوهج نخاري بنورهم إخواني وأخواتي

إلى المعادلة التي ترسم منحني حياتي أصدقائي وزملائي في الجامعة

إلى كل من عرفناهم من قريب أو بعيد

إلى من فتح هذه الوريقات وتصفحها بعدي

فہرس المحتویات



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الشكر وعرقان.....
	الإهداء.....
	فهرس المحتويات.....
	قائمة الجداول والأشكال والملاحق.....
أ-هـ	مقدمة.....
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لسعر الصرف	
08	تمهيد.....
09	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.....
09	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف.....
13	المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف ووظائفه.....
17	المطلب الثالث: نظريات سعر الصرف.....
21	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.....
24	المبحث الثاني: سوق الصرف وأنواعه ونظام التعامل فيه.....
24	المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف وخصائصه.....
26	المطلب الثاني: وظائف وأنواع سوق الصرف.....
29	المطلب الثالث: نظام سوق الصرف.....
34	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول أسعار النفط و الأسواق العالمية	

فهرس المحتويات

36	تمهيد.....
37	المبحث الأول: عموميات حول النفط وأسعاره.....
37	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن النفط.....
40	المطلب الثاني: مفهوم سعر النفط وأنواعه.....
44	المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها.....
49	المبحث الثاني: الأسواق العالمية للنفط والأطراف الفاعلة فيها وعوامل الطلب والعرض.....
49	المطلب الأول: مفهوم وأنواع السوق النفطية.....
51	المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية.....
53	المطلب الثالث: عوامل العرض والطلب في السوق النفطية.....
60	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: أثر تقلبات أسعار الصرف على الإيرادات النفطية في الجزائر	
62	تمهيد.....
62	المبحث الأول: واقع أسعار الصرف وأسعار النفط في الجزائر.....
62	المطلب الأول: واقع سعر الصرف في الجزائر.....
69	المطلب الثاني: واقع الإيرادات النفطية في الجزائر.....
73	المطلب الثالث: تقلبات الدولار وأثرها على الإيرادات النفطية في الجزائر.....
75	المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار الصرف على الإيرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990-2014)
75	المطلب الأول: دراسة تطور سعر الصرف وسعر النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).....
80	المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي بسعر الصرف وسعر النفط وتقديره.....

فهرس المحتويات

83	المطلب الثالث: الدراسة الاقتصادية والقياسية للنموذج المقدر من خلال تحليل العلاقة.....
93	خلاصة الفصل.....
95	الخاتمة.....
100	الملاحق.....
104	قائمة المراجع.....
	الملخص.....

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
33	جدول يعكس التسعيرة المتقاطعة بالنسبة لبعض العملات في 2001/09/06	01
54	تطور الطلب العالمي على النفط للفترة (2007-2004)	02
65	تطور سعر الصرف الدينار بالدولار في الفترة (1991-1987)	03
68	تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار في السوق الرسمي والسوق الموازي	04
72	مقارنة بين النفط الجزائري (صحاري بلند) وبعض نفوط دول أوبك	05
75	تطور سعر النفط للدولة الجزائرية للفترة الممتدة (2014-1990)	06
78	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الجزائر للفترة (2014-1990)	07
82	معطيات الدراسة الخاصة بسعر النفط وسعر الصرف للفترة (2014-1990)	08
83	نتائج تقدير النموذج الخطي لسعر النفط في الجزائر خلال الفترة 1990- 2014	09
85	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر	10
87	تقدير العلاقة بين تطور سعر الصرف وتطور سعر النفط بعد إدخال اللوغاريتم للفترة الممتدة (2014-1990)	11
90	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر بعد إدخال اللوغاريتم	12

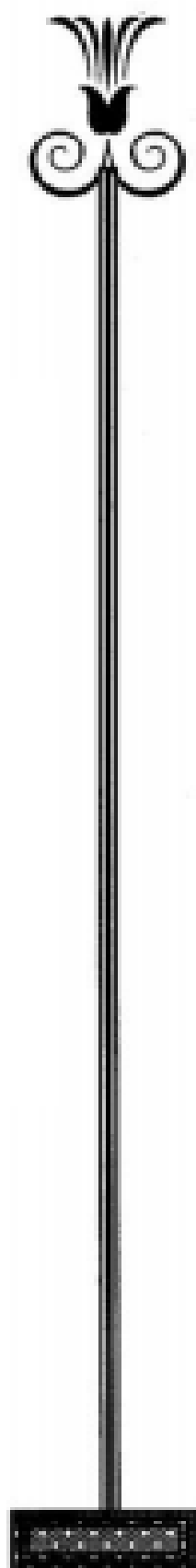
قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
13	أشكال (صيغ) سعر الصرف	01
14	أنظمة سعر الصرف	02
47	التطور التاريخي أسعار النفط من عام 1945 إلى غاية 2012	03
58	نسبة توزيع الاحتياطات المؤكدة في العالم	04
72	تقلبات أسعار صحاري بلند 1995-2010	05
74	العلاقة بين سعر صرف الدولار وسعر النفط	06
76	تطور سعر النفط في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	07
79	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الجزائر للفترة 1990-2014	08
87	نتائج اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه	09
88	العلاقة بين التقلبات في سعر الصرف وسعر النفط	10
91	علاقة تطور سعر الصرف بسعر النفط في الاقتصاد الوطني للفترة (1990-2014)	11

قائمة الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	رقم
100	جدول فيشر	01
101	جدول درين واطسون	02
102	جدول ستيودنت	03

مقدمة عامة



تعتبر التقلبات التي تطرأ على سعر الصرف سمة حتمية للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد، مما يدل على أن سعر الصرف متغير شديد الحساسية، نظرا للمؤثرات الداخلية والخارجية على اقتصاد بلد ما فهذا دليل على أنه ليس هناك مجتمع اقتصادي يعيش دون فعالية التأثير بالتغيرات التي تطرأ في سوق صرف العملات، لذا فإن الزيادة في هذه الفعالية مرهون بطابع العالمية التي تتسم بها أسواق الصرف، وتأتي أهمية دراسة التقلبات التي تطرأ على سعر صرف العملة من الاختلافات بين التبادل الدولي والتبادل المحلي، حيث إن تسوية الأولى تتم بالعملات الأجنبية في حين يتم التبادل المحلي بالعملة الوطنية، ومنه فإن أهمية الدراسة لسعر الصرف تكمن في معالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات ومدى قبول عملة عالمية ذات الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني لبلد ما من خلال مساهمتها في السعر في السوق العالمية للمنتجات الوطنية ذات الاستهلاك العالمي من خلال جلب موارد مالية ضخمة أثناء القيام بعمليات التحويل للمعاملات الاقتصادية والتجارية بين الدول.

ويعد النفط المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأهم للنمو الاقتصادي، والمورد المساهم في التطورات الاقتصادية الناجمة عن التطورات الحاصلة في الصناعة الحديثة، حيث يعتبر سلعة إستراتيجية ذات الدور الرئيسي لما لها من أثر فعال على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي، ولكن ما شهدته أسعار النفط من تطورات عبر الزمن جعلها تلعب الدور البارز في خلق التوازنات الاقتصادية بين الدول المتطورة والدول المتخلفة التي تعتمد على مورد النفط بصفة خاصة.

يعتبر القطاع النفطي النواة الأساسية في توفير العملة الصعبة التي تستخدم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وخاصة الدولة الجزائرية لاعتمادها على النفط كمصدر مهم في الاقتصاد، ويرجع ذلك بشكل أساسي للإيرادات المالية السريعة وربحيته العالمية، والتركيز على سعره في السوق العالمية، وهذا ما يجعل الجزائر تواجه التغيرات التي تطرأ على السعر وخاصة الدولار الأمريكي المسعر به نفطها، وتأثره بالتقلبات التي تطرأ على سعر الصرف، مما يتضح أنه هناك علاقة وطيدة بين التقلبات في سعر الصرف وأسعار النفط.

1- إشكالية الدراسة

تلعب الإيرادات المالية للنفط دورا أساسيا وهاما في اقتصاد الدولة الجزائرية من خلال مساهمته في تحريك عجلة التنمية والتأثير على مؤشرات الكلية من خلال ربط هذا التأثير على أحد مؤشرات وهو سعر الصرف السائد للعملة المحلية والتي أصبحت تشهد عدة تقلبات تؤثر في الاقتصاد الوطني أي هناك علاقة وطيدة بين تقلبات أسعار صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي وأسعار النفط تجعلنا نبحت في مضمون

مقدمة عامة

العلاقة في مختلف التفاعلات والتأثيرات ومن خلال ما سبق ذكره نطرح الإشكالية الرئيسية لموضوع البحث على النحو التالي :

ما مدى أثر تقلبات أسعار الصرف على الإيرادات النفطية في الاقتصاد الوطني؟

إن تقديم هذه الإشكالية بهذه الصيغة يفرض علينا طرح التساؤلات التالية:

- ما هي أهم الأنظمة السائدة سعر الصرف داخل الدولة الاقتصادي؟
- كيف تؤثر حجم الإيرادات النفطية (سعر النفط) على وضعية الاقتصاد الوطني؟
- على أي أساس تساهم التقلبات التي تمس سعر الصرف بسبب تغير أسعار النفط داخل الاقتصاد الوطني؟

2- فرضيات الدراسة

نظرا لطبيعة الإشكالية للبحث يفرض علينا وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية للموضوع للبحث:

تتمحور بأنه توجد علاقة وطيدة تربط سعر صرف العملة الوطنية بالإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري من خلال تبادلية التأثير بين المتغيرين.

إن معالجة هذه الفرضية الرئيسية يتطلب علينا وضع مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- يشكل سعر صرف العملة الوطنية نظام أساسي داخل اقتصاد بلد ما؛
- للإيرادات النفطية أهمية كبيرة في الاقتصاديات النفطية من خلال ما يلعبه سعر النفط في تحريك عجلة النمو داخل الدولة و اعتباره مصدر أساسي للتمويل؛
- تعد مشكلة الفراق بين العملات في الجزائر هو سبب تكبدها خسائر مالية معتبرة؛
- إرجاع التقلبات المتأتية من سعر الصرف إلى الإيرادات المالية للتغير في سعر النفط الذي أصبح يعتبر ركيزة أساسية داخل الاقتصاد من خلال التأثير في المؤشرات الكلية للبلد.

3- أسباب اختيار موضوع الدراسة

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن أن نوجزها فيما يلي:

3-1- أسباب ذاتية

- الميول الشخصي للدراسات القياسية التحليلية ذات الطابع الاقتصادي الكلي من أجل التعرف أكثر على تأثيراتها في الاقتصاد الوطني؛
- تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد النقدي والكلي وعلاقتها بالاقتصاد الوطني.

3-2- أسباب موضوعية

- محاولة التعرف على سياسات العملة وعلاقتها بسعر النفط في الاقتصاد الجزائري؛
- اعتماد الاقتصاد الوطني كليا على النفط وبالتالي تأثره بالتغير في سعره.
- الأهمية الكبيرة التي تحتلها أسعار الصرف والنفط في الاقتصاد الوطني؛

4- أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة دراسة أثر تقلبات سعر صرف الدينار على سعر النفط؛
- تحديد مدى فعالية سعر الصرف وسعر النفط في الاقتصاد الوطني؛
- العلاقة التبادلية التي تربط بين سعر الصرف وسعر النفط.

5- أهمية الدراسة

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، كونه يمثل العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجيا وداخليا، حيث أن النفط لها أيضا الدور الأساسي في استقرار أسعاره، مما يعكس التقلبات في سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي، ومن أجل إبراز طبيعة العلاقة بين تقلبات في سعر الصرف وأثرها على سعر النفط قمنا بتحليل أثره هذه التقلبات والتطورات التي مست سعر النفط وسعر صرف الدينار من خلال التطورات والإصلاحات التي مست وضعية الاقتصاد الجزائري وخصوصيته كونه يعتمد على مورد وحيد ألا وهو الإيرادات النفطية.

6- المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته الاعتماد على المنهج النظري من خلال مدخل لسعر الصرف والتطور التاريخي لسعر النفط في السوق العالمية، مما يساعدنا في فهم الحاضر بالعودة إلى الماضي، وأيضا الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة بالإضافة إلى المنهج الإحصائي القياسي والذي إعتدناه من خلال الدراية القياسية، وتطلب التحليل من خلال استخدام التقارير والإحصائيات بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي، وذلك لإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على أسعار النفط.

7- حدود الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على سعر النفط، وقد حددت دراستنا في إطارين مكاني وزماني، فيما يخض الإطار المكاني تخصص هذه الدراسة للاقتصاد الجزائري، أما الإطار الزمني فقد حدد الفترة (1990-2014)، ولقد اعتمدنا هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، وكذا تماشياً مع الإصلاحات المالية والمصرفية التي عرفها الاقتصاد الوطني.

8- الدراسات السابقة

- **الدراسة الأولى** : بعنوان أثار تقلبات أسعار الصرف على حجم العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر للفترة (1999-2009) قامت بها الطالبة موري سمية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، حيث اعتمدت في دراستها على قياس أثر التقلبات في سعر الصرف ومدى تأثيره على حجم العوائد النفطية .
- **الدراسة الثانية** : بعنوان دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الجزائري مقبل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-2003) قام بها الطالب مراد عبد القادر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية ، حيث اعتمد في دراسته في تحليل الأثر للمتغيرات النقدية على سعر الصرف.
- **الدراسة الثالثة** : بعنوان أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003) قامت بها الطالبة مدشن وهيبة، رسالة ماجستير 2005 جامعة قاصدي مرباح، حيث اعتمدت في تحليلها على تحليل التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط وتأثيرات على حجم الاقتصاديات النفطية.

9- صعوبات الدراسة:

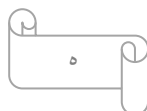
- إن الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المؤلفات لدى الباحثين:
- نقص المراجع التي تتناول أسعار النفط وانعدامها في المكتبات الجامعية؛
 - الصعوبة في الحصول على الإحصائيات الوطنية للمتغيرات المدروسة؛
 - عدم المطابقة للإحصائيات الوطنية في الهيئات والمنظمات الدولية؛
 - عدم مواكبة المراجع للتطورات الحديثة.

10- هيكل البحث (خطة الدراسة)

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول، حيث سنتناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لسعر الصرف من خلال التطرق لمفهوم سعر الصرف ووظائفه وأنظمتها والنظريات المفسرة له، إضافة إلى للتعريف بسوق الصرف، وأنواعه ونظام العمل فيه من خلال تحديد المتعاملون الرئيسيون فيه، وبيان أهم العملات الرئيسية المتداولة فيه.

أما في الفصل الثاني فتناولنا مفاهيم عامة حول أسعار النفط والأسواق العالمية، وذلك من خلال إعطاء نبذة تاريخية عن النفط والتطرق لمفهوم سعر النفط ومختلف أنواعه وبيان التطور التاريخي لأسعار النفط والعوامل المؤثرة فيه، إضافة للتعريف بسوق النفط وأنواعه والأطراف الفاعلة والمؤثرة في هذه السوق وعامل العرض والطلب والعوامل المؤثرة فيه داخل السوق النفطية.

أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه أثر تقلبات سعر الصرف من خلال التغيرات في سعر النفط في الاقتصاد الجزائري، وذلك بالتطرق إلى واقع سعر الصرف وسعر النفط، والقيام بدراسة قياسية للعلاقة بين سعر الصرف وسعر النفط، وذلك بالقيام بتقديره هذه العلاقة من خلال برنامج EViews.

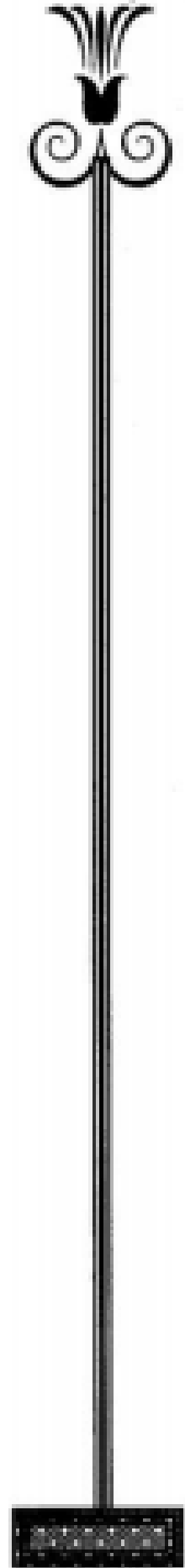


الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

والنظري لسعر

الصرف



تمهيد

لكل دولة من دول العالم عملة نقدية محلية تستخدمها داخل حدودها للتبادل السلعي والخدماتي الداخلي، فمثلا الجزائر تستعمل الدينار لبيع وشراء السلع والخدمات، والولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الدولار ودول الاتحاد الأوروبي الأورو وعلى هذا نجدنا مختلفة من دولة إلى أخرى حسب عملتها الوطنية وقد لا يقبل التعامل داخل كل دولة إلا بعملتها ونتيجة عدم وجود وحدة نقدية مشتركة على الصعيد العالمي إلا إن قيام التجارة والتبادل العالمي للسلع والخدمات تطلب على هذه الدول تحويل العملة الأجنبية المحصل عليها من قيام بعملية التصدير لهذه السلع والخدمات إلى العملة المحلية والقيام بالعملية العكسية بالنسبة للدول في حالة الاستيراد، فهذا دليل على اعتبار سعر الصرف جوهر التعاملات الاقتصادية بين الدول. وهذه الأداة التي تقوم على ربط الأسعار المحلية بالأسعار الخارجية في القيام بعمليات التصدير والاستيراد يطلق عليها سعر الصرف لما يلعبه من دور هام وأساسي في النشاطات الاقتصادية، لأنه لا يمكن الاستغناء عنه لأي بلد سواء كان متخلفا أو متقدما.

إن سننتظر في هذا الفصل للمفاهيم العامة حول سعر الصرف، وهذا من خلال مبحثين:

• **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.**

• **المبحث الثاني: سوق الصرف وأنواعه ونظام العمل فيه.**

حيث خصصنا المبحث الأول لتعريف بسعر الصرف وأنظمتها والنظريات المفسرة والعوامل المؤثرة فيه حيث قمنا بتعريف سعر الصرف الذي هو قيمة عملة بدلالة عملة أخرى في عمليات التصدير والاستيراد وبيان وظائف والأنظمة لسعر الصرف والنظريات المفسرة له من خلال مجموعة من العوامل التي لها تأثير عليه. أما المبحث الثاني فقد خصصناه للتعريف بسوق الصرف، وأنواعه ونظام العمل فيه من خلال تحديد المتعاملون الرئيسيون فيه، وبيان أهم العملات الرئيسية المتداولة في سوق الصرف.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على المعاملات الدولية وخاصة التجارة الخارجية لما له من مكانة أساسية في الاقتصاد الوطني، فإن لكل دولة عملتها الخاصة تستعملها في عمليات الدفع الداخلية، لكن نظرا لاختلاف العمليات الاقتصادية الخارجية عن العمليات الاقتصادية الداخلية توجب على هذه الدول سواء كانت متخلفة أو متقدمة تحديد سعر الصرف للقيام بالمعاملات الاقتصادية على مستوى الخارجي وفق العرض والطلب على السلع والخدمات في السوق العالمية، وذلك بدلالة الأنظمة والنظريات المفسرة والعوامل المؤثرة في سعر الصرف.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

1- مفهوم سعر الصرف

لمفهوم سعر الصرف عدة تعاريف من بينها نذكر ما يلي:

- يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات النقدية التي يجب دفعها من عملة محلية معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى¹.
- كما يمكن أن نعرفه بالطريقة العكسية على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية².
- ويقصد بسعر الصرف أيضا النسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعبر الأخرى السعر النقدي لها، وكذلك يعرف على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم ونقصد هنا بالعملة الأجنبية كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات³.
- وعليه فإن سعر الصرف هو عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلتها أثناء القيام بعمليات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) بوحدة واحدة من العملة الأجنبية.*
- ويعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية الذي تستبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى عملة أجنبية، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات فضلا

¹-أسامة محمد الفولي، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997، ص 292.

²-Philippe avoyo, Finance Appliquée, PARIS, DUNOD,1993, P53.

³-عرفات تقي الحسين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، 1999، ص147.

عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والنتائج والعمالة. وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية¹.

• كما يمكن أن نقول عن سعر الصرف بأنه عدد وحدات عملة أجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية أو بالعكس أي هو قيمة عملة بدلالة أخرى².

ومع اختلاف التعاريف حول سعر الصرف إلا أنها كلها تؤكد أن سعر الصرف هو:

- عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية والعكس؛
- أن عملية المبادلة تتم وفقا لسعر معين؛
- تتم عملية المبادلة في سوق الصرف الأجنبي؛
- تعد أداة للربط بين اقتصاد. مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك تقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويقها.

2- أشكال (صيغ) سعر الصرف

يأخذ سعر الصرف أشكالا تتضح من خلالها القدرة التنافسية بين الدول إضافة إلى أخذه بعين الاعتبار إلى مختلف التدابير الحكومية مثل: التعريفات الجمركية أو الرسوم والحوافز والإعلانات المالية التي لها علاقة بالعملات الدولية وعلى هذا يمكن تحديد الأشكال التالية لسعر الصرف:

2-1- سعر الصرف الاسمي

ويمكن تعريف سعر الصرف الاسمي على انه مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة أخرى³.

ويقصد بسعر الصرف الاسمي ذلك الثمن الجاري لعملة ما مقيم بعملة أخرى في تاريخ عين دون الأخذ بعين الاعتبار عامل التضخم، حيث يمل السعر إلى التقلب تبعا لظروف العرض والطلب على العملة، ويمكن تثبيت سعر الصرف الاسمي إذا حافظت السلطات العمومية على مستوى مستقل لسعر الصرف الرسمي وذلك إما عن طريق التدخل، أي بيع أو شراء العملات الأجنبية في سوق الصرف أو عن طريق السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي⁴.

¹- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص103.

²- إضاءات مالية ومصرفية، نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد الثاني عشر، دولة الكويت، يوليو 2011، ص2.

³- قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص104.

⁴- Dominiksalvador, Econmique internationale Série Schauim, Paris, 1982, P119.

دولية قيمتها وحدة واحدة. وبهذا فلا بد من التمييز بين سعر صرف الفعلي للصادرات وسعر صرف الفعلي للواردات¹.

2-3-1- سعر الصرف الفعلي للصادرات

هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولارا واحد الصادرات مع الأخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعلانات المالية والرسوم الإضافية وأسعر الصرف الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات.

2-3-2- سعر الصرف الفعلي للواردات

هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولارا واحد مع الأخذ بعين الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الإضافية والفوائد².

2-4- سعر الصرف التوازني

هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر على أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العدية فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في السوق الحرة في وجود المنافسة التامة، حيث تقترن تسمية هذا مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يعبر عن التوازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي³.

3- أهمية سعر الصرف

تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة، إلا أن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية⁴.

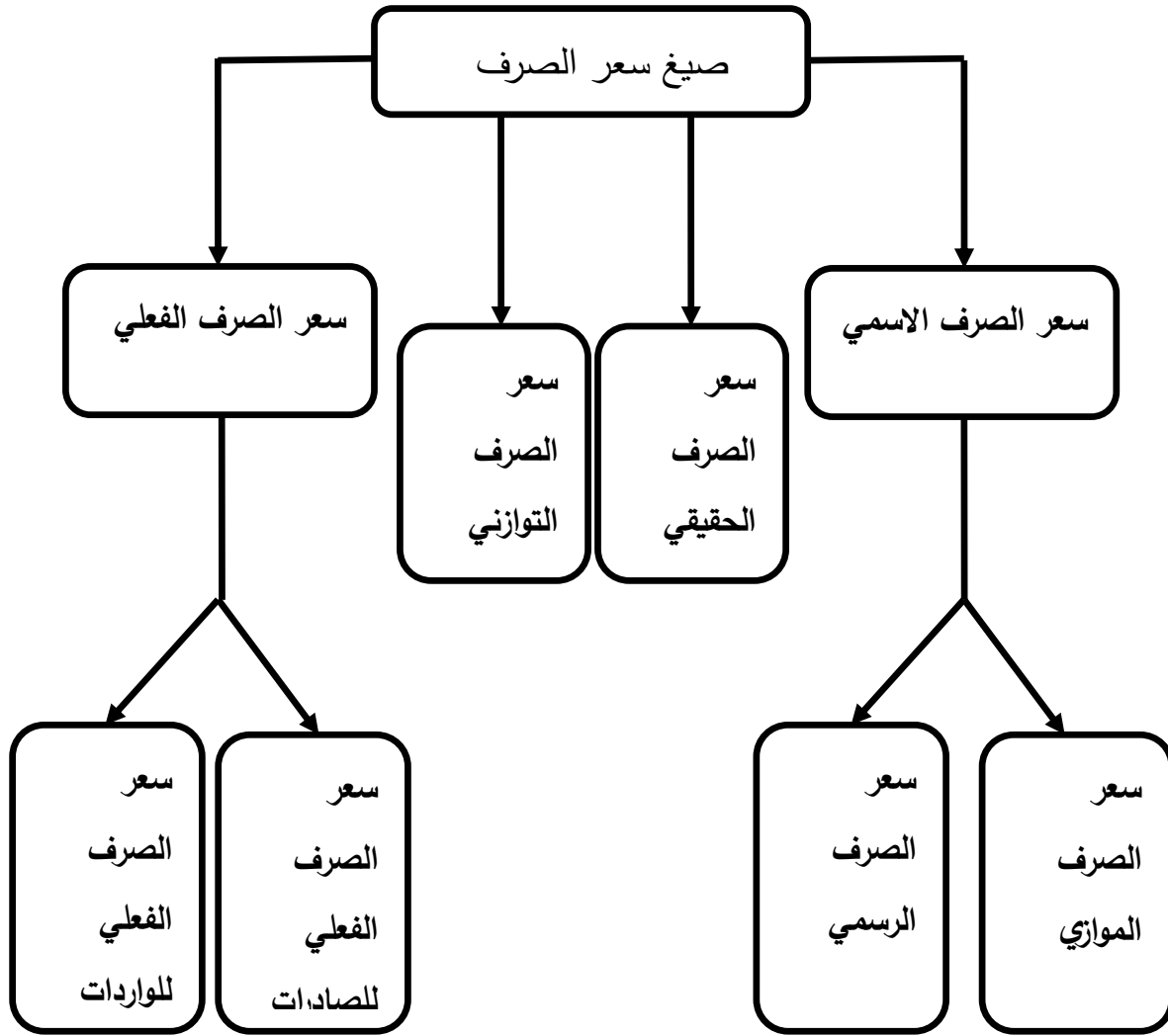
¹ - حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص75.

² - مرجع نفسه، ص76.

³ - عباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد23، الكويت، نوفمبر 2003، ص7.

⁴ - بوعتروس عبد الحق، أثر سعر الصرف على الأسعار المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد3، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2000، ص10.

الشكل رقم (01): أشكال (صيغ) سعر الصرف



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف ووظائفه

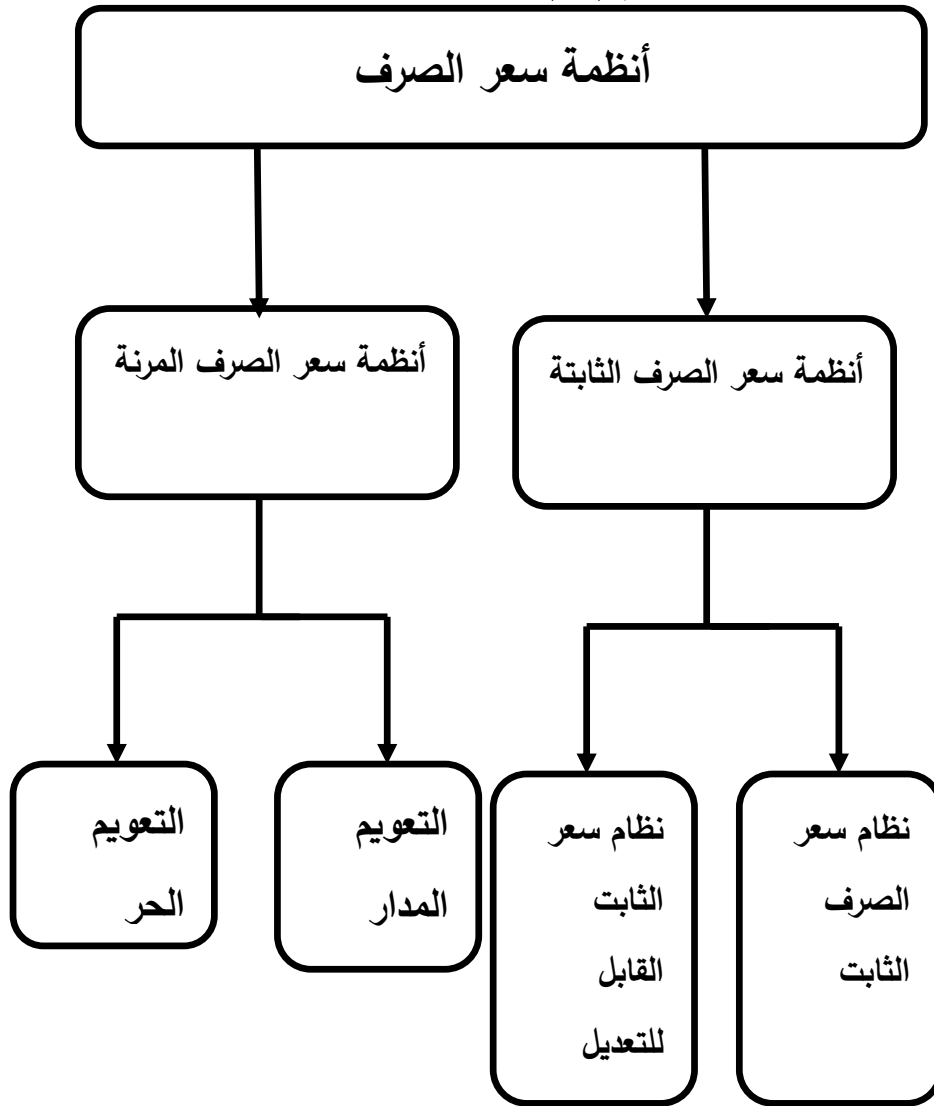
1- أنظمة سعر الصرف

إن العمليات الاقتصادية التي يقوم بها كل بلد مع العالم الخارجي تستوجب عليه إن تكون بحوزته وسائل دفع لمواجهة ما يترتب عليه من جراء هذه العمليات ويتم ذلك موازاة مع ضمان الاستقرار لسعر الصرف عملته فقد يقوم بتحديد هاذ السعر عن طريق السلطات النقدية أو عن طريق العرض والطلب على العملات، عموماً يمكن التمييز بين نمطين لأنظمة سعر الصرف:

1- أنظمة سعر الصرف الثابتة؛

2- أنظمة سعر الصرف المرنة.

الشكل رقم (02): أنظمة سعر الصرف



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة

1-1- النمط الأول: أنظمة سعر الصرف الثابتة

يعرف نظام سعر الصرف الثابت بأنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف وذلك من أجل مراقبة دخول وخروج العملات الصعبة، حيث تلجأ الدول لإتباع هذا النظام عندما لا يمكنها الوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي عن طريق تحرير أسعار الصرف¹. لا بد أن نميز بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف القابل للتعديل:

¹ - جودة عبد الخالق، الإقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، مصر، 1992، ص 103

1-1-1- نظام سعر الصرف الثابت:

في ظل النظم القائمة على تثبيت سعر الصرف تلتزم الدول بربط عملتها بوزن معين من الذهب ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر للذهب، أن يتحقق سعر ثابت لل عملات المختلفة ببعضها البعض. ولذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب الأصل لا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابتا لأنه إذا ارتفع ثمن إحدى العملات يكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب ثم بيعه لدولة هذه العملة بسعر التعادل مما يعود بثمن العملة إلى الأصل¹.

1-1-2- نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل (نظام بريتون وودز)

يقوم على قاعدة الصرف بالذهب حيث يركز على قابلية تحويل الدولار إلى ذهب فقط من ناحية وعلى تثبيت أسعار الصرف للعملات بالأخرى بالنسبة للدولار الأمريكي، ويسمح هذا النظام للدول بتغيير السعر الاسمي لعملتها في حدود 10% في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات دون اشتراط موافقة صندوق النقد الدولي، لذا يعتبر نظام بريتون وودز في الأساس نظام قائم على تثبيت سعر الصرف مع قابلية التعديل لضمان استقرار أسعار الصرف مع توفير قدر من المرونة.

1-2-1- النمط الثاني: الأنظمة المرنة لسعر الصرف

وتتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها: المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات بتعديل أسعارها صرفها². وتتقسم أنظمة سعر الصرف المرنة إلى:

1-2-1- نظام سعر الصرف المرن (التعويم المدار)

يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدرا كبيرا من المرونة لأسعار الصرف في نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا وشراء للعملات الأجنبية من اجل تقادي التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها، وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعارها صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.

1-2-2- نظام سعر الصرف المرن (التعويم الحر)

يتم هذا النظام في حالة وضع يسمح لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق. ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتححرر من قيود سعر الصرف. وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف أن تتكيف مع الأوضاع السائدة.

¹ - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص115.

² - مرجع نفسه، ص116.

3- المعايير التي تحكم اختيار نظام سعر الصرف

- 1- الحجم النسبي وتكامل التجارة، ربما تجد الدول الصغيرة أنه من المناسب أن ترتبط نقديا مع دولة كبيرة نسبيا وخاصة إذا كانت العلاقة التجارية كبيرة مع هذه الدولة؛
- 2- القدرة على امتصاص الصدمات سواء كانت منها الاسمية أو الحقيقية؛
- 3- تنوع هيكل الإنتاج والصادرات، والتركيز الجغرافي للتجارة؛
- 4- استقرار ومصادقية عملة الركيزة¹.

اضطرت كثير من الدول في الفترة نابين الحربين وخاصة بسبب أزمة الكساد الكبير 1929-1933 إلى فرض نظام رقابة مباشرة على سعر الصرف، وقد بدأ هذا النظام في ألمانيا وأوروبا الوسطى والشرقية ودول أمريكا اللاتينية، وذلك من أجل مواجهة العجز في ميزان المدفوعات، وهذا ما يطلق بنظام الرقابة على سعر الصرف الذي له دور مهم في إعادة التوازن في ميزان المدفوعات ولاسيما لرفع من سعر الصرف العملة لدولة ما حيث تختلف أوجه وتقنيات وأهداف هذه الرقابة من بلد لآخر².

2- وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي بلد، سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، إذ يعتبر أداة ريك هامة بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات العليمية، كما يعتبر وسيلة هامة للتأثير على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، وينعكس ذلك على التضخم والعمالة، إضافة إلى أنه يستخدم كمؤشر كونه يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، فانه يمكن إن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات في النهاية، حيث يمارس سعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها³:

2-1- الوظيفة القياسية

يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى، وعن طريقه نجد إن الأسعار المحلية باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع، يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية، ومعنى هذا إن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة⁴.

¹ - إضاءات مالية ومصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 03.

² - شمعون شمعون، البورصة، الطبعة لأولى، أطلس للنشر، الجزائر، 1991، ص 60.

³ - بن الزاوي عبد الرزاق، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري، عمان، الطبعة العربية، 2016، ص 16.

⁴ - مرجع نفسه، ص 17.

2-2- الوظيفة التطويرية

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية. في حين يمكن الاعتماد على سعر الصرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان.

2-3- الوظيفة التوزيعية

أي سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الكلي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم¹.

المطلب الثالث: نظريات سعر الصرف

حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية أن تقدم تفسيراً حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول ولكل نظرية منطلقات ونتائج خاصة بها وفيما يلي سوف نتطرق لهذه النظريات:

1- نظرية تعادل القوة الشرائية

ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العلمية الأولى والفترة إلى تلتها ما أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة في أسعار الصرف، وتتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أي أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي².

ويرجع الفضل لصياغة هذه النظرية إلى العالم السويدي جوستاف كاسيل، فبالرغم من بروز أفكارها قبل ذلك لدى كل من دافيد هيوم ودافيد ريكاردو، إلى أهميتها أبرزها كاسيل، حيث إن هذه النظرية تقي بان سعر الصرف بين عملتين يتعادل عندما تكون قدرتها الشرائية متساوية في كلا الدولتين، وهذا يعني ان سعر الصرف بين عملتين يجب أن يتعادل مع مستوى السعر لسلة من السلع والخدمات في الدولتين، وعند ارتفاع مستوى

¹- العقريب كمال، أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2006)، ص 20.

²- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 167.

الأسعار المحلية في دولة ما (حالة التضخم) يجب تخفيض سعر الصرف في تلك الدولة للحفاظ على تعادل القوة الشرائية¹.

حيث تعتمد نظرية تعادل القوة الشرائية على أساس قانون السعر الواحد الذي يفترض:

- غياب تكلفة النقل وعدم وجود عوائق أمام التجارة الدولية مثل العوائق الجمركية؛
- تعمل الأسواق المتنافسة على تساوي سعر السلعة المتماثلة في الدولتين عندما تكون الأسعار مقيمة بنفس العملة؛
- عدم وجود تدفقات رأسمالية وان الاقتصاديات عند مستوى التشغيل الكامل².

هناك صيغتين لنظرية تعادل الشرائية:

1-2- الصيغة المطلقة للنظرية

تشير النظرية في صيغتها المطلقة أن سعر الصرف أي عملة مقوم بوحدة من عملة أخرى يتوقف على القدرة الشرائية للعملة كل في بلدها، ويتحدد سعر الصرف بحساب النسبة بين مؤشرات الأسعار في كل بلد ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين. وتشير الطريقة الحسابية للصيغة المطلقة لتعادل القدرة الشرائية بين دولتين يتلخص في مقارنة سعر سلعة معيارية متماثلة في الدولتين كالتالي³:

$$E = \frac{P_I}{P_{I^*}}$$

حيث:

P_I : السعر المحلي للسلعة I؛

P_{I^*} : السعر الأجنبي للسلعة I؛

E : سعر الصرف.

¹- جوزي جميلة، أسس الاقتصاد الدولي النظريات والممارسة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 68.

²- مرجع نفسه، ص 69.

2-4- الصيغة النسبية للنظرية

تشير نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف توازن من لحظة إلى أخرى حيث أن سعر التوازن يحدث عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، وفي حالة اختلاف معدلات التضخم المحلي فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات¹.

وتدرك الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية أي أن ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلية دون أن يصاحبه ارتفاع في مستوى الأسعار العالمي سيؤدي بالضرورة إلى تدهور سعر الصرف، وبالتالي تدهور القيمة الخارجية للعملة بنفس نسبة ارتفاع الأسعار.

2-النظرية النقدية

يمكن التعرف على ملامح النظرية النقدية في تفسيرات تغيرات سعر الصرف من خلال دراسة أثر كل من كمية النقود وسعر الفائدة في تحديد سعر الصرف.

2-1- كمية النقود

يعتبر (ريكاردو) أول الاقتصاديين الذين انتبه والى اثر كمية النقود في تحديد سعر الصرف عندما أوضح إن بريطانيا قامت بتخفيض قيمة الجنيه الإسترليني عن القيمة الاسمية من اجل مواجهة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تسببت في زيادة الأسعار المحلية مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الصادرات مما ترتب عليه انخفاض اللب على في الأسواق العالمية ونقص قيمتها حصيلتها وحدث عجز في الميزان التجاري و يحدث العكس في حالة انخفاض كمية النقود في الداخل مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة السلع المصدرة و ثم زيادة الطلب العالمي عليها فترتفع قيمتها وترتفع قيمة العملة مع تحقيق فائض الميزان التجاري.²

وتجدر الإشارة إلى إن تغير سعر الصرف لا تتساوى نسبته مع معرفة نسبة تغير المعروض النقدي وذلك بسبب أثر عنصر الزمن، ووجود عوامل أخرى تؤثر في تحدي سعر الصرف، ويشترط لحدوث أثر المعروض النقدي على سعر الصرف أن تكون السوق متصفة بالنشاط والحرية³.

¹ - مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، ص 131.

² - حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي بين الدول العربية دار زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 50.

³ - مرجع نفسه، ص 51.

2-2- أسعار الفائدة

تؤدي أسعار الفائدة في الدولة إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال إلى هذه الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتها ومن ثم ارتفاع سعر الصرف لهذه العملة، ويحدث العكس ذلك في حالة انخفاض أسعار الفائدة.

ويلاحظ أن تغيرات أسعار الفائدة عادة ما تتفاعل مع تغيرات المعروض النقدي وقد يؤثر كل منهما في اتجاه مضاد لتأثير الآخر ومن ثم يلغي كل منهما الآخر وعدم حدوث أي تأثير على سعر الصرف، وعلى سبيل المثال فان عدم حدوث تغير في المعروض النقدي بشكل غير عادي في المستقبل القريب يؤدي إلى عدم تغير سعر الصرف لان سعر الفائدة الاسمي سوف يتجه إلى الانخفاض بسبب الانخفاض المتوقع في المعروض النقدي. وفي حالة تغير القوة الشرائية للنقود بدرجة تفوق التغير المرتقب في الطلب على النقود يمكن أن يحدث نفس الأثر السابق وذلك عندما يتم تحقيق توازن السوق النقدي حيث تسير تغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف في اتجاهين متعاكسين متضادين بدرجة أكبر مما إذا ترك السوق حرا دون تدخل من جانب السلطات النقدية، وتعتبر النظرية النقدية أن الاعتماد على سعر الفائدة في تفسير تغيرات قيمة العملة المتوقع حدوثها في المستقبل غالبا يؤدي إلى نتائج هامة وغير متحيزة¹.

3- نظرية الأرصدية:

أساس هذه النظرية هي التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات للدولة موجبا بمعنى زيادة الصادرات عن قيمة الواردات، فهذا دليل زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالبا بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فهذا يدل زيادة عرض العملة الوطنية ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، وفي هذه الحالة ما إذ حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى إثبات القيمة الخارجية للعملة².

نستخلص من خلال هذه النظرية ان وضعية ميزان المدفوعات وما يتضمنه من عمليات دائنة ومدينة هي التي تحد سعر الصرف العملة المحلية، فميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسين وضع دائنيه تجاه العالم يميل سعر صرف عملته نحو الارتفاع تجاه العملات الأخرى، والعكس صحيح في حالة العجز.

¹ - حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 52.

² - دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه - دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم

لاقتصادية، 2014/2015، جامعة بسكرة) ص 39.

نستنتج أيضا من خلال هذه النظرية أنها أغفلت جانب انه من الصعب تصور إن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لان الدولة تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة لتحديد سعر الصرف¹.

وتهتم هذه النظرية بتحديد سعر الصرف في ضوء النتيجة النهائية لميزان المدفوعات. وذلك من خلال الخطوات التالية:

- تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية في أقرب فترة ممكنة وتقدير أثر التغيرات الدولية²؛
- تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية إلي تتطابق مع الهيكل المرغوب والمنتظم في ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط؛
- تقدير التغير الضروري في سعر الصرف لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات.

4-نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي يعكس كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض إن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية³. في السوق الكفاء:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها على أسعار الصرف الآنية والآجلة؛
- تكاليف المعاملات ضعيفة؛
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

فحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى معلومات حالية التي كانت أو ماضية كإعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم، كما تقيد نظرية كفاءة السوق إن سعر الصرف الأجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف⁴.

فإن نظرية كفاءة السوق تمكن من معرفة سوق الصرف الجاري في السوق المستقبلي دون تحمل عبء وتكاليف المعاملات، كما توفر أيضا المعلومات التي تقيد في عمليات الصرف الأجنبي وأيضا ميزان المدفوعات للدولة المعنية التي يتحدد من خلاله اتجاه المتعاملين في سوق الصرف من خلال العرض والطلب على العملة المحلية⁵.

¹- مرجع نفسه، ص40.

² - حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص54-55.

³- قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص122.

⁴ - دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص40.

⁵- مرجع نفسه، ص41.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هنالك العديد من العوامل المهمة والتي يمكنها التأثير على سعر صرف العملة لدولة ما، ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير ذلك وعلى العموم يمكن أن نقسمها إلى قسمين رئيسيين:

1-العوامل الاقتصادية:

1-1- عرض النقد

كان الكلاسيك يرون ومن خلال النظرية الكمية للنقود بان هنالك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه، وقد أكدت المدرسة النقدية بزعامه ملتون فيردمان على أهمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار الا انه ليس بالضرورة التي تصورها الكلاسيك.

1-2- أسعار الفائدة

إن حركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها ما بين الاقتصاد الدولي إنما تتحرك بحثا ن الفائدة فالبلد الذي يرتفع فيه اسر الفائدة الحقيقية ن بقية الدول فان ذلك الوضع سوف يشجع رؤوس الموال على الانتقال إليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الدخل وبالتالي تدهور سعر صرفها¹.

1-3- معدلات التضخم

يعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الدخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك على أهميته المستوى العم للأسعار في التأثير على سعر الصرف.

1-4- ميزان المدفوعات

يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فان ذلك يؤدي الى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.

¹ - مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011)، ص07.

1-5- الموازنة العامة

تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية¹.

2-العوامل غير الاقتصادية:

1-2- الاضطرابات والحروب

تلعب الاضطرابات السياسية والحروب المختلفة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، وبالتالي فان اقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيا ويفقد بعملة البلد جراء ارتفاع معدلات التضخم.

2-2- الإشاعات والأخبار

تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال الإشاعة أو الخبر، وان سرعة تأثير سعر الصرف بتلك الإشاعة تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه.

2-3- الخبرة في أسواق المال

خبرة المتعاملين في أسواق المال وقوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة من شأنها التأثير على سعر صرف العملات².

¹ - مرجع نفسه، ص08.

² - مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص08.

المبحث الثاني: سوق الصرف وأنواعه ونظام التعامل فيه

يعد سوق الصرف من أهم الأسواق المالية في العالم حيث التعامل يختلف فيه عن باقي الأسواق، فهم يعتبر وسيلة لسد حاجيات الأعوان الاقتصادية من عملات صعبة، وكذا ملجأ لتحديد قيمة العملة.

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف وخصائصه

1- مفهوم سوق الصرف

ويمكن تعريف سوق الصرف على أنها التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة، بغض النظر عن الزمان والمكان، حسب معلومات وآليات وأنظمة معينة للإفادة من فروقات الأسعار أو لما يحقق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى¹.

هو المكان الذي تتم فيه تبادل العملات مقابل بعضها البعض بيعا وشراءا ويتقابل طلب كل عملة مع عرضها، كما انه ليس للسوق مكان جغرافي بل يمكن القول أن أبعاده المكانية أصبحت تمثل كل أنحاء الكرة الأرضية².

أو هو الإطار التنظيمي الذي تقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي³.

كما أن سوق الصرف الأجنبي ليس سوقا منظمة مثل أسواق الأوراق المالية أو البضائع، إذ ليس له مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون، كما أنها ليست قاصرة على بلد واحد، فهي مجرد أمكانية يتم بواسطتها جمع المشتري والبائع للصرف الأجنبي في مكان وزمان⁴.

هو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، ولكن هذا المكان ليس محدودا بحيز جغرافي، وإنما يقصد به شبكة العلاقات المجددة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم بالإضافة طبعا إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرف خاصة بالصرف موجودة على مستوى البورصة⁵.

¹ - هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 218.

² - طالب محمد عوض، التجارة الدولية، نظريات وسياسات، الجامعة الأردنية، الأردن، 1990، ص 364.

³ - دومنيك سلفادور، نظريات ومسائل الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 146.

⁴ - جويدان جمال، الأسواق المالية والنقدية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2002، ص 20.

⁵ - لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007، ص 95.

2- خصائص سوق الصرف

لسوق الصرف عدة خصائص ويمكن التمييز بينها فيما يلي:

- 1- سوق الصرف ليس محدودا جغرافيا، فهو ليس بورصة منظمة ومركزية فهو يتصف بالإشكالية؛
- 2- يتكون سوق الصرف من عدد من البنوك تزاوّل نشاط عملية استبدال العملات، ويتم التبادل عن طريق الاتصال بواسطة الهاتف، الفاكس.....الخ؛
- 3- يعتبر من أكثر الأسواق المالية نشاطا وسيولة؛
- 4- يستخدم هذا السوق نقودا مختلفة في عمليات التبادل التي تتم فيه¹.
إن أسواق الصرف تتسم بما يأتي:
 - 1- إنها تعمل يوميا على مدار الساعة وبالتالي كلما ازدادت شبكات الاتصالات الدولي تطورا واتساعا وانخفضت تكاليف هذه الشبكات ازدادت نشاطات أسواق الصرف وتعددت مهامها دون أي تقيد بزمن أو بموقعها²؛
 - 2- تحديد وإعلان أسعار الصرف الأجنبي للعملات الموعومة أو المرنة تجاه تغيرات الطلب والعرض. ويجري التأكيد أداة على العملات المتسمة بالتداول الدولي مثل الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني والأورو الأوربي والين الياباني؛
 - 3- إن تقلبات أسواق الصرف الأجنبي غالبا ما انعكاس لتقلبات أسواق السلع والخدمات الأصول المالية والموارد الأخرى. لان الطلب على العملات الأجنبية وعرضها مشتقان من الطلب والعرض السائدين في الأسواق الأخيرة، وحيث هناك تجارة واستثمار وسياحة وصفر؛
 - 4- تجري عمليات التبادل في أسواق الصرف الأجنبي حسب ترتيبات منظمة غالبا، من خلال التركيز على الصفقات التي تتم فيما بين البنوك التجارية أو أسواق التجزئة والوسطاء الماليين والاهتمام أيضا بالتعاملات التي تنجز فيما بين البنوك التجارية وزبائن³.

¹ - بكري كامل، الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص275.

² - هويشار معروف، مرجع سبق ذكره، ص281.

³ - مرجع نفسه، ص282.

المطلب الثاني: وظائف وأنواع سوق الصرف

لسوق الصرف وظائف أساسية وله أيضا عدة أنواع.

1- وظائف سوق الصرف

لسوق الصرف عدة وظائف يمكن أن نرتبها كالآتي:

1-1- تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول:

عن طريق التحويل التلغرافي سابق وما ظهر من طرق تحويل الأموال في وقتنا الحالي، تحول الأموال أو القوة الشرائية من بلد لآخر، حيث يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المراسل في مركز نقدي أجنبي ليدفع قدر معين من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص، منشأة أو حساب. وينشأ الطلب على العملات الأجنبية عندما يزور السياح بلد آخر فيحتاجون بذلك لاستبدال عملتهم بعملة البلد الذي يزورونه، كما أن حاجة المنشأة المحلية للعملة الأجنبية في عملية التبادل الخارجي يدفعه الطلب تلك العملة وعرض بالمقابل العملة المحلية، ويحث العكس في حالة سواح محليين أو منشأة محلية ترغب في الدخول للوطن فيزيد الطلب على العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية هنا تلعب البنوك التجارية الدولية دور بيوت مقاصة في الصرف الأجنبي المطلوب والمعروض¹.

1-2- التغطية من مخاطر الصرف الأجنبي:

عادة ما تتقلب أسعار الصرف الأجنبي عبر الزمن لظروف معينة، وبذلك فإن أي شخص يقوم باستلام أو دفع مبالغ بعملة أجنبية يتعرض لمخاطر الصرف أو لخطر دفعه أكثر أو تسلمه اقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية، ويمكن تجنب أو تغطية هذا الخطر في الصرف الأجنبي من خلال عملية التغطية، ويقصد بالتغطية تجنب الخسارة المترتبة على تقلبات أسعار الصرف، حيث يتم الاتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال عن طريق بنك تجاري لقاء فائدة معينة².

1-3- تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية:

وذلك من خلال قيام أحد البنوك بمنح ائتمان، فعندما يقوم البنك بفتح اعتمادات بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه فإنه يكون قد منح ائتمانا لتمويل التجارة الخارجية. أي أن البنوك التجارية تعمل كبيوت مقاصة في الصرف الأجنبي من خلال العرض والطلب على العملات الأجنبية من أجل تسوية المعاملات الخارجية بواسطة المقيمين في هذه الدولة، وفي حالة غياب هذه

¹ - بكري كامل، مرجع سبق ذكره، ص 279.

² - دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 59.

الوظيفة فإن المستورد الجزائري الذي يحتاج إلى الأورو مثلا سيكون عليه أن يبحث عن مصدر جزائري يتعامل معه بالأورو في حالة البيع وهذا سيكون مضيعة للوقت وغير كفاء ويكون بمثابة العودة إلى تجارة المقايضة¹.

2- أنواع سوق الصرف

2-1- سوق الصرف نقدا (الآني أو العاجل)

تعكس أسعار السوق نقدا مختلف القوى الاقتصادية المؤثرة في النقد في وقت محدد، وتتابع هذه الأسعار بعناية شديدة من قبل المحللين والمراقبين².

حيث تجرى المعاملات المتعلقة ببيع وشراء العملات الأجنبية في سوق الصرف نقدا على أساس تسليم وتسلم العملات موضوع التعامل فور الانتهاء من عقد الصفقة، ويجب أن يكون هذا التبادل خلال الثمانية وأربعين ساعة القادمة (48 سا) بعد تاريخ العملية، وهي تتخذ صورة الشراء أو البيع فورا، وهذا ما يسمى بالصرف الحاضر³.

وتؤدي قراءة أسعار الصرف أحيانا إلى حدوث نوع من البلبلة، نظرا لوجود أسلوبين من التسعير:

2-1-1- الأسلوب الأول: التسعير بشكل مبهم

يؤدي هذا الأسلوب إلى التعبير عن الوحدات النقدية الضرورية للحصول على وحدة نقدي أجنبية مثلا.

2-1-2- الأسلوب الثاني: التسعير بشكل واضح

ويؤدي هذا الأسلوب إلى التعبير عن سعر وحدة نقدية وطنية بالعملة الأجنبية. ونجد بريطانيا، أستراليا ونيوزلندا تعتمد هذا الأسلوب حيث تعرض السلطات البريطانية عدد الوحدات من العملات الأخرى اللازمة للحصول على جنيه بريطاني واحد. مع الإشارة إلى هناك اتجاها متزايد اليوم لعرض التسعيرة بالأسلوبين معا⁴.

2-2- سوق الصرف الآجل:

تسمح هذه السوق بتحديد فوري لسعر التبادل المستقبلي للعلاقات التجارية، حيث تتم هذه العملية عن طريق الاتفاق على تبادل عملة بأخرى على أن تجرى العملية في مدة معينة تفوق اليومين، وتطلب العملات الأجنبية لتسوية عمليات المبادلة المختلفة⁵.

¹ - مرجع نفسه، ص 60.

² - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره 111.

³ - أوبايا صالح، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2011)، ص 15.

⁴ - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 112.

⁵ - أوبايا صالح، مرجع سبق ذكره، ص 16.

وتخضع عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية في السوق الآجلة إذا تم الاتفاق على تسديد الأموال بعد أكثر من يومي عمل لاحق. ولهذا يمكن اعتبار أسعار الصرف الآجلة على أنها اتفاق على مبادلة عملة ما بأخرى في المستقبل، حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملات المتبادلة في وقت إجراء العقد، وعادة ما يتضمن السوق مجموعة من المهل المعيارية (300 يوم، 90 يوم، 60 يوم، 180 يوم أو سنة) ويمكن استخدام بعض المهل الأخرى على ضوء العرض والطلب على السيولة في السوق، فمعاملات العملات الأكثر أهمية قد تتم وفق مهل تتجاوز السنة، ولكن بحجم أقل بكثير من تلك التي تتم وفق المهل التقليدية¹.
يشارك في سوق الصرف الآجلة كل من البنوك، والسامسة، وتمكن العمليات المقامة في هذا السوق من الحماية ضد أخطار التحويل المرتبطة بالعمليات التجارية المتمثلة في شراء الصرف من طرف المستوردين، وبيع الصرف من طرف المصدرين، وكذلك ضد أخطار التحويل المرتبطة بالعمليات المتمثلة في الإقراض والاقتراض والاستثمار في الخارج وشراء السندات الأجنبية².

2-3- سوق مقايضة العملات:

يعتبر سوق مقايضة العملات امتدادا للسوق الأجل، ومقايضة العملات عبارة عملية تؤمن لعون اقتصادي إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى في آن واحد، مع مواقيت دفع مختلفة. وبالتالي فإن عملية المقايضة هي صرف العملات مع وعد بإنجاز العملية المعاكس في زمن يحدد مسبقا، على عكس أصحاب المعاملات نقدا لأجل، فإن مستخدم المقايضة لا يتحمل مخاطر الصرف، وعملية المقايضة أداة ملائمة للتوظيف الظرفي لفائض عملة غير مطلوبة مباشرة، وبالنسبة للبنك تعتبر وسيلة مفيدة لتغطية المعاملات لأجل، وتسمح عملية المقايضة للطرفين المتقابلين بالاستفادة من فارق النقاط (علاوة أو حسم) الناجم عنهما، ويطلق على نقاط العلاوة أو الحسم معدل المقايضة، ورغم أن مواعيد التسليم يتم تحديدها بشكل حر، فإن هنالك معاملات نمطية في هذا السوق:

- 1- شراء عملة (أو بيعها) نقدا ثم بيعها (أو شراؤها من جديد) في آن واحد، ويتم التسليم بعد أسبوع، شهر أو ثلاثة أشهر؛
- 2- شراء عملة (أو بيعها) على أن يتم التسليم في اليوم الموالي، وفي ذات الوقت يتم بيعها (أو شراؤها) في وقت لاحق (ثلاثة أشهر مثلا)؛

¹ - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 113.

² - أوباية صالح، مرجع سبق ذكره، ص 16.

3- شراء عملة (أو بيعها) ويتم التسليم في وقت لاحق (شهر مثلا) ثم تباع (أو تشتري) في وقت لاحق (ثلاثة أشهر مثلا)؛

والعملات الهامة هي التي تكون في العادة موضوع المقايضة، وهي التي تنشط السوق لكثرة استخدامها من قبل المؤسسات والبنوك في معاملاتها التجارية أو في عمليات التمويل¹.

المطلب الثالث: نظام سوق الصرف

لسوق الصرف نظام يتبعه من خلال معرفة المتعاملون الرئيسيون فيه، وأهم العملات الرئيسية المتداولة في هذا السوق:

1- المتعاملون الرئيسيون في سوق الصرف

إن أسعار الصرف تتحدد بتدخل بعض الأعوان الاقتصادية في سوق الصرف، من خلال عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية، بهدف تغطية مدفوعاتها الدولية، ومن بين أهم منطقي هذه السوق نجد:

1-1- البنك المركزي

قصد التأثير على سعر الصرف، يتدخل البنك المركزي أحيانا في سوق الصرف لشراء وبيع العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، ولتجنب التأثير على عرض النقود (أي القاعدة النقدية)، يقوم البنك المركزي مما يدعى بالتحليل المعقم، ويمكن هذا الأخير أي يؤثر على سعر الصرف من خلال قناتين هما:

1-1-1- قناة تغير الأسعار النسبية للأصول المحلية والأجنبية

حيث تقوم السلطات النقدية بتعقيم شراء المواطنين للعملات الأجنبية، وذلك عن طريق قيامها بشراء السندات المحلية.

1-1-2- قناة التوقعات

بما أن المتعاملون يعتقدون إن السلطات النقدية لديها معلومات أكثر من تلك التي بحوزتهم حول أسواق الصرف، فإنهم مباشرة بعد شعورهم بتدخلها في الأسواق يقومون بتعديل توقعاتهم حول سعر الصرف، وفقا لاتجاه تدخل الحكومة، فإذا كان التدخل في شكل شراء للعملة فإن سعر الصرف ينخفض.

ففي الفترة الممتدة بين شهري ماي وجويلية 1979، تدخلت البنوك المركزية قصد استشراف مؤشرات السياسات الماكرو اقتصادية المستقبلية التي يمكنها أن تؤثر على أسعار الصرف.²

¹ - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 114.

² - علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات، حلقات عمل، أبو ظبي، العدد 02، 1996، ص 27.

1-2- البنوك التجارية والمؤسسات المالية

حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، يقومون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم¹.

فالبنوك تلعب الدور الأول في سوق الصرف وذلك بفضل الكمبيوتر، فالكمبيالة التي قامت عليها البنوك التجارية هي التي سهلت التجارة الخارجية، وهي في الواقع الأداة التي يسرت الصرف الخارجي، فقد كانت وسيلة الصرف الأساسية، حتى كان سوق الصرف يسمى سوق الكمبيوترات الخارجية والواقع أن الكمبيوترات أداة ائتمان ليس فقط في داخل البلد الواحد، وإنما كذلك بين الدول المختلفة، وكما يمكن أن يساعد على تسوية الديون في داخل الدولة المختلفة، فهي تؤدي أيضا إلى تسويتها فيما بين الدول، ولذلك قامت البنوك التجارية بدورها في تمويل المبادلات الدولية، عن طريق تعاملها في الكمبيوترات، فهي تحتفظ بمراسلين لها في الخارج، تحت أيديهم أرصدة مكون من عملات وأوراق محلية، وهم يتولون تسوية ما يقدم لهم من أوراق وحوالات أجنبية ولذلك تعتبر البنوك وسطاء في سوق الصرف، تبيع وتشتري الأوراق الأجنبية وتستطيع أن تمنح عملاءها شيكات على مراسليها، مقومة بعملات أجنبية².

هكذا تقصد البنوك فئات مختلفة من المتعاملين في الصرف، فئات تعرض ما تملك من أوراق أجنبية، وفئات تطلب ما لدى البنوك من هذه الأوراق:

1-2-1- فئات عرض الأوراق الأجنبية

تتكون عرض الأوراق الأجنبية من الفئات الآتية:

- مصدري السلع، فهم يحصلون في مقابل سلعهم المصدرة على عملات أجنبية.
- مقدمي الخدمات للخارج، ممن يعتبرون في حكم المصدرين، كشركات النق والتأمين الوطنية.
- أصحاب رؤوس الأموال في الخارج، فهم لا يملكون فضلا عن أموالهم.
- المضاربين على العملات الأجنبية وهم أولئك اللذين يرغبون في تحقيق الأرباح من وراء بيع وشراء العملات الأجنبية للاستفادة من فروق أسعاره.

¹ - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 108.

² - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 245.

1-2-1- فئات الطلب على الأوراق الأجنبية

أما الطلب على الأوراق الأجنبية فيأتي من قبل مستوردي السلع، الراغبين في دفع ثمن السلع المستوردة، ومن المحتاجين لخدمات الخارج كالمسافرين والسياح، ومن ال اغبين في نقل أموالهم، ومن المضاربين في العملات، ويلاحظ هنا أن طلب الصرف لأغراض التجارة الخارجية طلب نهائي، أما طلبه لأغراض رأس المال والمضاربة فليس نهائياً¹.

1-3- سماسرة الصرف

يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتريّة لهذه العملات. وتعتبر بيوت السمسرة جد هامة في إنجلترا وفي نيويورك ولندن، فجزء كبير من العمليات يقوم به الوسطاء المستقلون الذين يعملون لصالح البنوك، وفي ساحة باريس هناك أزيد من 20 سمسار يكافئون عن طريق عمولة سمسرة².

1-4- العملاء الخواص

حيث يقومون بشراء وبيع العملات باسم أحد البنوك وهذا الأخير يجب أن يكون له نشاط واسع وكبير في السوق ويتكون العملاء الخواص من ثلاث مجموعات: الخواص، المؤسسات الصناعية والتجارية، المؤسسات المالية التي يكون حضورها غير دائم في سوق الصرف. ويكون تدخل العملاء داخل سوق الصرف من اجل بيع وشراء ومنح قروض بالعملات الصعبة كما أنه أيضا يكون تدخلهم كمضاربين في سوق الصرف.

1-5- الشركات التجارية

تتدخل الشركات التجارية الكبيرة في سوق الصرف لان نشاطها يكون في كثير من الدول وغالبا ما تتلقى مقبوضات أو تؤدي مدفوعات بعملات غير عملة بلدها الأصلي فمثلا شركة (IBM) الأمريكية هي بحاجة إلى عملة المكسيك حتى تقوم بدفع اجر عمالها الذين يعملون في فروع المكسيك حيث أنها تمتلك فقط الدولار الذي

¹ - مرجع نفسه، ص 246.

² - مرجع نفسه، ص 109.

تحصلت عليه جراء بيعها لحواسب في الولايات المتحدة الأمريكية فبإمكانها أن تمتلك عملة المكسيك عن طريق شرائها مقابل الدولار الأمريكي في سوق الصرف.¹

2- أهم العملات الصعبة المتداولة دولياً في سوق الصرف

يتم تداول بعض العملات الصعبة في سوق الصرف ومن بين هذه العملات الصعبة نذكر ما يلي:

1-2- الدولار الأمريكي

ويستمد هذه التسمية من أهمية الاقتصاد الأمريكي حيث يمثل 20% من الناتج المحلي العالمي، 15.2% من الصادرات العالمية، ويستخدم الدولار في تسوية 51% من التجارة العالمية، وكذلك بـ 45% في إصدار السندات الدولية، ويسيطر على 50% من هيكل ديون الدول النامية و 60% من احتياط الدول من العملات الصعبة.

2-2- الأورو الأوروبي

ويأتي هذا إحصاءاً للعملات الأوروبية الهامة مثل المارك الألماني الذي كان يمثل 12% من احتياطات الدول من العملة الصعبة سنة 1983، وللموقع الجديد في الاقتصاد العالمي الذي أصبحت تمثله أرض اليورو حيث تمثل 20% من الناتج المحلي العالمي و 7% من التجارة العالمية.²

2-3- الين الياباني

حيث تمثل اليابان 8% من الناتج المحلي العالمي و 8% من التجارة العالمية.

2-4- الجنيه الإسترليني

لكونه لا يزال خارج العملات المنضمة لأورو وتظهر قوته من خلال سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي.

2-5- الفرنك السويسري:

وتأتي قوة الفرنك السويسري من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الاستقلالية المتعارف عليها دولياً، فضلاً عن كون سويسرا ساحة مالية كبيرة، نتيجة سياسة الحياد التي تعتمدها الحكومة السويسرية وابتعادها عن المنازعات والمشاكل الدولية.

وهناك عملات أخرى ذات أهمية دولية مثل الدولار الكندي، والدولار الأسترالي والريال السعودي.³

¹ - بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه للتسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان، 2012)، ص 38.

² - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 109

³ - مرجع نفسه، ص 110.

ويمكن عرض تسعيرة عملة مقابل عملة أخرى، ويمكن أن يتم عرض التسعيرة بشكل متقاطع والتي يتم حسابها بمقارنة تسعيرة عملتين بالنسبة لعملة أخرى تؤخذ كأساس وتكون في العادة الدولار الأمريكي.

الجدول رقم (01): جدول يعكس التسعيرة المتقاطعة بالنسبة لبعض العملات في 2001/09/06

الدولار الكندي	الين الياباني	كورونا دنماركي	كورونا سويدي	الفرنك السويسري	الجنيه الإسترليني	الدولار الأمريكي	الأورو	
1.3784	1.0736	7.4424	9.452	1.5115	0.6109	0.8855	1	الأورو
1.5566	1.2124	8.4047	10.6742	1.7069	0.6899	1	1.2293	الدولار الأمريكي
2.2563	1.7574	12.1827	15.4723	2.4742	1	1.4495	1.6369	الجنيه الإسترليني
0.9119	0.7103	4.9239	6.2534	1	0.4042	0.5858	0.6616	الفرنك السويسري
0.1458	0.1136	0.7874	1	0.1599	0.0646	0.0937	0.1058	كورونا سويدي
0.1852	0.1443	1	1.27	0.2031	0.0821	0.119	0.1344	كورونا دنماركي
0.1832	1	9.9322	8.804	1.4079	0.569	0.8248	0.9314	الين الياباني
1	0.7789	5.3993	6.8572	1.0966	0.4432	0.6424	0.7255	الدولار الكندي

المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 111

خلاصة الفصل

إن سعر الصرف هو أساس التوازنات المالية والاقتصادية، فهو الذي يحدد لنا القيمة الفعلية لعملة ما بالنسبة لعملة أخرى، وتتم هذه العملية من خلال بيع وشراء العملات داخل سوق الصرف من خلال مراعاة الأنظمة الصرف السائدة داخل الدولة.

فتعتبر أسعار الصرف عنصر هام في تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية بصفقتها وسيلة لربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم وذلك من خلال توسع نشاط التصدير والاستيراد فسعر الصرف يجسد أداة لربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات بالإضافة الى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

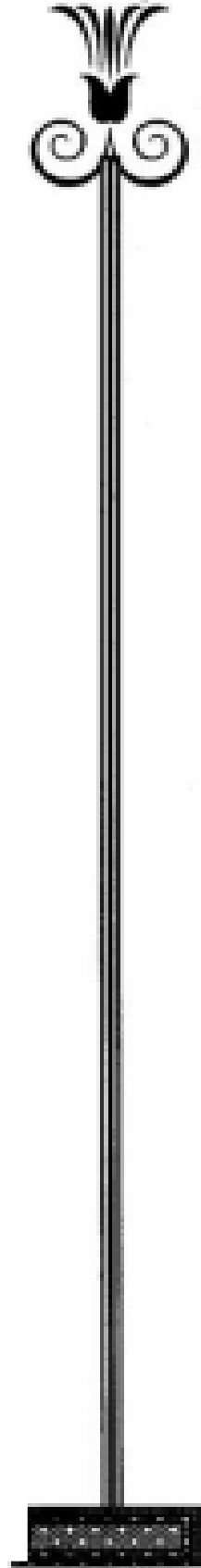
وبمعرفة ماهية سعر الصرف وصيغه وكذا الأنظمة السائدة والنظريات المفسرة والعوامل المؤثرة فيه، وبيان سوق الصرف من خلال التعرف على مجمل الوظائف والأنواع ونظام العمل فيه من خلال التعرف على المتعاملون الرئيسيون داخل هذه السوق أهم العملات المتداولة فيها.

الفصل الثاني

مفاهيم عامة

حول أسعار النفط

والأسواق العالمية



تمهيد

إن النفط قبل أن يصبح مادة هامة في حياة المجتمعات الاقتصادية، كان يعتمد عليه الإنسان في السابق لأغراض تكاد تكون ثانوية كترقيت الطرقات، لكن مع اكتشاف الإنسان لخصائصه الأساسية المتميزة، أصبح اهتمامه أكبر بهذه المادة، فانتشرت سوقه حتى أصبح النفط المحرك الرئيسي للطاقة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، والمحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي في ظل النمو الاقتصادي العالمي المتزايد نظرا لملائمته للتطورات الحاصلة في الصناعة الحديثة. وتجلب صناعة النفط إيرادات مالية أكثر بكثير ما تجلبه الصناعات الأخرى وهذا يجعل حكومات البلدان المنتجة للنفط أكبر حجما من حكومات بلدان مماثلة لا نفط لديها.

تطورت أسعار النفط عبر الزمن ولعبت دورا كبيرا في خلق التوازنات الاقتصادية بين الدول المتطورة والدول المتخلفة التي تعتمد في صادراتها على النفط بصفة خاصة، حيث كان لها الأثر الكبير على السوق البترولية العالمية ومن تم على النظام الاقتصادي العالمي، من خلال بروز مجموعة من التكتلات الاقتصادية لها تأثير على هذه السوق.

ففي هذا الفصل نتطرق إلى المفاهيم العامة حول أسعار النفط والأسواق العالمية، وتم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: عموميات حول النفط وأسعاره
- المبحث الثاني: السوق العالمية للنفط والأطراف الفاعلة فيها وعوامل الطلب والعرض.

حيث خصصنا المبحث الأول لإعطاء نبذة تاريخية عن النفط والتطرق لمفهوم سعر النفط ومختلف أنواعه وبيان التطور التاريخي لأسعر النفط والعوامل المؤثرة فيها. أما في المبحث الثاني فقد خصصناه للتعريف بسوق النفط وأنواعها والأطراف الفاعلة والمؤثرة في هذه السوق وعامل العرض والطلب والعوامل المؤثرة فيه داخل السوق النفطية.

المبحث الأول: عموميات حول النفط وأسعاره

يمثل النفط الشريان الاقتصادي لغالبية الدول المنتجة والمصدرة والمستهلكة لما له من دور كبير في تحريك عجلة التجارة الخارجية لهذه الدول وعند النظر لمفهوم النفط وأصل نشأته وتكوينه فقد ارتبطت به أسعاره على مر التاريخ من خلال الاكتشاف ومدى التأثير على هذه الأسعار من فترة لأخرى بمجموعة من العوامل لها أثر على تغير هذه الأسعار.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن النفط

من خلال هذه النبذة التاريخية عن النفط سوف نتطرق لمفهومه وأصل نشأته وتكوينه.

1- مفهوم النفط

- إن لفظ بترول (**Pétroleum**) لاتيني الأصل، وهو مكون من مقطعين هما (**Petra**) ويعني الصخر و (**oleum**) ويعني الزيت وبهذا يعني اللفظ ككل زيت الصخر وما هو من الصخر في شيء، ولا تجوز عليه التسمية إلا كما يجوز أن تسمى الوديعة باسم من أودعتها عنده لا باسم مودعها وصاحبها الشرعي، ولو أنصفناه لا سميناه زيت الأحياء القديمة¹.
- النفط أو البترول عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، ويتكون من هدر وكربونات خاصة من سلسلة الألكانات الثمينة كيميائياً، ولكنه يختلف في مظهره وتركيبه وتفاوته بحسب مكان استخراجها، ويطلق عليه الذهب الأسود، فهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة في العالم، وتكمن قيمة النفط في إمكانية نقله ومقدار الطاقة الهائلة الموجودة فيه، ويمثل المادة الخام للعديد من المنتجات الكيماوية².
- النفط والبترول كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة، حيث البترول مصطلح لاتيني الأصل والنفط هو مصطلح فارسي، ويعود أصل التسمية اللاتينية إلى كلمة (**petroleum**) وهي تتكون من مقطعين (**petr**) وتعني صخر و (**oleum**) وتعني الزيت بمعنى زيت الصخر، ويسمى اشتقاقاً من اللغة الفارسية "نافاتا" وتعني قابلية السريان، وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، ويوجد في الطبقة العليا للقشرة الأرضية، كما أنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته من مكان لآخر، وهو أحد المصادر الرئيسية للطاقة في العالم،

¹ - خالد أمين عبد الله، محاسبة البترول، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2001، ص 12.

² - إضاءات مالية ومصرفية، **الذهب الأسود Black Gold**، نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة - العدد 6، الكويت، يناير 2013، ص 2.

ويعتبر كذلك المادة الرئيسية للعديد من المنتجات الكيميائية والبتروكيميائية مثل الأسمدة والدائن
.....الخ¹.

- والنفط مادة بسيطة تتركب من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية وغير العضوية، كالغاز الطبيعي المنفصل عنه أو الممزوج به المياه والأملاح والرمال والشمع والكبريت وتختلف خصائص النفط باختلاف المشتقات المستخرجة منه واختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، كما أنه يوجد في حالة غازية (الغاز الطبيعي) وحالة سائلة (النفط الخام) أو في شكل بخار (المكثفات) وهي مواد كربونية خفيفة تكون في الحالة الغازية تحت تأثير الضغط والحرارة وفور وصولها إلى السطح أو تعرضها لاختلاف في الضغط تتحول إلى سوائل، وفي حالة صلبة (الإسفلت) وهي مواد تكونت نتيجة هروب النفط إلى السطح وتبخر المواد الخفيفة منه أو تعرضه في الأعماق لحرارة عالية أدت إلى تقممه وهي حالة نادرة الوجود².
- فالبتترول خليط من المواد الهيدرو كربونية التي تتكون وتتجمع في باطن الأرض وتظل فيه إلى أن تخرج لسطوح الأرض من تلقاء نفسها أي بفعل العوامل الطبيعية المختلفة (شقوق كسور أرضية) أو بفعل الإنسان، فمنهم من يرى نشأته أزلية أو طبيعية أي أنه نشأ بدون سبب يمكن أن يعرفه الإنسان كنتيجة للتفاعل الكيماوي الذي حدث في المواد غير العضوية التي تتكون منها³.

2- نشأة النفط واكتشافه

2-1- أصل ونشأة النفط

يتفق معظم الجيولوجيين على أن نشأة البترول هي نشأة عضوية، حيث تحتوي العديد من تحتوي العديد من الصخور الرسوبية البحرية على نسبة من المواد العضوية الناتجة عن تراكم النباتات والحيوانات البحرية في قاع البحر ضمن رسوبيات طينية، فعند الترسيب تنشأ ظروف لا هوائية تساعد على حفظ جزء من المادة الهيدرو كربونية في الصخور التي تنشأ من هذه الرسوبيات⁴.

وعلى العموم توجد نظريتان أساسيتان لتكوين البترول وهما النظرية العضوية والنظرية غير العضوية.

¹ - حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير،

قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي-الشلف-2009)، ص 2.

² - مرجع نفسه، ص ص2-3.

³ - عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية المتروولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص15.

⁴ - نزار أبو جابر، متى ينضب البترول؟ المعلومات المتعلقة بظروف تواجد البترول، مجلة اليرموك (مجلة ثقافية فصلية)، العدد89، سوريا، 2006،

ص19.

2-1-1- النظرية غير العضوية

وتقول هذه النظرية أن النفط تكون نتيجة تفاعلات كيميائية حصلت بالقرب من البراكين أو في أعماق البحار مما يعتبر لعدم تقبل النظرية غير العضوية لتكون البترول وجود بعض المكونات النشطة ضوئياً وبعض المواد غير ثابتة حرارياً والتي لا يمكن تواجدها عند درجات الحرارة اللازمة لاستكمال التفاعلات الكيميائية¹، إن النظرية غير العضوية لم تجد قبولا عام عن الكثير من العلماء الذين قاموا بتنفيذها في ضوء مجموعة من الحجج والحقائق العلمية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- وضوح قدرة زيت النفط على إدارة حزمة من الضوء المستقطب شأنه في ذلك شأن جميع المواد العضوية؛
- وجود زيت البترول في الصخور الرسوبية البحرية بصورة سائدة ينما ينذر وجود في الصخور النارية؛
- إن زيت النفط يضم أعدادا ضخمة من المركبات الهيدرو كربونية.

2-1-2- النظرية العضوية

وتشير النظرية إلى أن البترول من قد تكون من بقايا بعض الكائنات الحية، الحيوانية والنباتية وبخاصة الأحياء البحرية الدقيقة التي تجمعت مع بقايا كائنات أخرى بعد موتها في قعان البحار والمحيطات واختلطت برمالها².

2-2- اكتشاف البترول

- 1- عرف قدماء المصريين البترول منذ القدم واستخدموه كمواد للتحنيط كما استخدمه البابليون والأشوريين كمواد صالحة لبناء المنازل، وقدس الإيريانيون (الفارسيون) النار المشتعلة على مسطحاته، كما استعمله الهنود الحمر والروس وأهل لروما وسكان الشرق الأوسط في علاج المرضى.
- 2- في سنة 1858 اكتشف البترول في رومانيا، ثم في سنة 1859 تمكن الكولونيل دريك من حفر أول بئر في مدينة تيتوسفل بولاية بنسلفانيا بالولاية المتحدة الأمريكية تراوح حجم إنتاجها بين 15 إلى 25 برميلا في اليوم³.

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

² - الباحثون السوريون، نشأة وتكوين البترول.

³ - عبد المجيد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 21.

المطلب الثاني: مفهوم سعر النفط وأنواعه

1- مفهوم سعر النفط

- سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرض أو طلبه أو الاثنين معا¹.
 - سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس².
 - إن السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي يكون قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السبعة معبر عنها بالنقود³.
- يعرف سعر النفط بأنه قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معين ومعلومين، وأن العلاقة بين سعر النفط وقيمه ليست متساوية ومتعادلة وثابتة بل هي في كثير الأحيان كانت علاقة غير متكافئة، ويعرف أيضا بأنه القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام بالقياس الأمريكي للبرميل المكون من (42) غالونا معبرا عنه بالدولار الأمريكي، عبر فترات تطور الصناعة النفطية⁴.

2- أنواع أسعار النفط

للنفط نوعين من الأسعار هما:

- 1- النوع الأول: مجموعة المسميات والمفاهيم التي سادت قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى وذلك منذ عقود الامتياز وعقود المناصفة والتملك الكلي والمشاركة وتتضمن المفاهيم التالية:

¹- أحمد محمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 194-195.

²- عبد الله حسين، مستقبل النفط العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 240.

³- سعودي بلقاسم وعبد الصمد سعودي، استدامة الاقتصاد الجزائري مع أسعار البترول في ظل برامج الاستثمار العام وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل، الملتقى الوطني حول الطاقات المتجددة وتحدي التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف، يومي 23-24 نوفمبر 2015، ص 5.

⁴- غالب فوزية عمر، دراسة تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي والتحليل الإحصائي للسلسلة الزمنية (2000-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع، البصرة، 2013، ص 137.

2- **حسميات المحتوى الكبريتي:** تعطى هذه الحسميات مقابل النفط ذات المحتوى الكبريتي العالي ومستوى الشوائب العالي.

3- **حسميات درجة الكثافة:** وتعطى هذه الحسميات لمشتري النفط الثقيل بنسبة عالية ولمشتري النفط الخفيفة بنسبة أقل.

4- **حسميات قناة السويس:** تعطى هذه الحسميات للنفط التي تصدر مباشرة إلى السوق من دون أن تمر بقناة السويس¹.

والسعر المتحقق (سعر السوق) هو السعر الذي كان يتفق عليه بين طرفين يتمتعان باستقلال تام، وقد كان هاذ النوع من النشاط يتم عادة بين الشركات الصغيرة المتقلة التي كانت تفتقر لسوق خاص بيها².

2-1-3 سعر الكلفة الضريبية

هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال ثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوqe الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة³. ويعني كلفة البرميل النفطي المستخرج زائد المدفوعات النقدية والضرائب التي تضاف إلى تلك التكلفة⁴.

2-1-4 سعر الإشارة

وهو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق⁵. ويعني نفط الإشارة متوسط سلة من النفط متقاربة أو متباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا أو إشارة لتسعير مجموعة من النفط بموجب قرب أو بعد درجة كثافة النفط من نفط الإشارة⁶.

2-2 **النوع الثاني:** وهي مجموعة المسميات والمفاهيم التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية.

2-2-1-1 السعر الفوري:

هو سعر الوحدة النفطية أنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، هذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتريّة بصورة فورية.

¹ - ناجي عبد الستار محمود وعلي خضير، **مرجع سبق ذكره**، ص 258-259.

² - غالب فوزية عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص 138.

³ - بلقاسم سعودي وعبد الصمد سعودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

⁴ - ناجي عبد الستار محمود وعلي خضير، **مرجع سبق ذكره**، ص 259.

⁵ - فوزية غالب أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 138.

⁶ - ناجي عبد الستار محمود وعلي خضير، **مرجع سبق ذكره**، ص 259.

ظهر هذا السعر النفطي مع وجود السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة النفطية نتيجة للاختلال أو عدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة حيث أن مقدار ومستوى هذا السعر ليس ثابتا ومستقرا بسبب ارتباطه بمدى ومقدار الاختلال وعدم التوازن بين ما يعرض ويطلب من السلعة النفطية، فقد يكون السعر الفوري أقل أو أدنى مما هو للسعر المعلن النفطي أو مقارب للسعر الرسمي في السوق الدولية خاصة إذا كان الاختلال بين العرض والطلب قليلا أو محدودا، ويرتفع هذا السعر في مقداره بصورة أكبر مما الأسعار النفطية المعلنة نتيجة لوجود اختلال وعدم توازن بين العرض والطلب النفطي بصورة كبيرة¹.

ويعني ثمن البرميل النفطي الخام معبرا عنه بوحدة نقدية في الأسواق الحرة أو الفورية أو المفتوحة للنفط الخام².

2-2-2- السعر الرسمي (الاسمي): ويعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار الأمريكي.

2-2-3- السعر الحقيقي: ويعني القيمة الحقيقية للسعر الاسمي مخصومة بمعاملات التضخم أو يعني كمية السلع والخدمات التي يمكن أن نحصل عليها من الخارج بالسعر الاسمي لبرميل النفط الخام.

2-2-4- سعر البرميل الورقي: هي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الخام³.

2-2-5- السعر المستقبلي: هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك⁴.

المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها

1- التطور التاريخي لأسعار النفط

1-1- تطور أسعار النفط حتى عام 1945

كانت أسعار النفط الخام قبل عام 1862 تصل إلى دولارين للبرميل الواحد، ولكن استخراج النفط الخام في ذلك العام بكميات كبيرة نسبيا في ولاية بنسلفانيا الأمريكية جعل سعر البرميل ينخفض وأصبح لا يساوي أكثر من عشر سنتات، وفي عام 1913 كان سعر البرميل الواحد من النفط الخام عند خليج المكسيك ثمانين سنتا ثم انخفض إلى أربعين سنتا عام 1914 ثم ارتفع إلى دولار وربع عام 1921، وبعد اكتشاف النفط في

¹- أحمد محمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 199-200.

²- ناجي عبد الستار محمود وعلي خضير، مرجع سبق ذكره، ص 259.

³- مرجع نفسه، ص 262.

⁴- نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2000، ص 24.

منطقة الخليج العربي، وبموجب اتفاق اكناكاري من خلال اتفاق شركات النفط عام 1928 على أن أسعار النفط الخام سوف تحدد في كل نقطة في العامل بالرجوع إلى الأسعار المعمول بها في خليج المكسيك ودون الأخذ المصدر الحقيقي للنفط بعين الاعتبار.

1-2- تطور أسعار النفط بع عام 1945 وحتى عام 1950

في عام 1947 كشفت لجنة تحقيق برلمانية أميركية عن أن تكلفة إنتاج برميل النفط السعودي 40 سنت والبحريني 25 سنت، في حين إن شركة أرامكو تبيعه للبحرية الأمريكية بسعر 1.05 دولار للبرميل الواحد، وقبلت الشركات في هذا العام اختيار الخليج العربي كنقطة الأساس ثانية وذلك لمصالح الدول المستوردة للنفط الشرق الأوسط¹.

1-3- تطور أسعار النفط من عام 1950 حتى عام 1970

إن الشركات الاحتكارية النفطية عملت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية باتجاه فصل العلاقة بين السعيرية ما بين نفط الشرق الأوسط والنفط الأمريكية وباتجاه إجراء تخفيضات مستمرة على أسعار نفط الشرق الأوسط². إن الشركات التي كانت قد طبقت اتفاقية مناصفة الأرباح عام 1948 في فنزويلا والتي كانت قد خطت مسبقاً لتطبيق هذه الاتفاقية في أوائل الخمسينات مع دول الشرق الأوسط أرادت الوصول بأسعار المعلنة إلى حدود الدنيا الممكنة قبل قيام بعقد اتفاقيات مناصفة الأرباح، ومن خلال طريقة التسعير الأخيرة (نقطة التعادل في نيويورك) أدت إلى تخفيض جديد في أسعار نفط الشرق الأوسط مقداره 28 سنتاً للبرميل وبهذا أصبحت أسعار الشرق الأوسط في أواخر عام 1949 تقل عن أسعار خليج المكسيك بدولار واحد لكل برميل واستمرت هذه العلاقة بين أسعار المنطقتين تضعف إلى أن انقطعت تماماً في عام 1960.

فخلال الفترة الممتدة ما بين (1953-1957) ارتفعت الأسعار المعلنة لنفط الشرق الأوسط قليلاً مقارنة بالزيادات التي حصل في أسعار النفط الأمريكية، وقامت الشركات في شباط 1959 بتخفيض الأسعار المعلنة في الخليج العربي بمقدار 18 سنتاً للبرميل وتخفيض آخر مقداره 10 سنتات للبرميل 1960، حيث لم تتأثر أسعار النفط الأمريكية هذه المرة إذ لم يجري عليها أي تخفيض.

إن التخفيضات المتتالية في أسعار نفط الشرق الأوسط لم تكن في صالح إيرادات دول هذه المنطقة، والواقع أن هذه التخفيضات قد أدت إل خسائر فادحة في عائدات الأقطار المصدرة للنفط.

¹ عبد الستار عبد الجبار موسى، التطور التاريخي لأسعار النفط (1862-2010)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (18)، العراق،

2015، ص ص 2-4.

² مرجع نفسه ص ص 6-7.

فقد طالبت هذه الدول المصدرة للنفط دائماً أسعاراً أعلى لصادراتها النفطية ومع ذلك فإن الشركات لم تأبه بهذا النداء الصادر عن مؤتمر النفط العربي الأول المنعقد في القاهرة في شهر نيسان 1959، فلجأت لتخفيض أسعار النفط مرة أخرى عامي 1960 و1961، وكان من ذلك الدافع الأساس إلى إنشاء منظم الدول المصدرة للنفط (أوبك) في 10/09/1960 التي ضمت في بادئ الأمر أكبر خمس دول مصدرة في العالم وهي العراق وفنزويلا وإيران والسعودية والكويت، وأعربت المنظمة في أول قرار لها أثر الاجتماع المنعقد في بغداد في 14/09/1960 عن التزامها بإعادة الأسعار المعلنة إلى ما كانت عليه قبل 1960، والواقع إن سياسة منظمة الأوبك في رفع الأسعار المعلنة في الستينات كانت سياسة خيالية وذلك بسبب¹:

- الطاقة الإنتاجية التي لم يكن إنتاجها يتجاوز عام 1961 مليون طن من النفط الخام والتي ارتفع إنتاجها عام 1969 إلى 50 مليون طن.

- حرب حزيران 1967 من أهم العوامل التي حدثت من الاتجاه النزولي في الأسعار وغلق قناة السويس وتوقف تصدير النفط إلى أسواق الاستهلاك خلال الأسابيع الأولى من الحرب.

1-4- تطور أسعار النفط من عام 1970 وحتى عام 1973

شهدت الصناع النفطية تطورات هامة منذ بداية عام 1970 وتجلت في ظهور بوادر اختلال بين ما هو معروض وما هو مطلوب، ساعدت الدول المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة الأسعار وأدت هذه التطورات إلى أن تقرير السعر للنفط الخام في السوق العالمية من قبل دول منظمة الأوبك بدلا من تقريرها من قبل الشركات النفطية الكبرى.

ففي عام 1971 قررت الشركات النفطية الاحتكارية بالموافقة على إجراء محادثات رسمية مع أعضاء منظمة الأوبك كمجموعة واحدة لتحديد الزيادة في الأسعار المعلنة، حيث تم في 20 آذار 1971 تحديد سعر أدنى معن لبرميل النفط العربي الخام 40 درجة بمقدار 3.45 دولار للبرميل².

1-5- تطور أسعار النفط من عام 1973 وحتى عام 1985

بقيت أسعار النفط الخام عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.5-3 دولار للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل عقد السبعينات الأمر الذي ساهم في نمو الطلب ثم ارتفعت إلى أكثر من 10 دولار للبرميل

¹ - مرجع نفسه 7.

² - مرجع نفسه 8.

عام 1974 وتراوحت بين 11-13 دولار للبرميل عام 1978، لترتفع إلى 36 دولارا عام 1980، وهو ساهم في زيادة إنتاج من خارج الأوبك¹.

ولقد استمر سعر النفط الخام المعلن والرسمي من قبل الأوبك في الارتفاع والتعامل به في السوق النفطية خلال 1980-1982 ولغاية أواسط 1983، وحيث أن العديد من دول منظمة الأوبك لم يلتزموا بسعرها الرسمي.

1-6- تطور أسعار النفط خلال التسعينات من القرن العشرين

خلال عام 1986 حدث تدهور سريع وكبير في أسعار النفط الخام حيث انخفضت الأسعار الاسمية إلى حدود 50 بالمائة فسر البرميل الواحد انخفض تدريجيا وسريعا، واستمر سعر برميل النفط بالانخفاض السريع والكبير عام بعد أخرى، إذ بلغ السعرين الاسمي والحقيقي على التوالي (17.7، 14.2) دولار للبرميل في عام 1986 وارتفع السعر الاسمي والحقيقي إلى 22.3 والحقيقي إلى 25.6 دولار للبرميل عام 1990 عقب غزو العراق للكويت، واستمر الانخفاض الأسعار في عقد التسعينات حيث انخفض السعر إلى 16.9 دولار للبرميل عام 1995، وبلغ أدنى هبوط في عام 1998 حيث بلغ السعر الحقيقي 11.7 دولار للبرميل فيما بلغ السعر الاسمي 12.3 دولار للبرميل بسبب تزايد العرض النفطي وانخفاض الطلب عليه عقب الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، ثم عادت أسعار النفط لترتفع وتنخفض مجددا منذ منتصف عام 1999 بشكل نتذبذب وأخيرا بلغ السعر الاسمي 27.6 دولار للبرميل في عام 2000².

1-7- تطور أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين

بينما انخفضت الاسمية خلال عام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي نسبة انخفاض بلغت 16.3 بالمائة عن مستوياتها عام 2000 والبالغة 27.6 دولار لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل.

وفي 28/07/2004 ارتفع سعر النفط إلى رقم قياسي جديد بلغ 43 دولار للبرميل الواحد وهو أعلى مستوى يصله منذ 21 عام³، وشهد عام 2008 العديد من التطورات فيما يتعلق بالقفزات الكبيرة لأسعار النفط والأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي بشكل عام والسوق النفطي بشكل خاص ما نتج عنها ركود اقتصادي وانخفاض الطلب العالمي على النفط في حين اتسم عام 2009 اتجاه صعودي لأسعار سلة خامات أوبك ليصل (78.2) دولار للبرميل⁴.

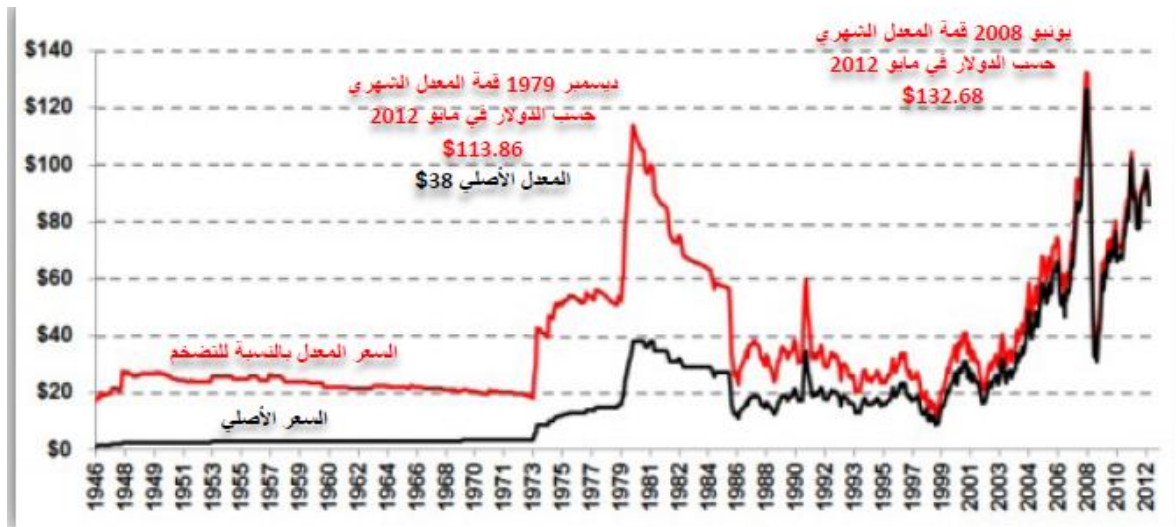
¹ قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط العربي والتجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2010، ص 136.

² عبد الستار عبد الجبار موسى، مرجع سبق نكده، ص 11-12.

³ ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 17.

⁴ نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار الأمريكي، مجلة الإدارة والاقتصاد، القادسية، 2011،

الشكل رقم (03): التطور التاريخي أسعار النفط من عام 1945 إلى غاية 2012



المصدر: محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، مركز الأبحاث سنيار كابيتال، 2012.

2- العوامل المؤثرة في أسعار النفط

ترتبط أسعار النفط عادة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، وينظر إليها على أنها المحرك لظاهرتي التضخم المرتفع والركود الاقتصادي. وقد وضعت مجموعة من التفسيرات النظرية الرامية إلى شرح العوامل التي تقف وراء تغيرات أسعار النفط لاسيما على المدى الطويل، ومن بين هذه التفسيرات نذكر ما يلي:

2-1- المنهج الحدي ومبدأ الندرة

يعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعاً في تحليلات أسعار النفط على المدى البعيد، ويقوم تفسير الندرة على حقيقة أن النفط شأنه شأن أي مورد طبيعي غير متجدد، متوفر ولكن بكميات ناضبة في الأرض، وبالتالي فإن أي زيادة في الطلب العالمي على إمدادات محدودة لا بد وأن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وكلما ارتفع معدل الاستهلاك إلى ما هو متاح من مورد طبيعي يؤدي إلى المسارعة في الوصول إلى نقطة نضوب ولكن فرضية كهذه تفقد أهميتها بسبب التطور التقني الذي يكون قادراً على تقليص حجم الطلب، وكذلك بسبب عوامل التأكد التي تحيط ببيانات الاحتياطات المكتشفة. خاصة وأن هناك فارق بين تقدير الاحتياطي المؤكد وتقدير ما هو متاح من الفعل¹.

¹ - جسر التنمية، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية قضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 12.

2-2- تحليل أثر المنافسة

يعطي بعض الاقتصاديين أهمية كبرى لدرجة التنافس في السوق العالمية للنفط، حيث يرى هذا البعض أن قوى المنافسة تسيطر على كل من الشركات والدول المنتجة، وهكذا فإن درجة التنافس في السوق تؤثر بشكل واضح على مستوى الأسعار في السوق النفطية.

2-3- احتكار القلة

إن هذا المنهج قائم على أن سوق النفط العالمية تتميز بزيادة العائد إلى السلعة، وبسبب التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة فإن ذلك يؤدي بسعر النفط إلى الزيادة من خلال زيادة حجم الإنتاج حتى الوصول إلى استغلال كامل للطاقة.

2-4- عوامل أخرى

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1- عوامل الطلب: إن أي زيادة أو نقصان في الطلب على النفط الخام من بعض الدول الصناعية أو النامية يعتبر عاملاً مساعداً في تغيير الأسعار.
- 2- عوامل الإمدادات: إن ارتفاع مستوى إمدادات الأسواق العالمية بالنفط يعتبر عاملاً مؤثراً في تراجع سعر النفط والعكس صحيح أيضاً.
- 3- عوامل سياسية: قد تكون ناجمة عن حروب أهلية أو إضرابات لعمال مصافي النفط، مما يؤدي بالتالي إلى تراجع الإمدادات إلى السوق العالمي أو ربما توقفها، مما يزيد من احتمالات ارتفاع أسعار النفط.

المبحث الثاني: الأسواق العالمية للنفط والأطراف الفاعلة فيها وعوامل الطلب والعرض

للنفط سوق عالمية تعمل على فرض أسعاره من خلال تأثيرات قوى العرض والطلب في هذه السوق من خلال مجموعة الأطراف ذات الصلة التي تعمل على فرض هيمنتها داخل الإطار العام لهذا السوق بالتأثير على قوى العرض والطلب من خلال مجموعة عوامل تتعلق بالإنتاج واستهلاك هذه المادة.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع السوق النفطية

1- مفهوم وخصائص السوق النفطية

1-1- مفهوم السوق النفطية

السوق النفطية هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة¹، وهي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول².

1-2- خصائص السوق النفطية

نلخص أهم خصائص سوق النفط في النقاط التالية:

1-2-1- ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري: أي هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط؛

1-2-2- سوق التكامل الرأسي والأفقي

تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، النقل والمصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، بينما التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أين يستوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين هذه المرحلة؛

1-2-3- سوق التكتل

تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل؛

1-2-4- عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير:

يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن فتر الأجل القصير، لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية؛

¹ - أ حمد محمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص142.

² - حسين سارة منيمنة، حفرافسة الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص38.

1-2-5- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن¹.

2- أنواع الأسواق النفطية

2-1- الأسواق الفورية للنفط

تعد الأسواق الفورية للنفط العنصر الأكثر تأثيرا في حركة تجارة النفط الخام بعناصرها الثلاثة (العرض، الطلب، السعر). وإذا كانت تلك الأسواق ذات أثر محدود في الستينات في حركة الأسعار فإن عقد السبعينيات شهد تزايدا في حصة النفط الخام الداخل في تكل الأسواق التي تتوزع في أوروبا وأسيا وأمريكا حتى وصلت تلك الحصة إلى أكثر من 30% في مجال النفط الخام الداخل في التجارة الدولية، وتمتلك هذه الأسواق تأثيرا في أسواق النفط الخام وتحديدا في الأسعار حيث تم اختيار سوق روتردام ليمثل سوق من بين الأسواق النفط ذات الصفقات الآنية².

حيث تعتبر الأسواق الفورية في صناعة النفط وسيلة عملية للتخلص من بعض الفوائض النفطية بأسعار منخفضة وكذا لتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار عقود طويلة الأجل، ولم يكن السعر الفوري يؤثر تأثيرا محسوسا على الأسعار المعلنة والرسمية في الأسواق العالمية³.

2-2- الأسواق الآجلة

عرف العالم منذ مدة طويلة الأسواق الآجلة في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها، مثل المنتجات الزراعية، وتعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستخدمة كذلك بالنسبة للنفط، إذ لا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، ويوجد من بين هذه الأسواق ثلاث أسواق رئيسية هي:

- أسواق نيويورك للتبادل التجاري (NYMEXNEW York Mercantile Exchange)؛
- سوق المبادلات النفطية العالمية بإنجلترا (International Petroleum Exchange) IPE؛
- سوق سنغافورة النقدي العالمي (Singapore International Monetary) SIME

ويتم التعامل في هذه الأسواق يوميا في البراميل الورقية بما يزيد على عدة مرات حجم التعامل في براميل النفط الحقيقية، لتتحرف بذلك هذه الأسواق عن هدفها الأصلي والمتمثل في تأمين الاحتياجات المستقبلية لمستهلك النفط بأسعار مستقرة، وتدخل مجال المضاربة على النفط وتحقيق أرباح بالمراهنة على اتجاه الأسعار،

¹ - سالم عبد الحسين رسن، اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة طرابلس دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1999، ص ص166-168.

² - أحمد حسين علي إلهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011، ص 150.

³ - بوعوبنة مولود، العلاقة بين سعر التترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010)، ص 15.

فإن المشتقات النفطية في الأسواق الآجلة هي عقود أوراق مالية تعتمد قيمتها على الأصول المرتبطة بها، وهذه المشتقات أو المنتجات يتم التعامل بها إما في البورصات الرسمية أو خارجها، وقد اقتبس هذا الأسلوب مباشرة من الأسواق المالية إلى الأسواق النفطية¹.

المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية

1- الشركات العالمية للنفط

1-1- الشركات العالمية الكبرى (الشقيقات السبع)

لقد سيطرت شركات الشقيقات السبع على السوق العالمية للنفط خلال ما يزيد على خمس عقود زمنية حيث كانت تمتلك عدة مميزات مناه ارتباطها الوثيق ببعضها البعض الذي ساعدها في تنسيق سياستها السعرية فيما بينها، كذلك تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية بينها تمتد مظلتها لتغطي الأنشطة الإنتاجية المختلفة كالإنتاج والتسويق والنقل والتوزيع، وتمكن هذه الشركات من إحكام السيطرة على السوق العالمي للنفط، ووجدتها في سوق دولة تتمتع بأقوى نفوذ سياسي واقتصادي وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وهي مملوكة أساسا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا وهولندا، وأكبر هذه الشركات هي أكسون ثم شركة غولف وشركة تاكسك وشركة موبيل وأوبيل وخامس الشركات الأمريكية تسمى تشيرون بالإضافة إلى الشركتين الهولندية شل والبريطانية بريتيش بتروليوم.

1-2- الشركات الأمريكية المستقلة

وهي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة الأمريكية ذات أحجام مختلفة وتمتاز هذه الشركات لإنتاجها للنفط فقط.

1-3- شركات بترول وطنية

وهي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدولة، وتتبع السياسة النفطية للحكومة، الأمر الذي يؤدي ضعف سيطرتها على البترول العالمي، لكنها محتكرة للسوق المحلي².

¹ - مرجع نفسه، ص ص 16-17.

² - عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، غزة، 2013، ص 335.

2- الدول والمنظمات النفطية

2-1- من ناحية الدول المنتجة

2-1-1- منظمة الأوبك

أنشئت منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) عام 1960، وتضم في عضويتها 12 دولة وهي: الجزائر، أنغولا الإكوادور، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا، حيث تهدف هذه المنظمة إلى تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء في السوق العالمية وإيجاد الطرق والوسائل لاستقرار الأسعار والدفاع عن مصالح الدول المنتجة للحصول على عائد مستقر من الدخل، ويصل إنتاج المنظمة إلى 40% من الإنتاج العالمي في حين يبلغ حجم صادراتها 55% من الصادرات العالمية للنفط وترتبط قرارات منظمة الأوبك المتخذة في كل عام بشأن الحصص الإنتاجية ارتباطاً وثيقاً مع التغيير في الأسعار الفورية لنفط الدول الأعضاء في منظمة أوبك المشتملة في سلة الأوبك.

2-1-2- منظمة الأوبك

منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوبك) أنشئت عام 1968، وتضم في عضويتها كل من الدول التالية: الكويت، السعودية، ليبيا، الإمارات، البحرين، الجزائر، سوريا، العراق، قطر ومصر، وتعتبر الأوبك منظمة إقليمية سلعية متخصصة ذات طابع دولي، أنشئت باتفاقية بين أقطار تنتج النفط وتصدره، وتهدف إلى التعاون فيما بينها لتطوير الصناعة النفطية العربية بشكل عام والحفاظ على سوق النفط بشروط عادلة ومعقولة، باعتبار أن إيرادات النفط تعد من أهم مصادر الدخل القومي للدول الأعضاء في المنظمة، ويشكل إنتاج دول الأوبك نحو 27% من مجموع الإنتاج العالمي¹.

2-2- من حيث الدول المستهلكة

2-2-1- الوكالة الدولية للطاقة

أنشئت الوكالة الدولية للطاقة في أعقاب ما أصطلح الغرب على تسميته بأزمة الطاقة أو الصدمة النفطية والتي تلت على إقدام الدول العربية المصدرة للنفط في أواخر سنة 1973 على زيادة أسعاره وخفض إنتاجه وحظر تصديره إلى الدول التي ساندت إسرائيل ووقفت بجانبها أثناء حرب أكتوبر 1973.

ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع واشنطن من فبراير لنفس السنة، وعقد المؤتمر فعلاً في الفترة ما بين 11 إلى

¹ - إضاءات مالية ومصرفية، الذهب الأسود، مرجع سبق ذكره، ص3.

13 فبراير 1974 بحضور ثلاث عشرة دولة، حيث عهد نيكسون إلى وزراء خارجية تلك الدول لإعداد برامج عمل مشتركة وبدل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة وتحديد العلاقة بين مستهلكي النفط ومنجبه على نحو يضمن كفاية توفر النفط وبأسعار مقبولة.

وقد انبثق عن مؤتمر واشنطن تكوين مجموعة تنسيق الطاقة من ممثلي 12 دولة صناعية غربية، منها 8 من دول مجموعة أوروبية عدا فرنسا ثم الولايات المتحدة وكندا واليابان والنرويج وفي 15 نوفمبر من نفس السنة قرر مجلس إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إنشاء وكالة دولية للطاقة وذلك كهيئة مستقلة في إطار التنمية مقرها في باريس، تهدف إلى الإشراف على تنفيذ البرامج المسطرة وإقامة الشبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للنفط¹.

المطلب الثالث: عوامل الطلب والعرض في السوق النفطية

1- الطلب على النفط في السوق العالمية

1-1- مفهوم الطلب على النفط

الطلب هو عبارة عن الحاجة الإنسانية للفرد أو المجموعة المنصبة نحو الحصول على سلعة أو سلع معينة وبسعر معلوم وخلال فترة زمنية معينة، والطلب البترولي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام أو منتجات بترولية، عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وسد وتلبية تلك الحاجات الإنسانية، سواء كانت لأغراض استهلاكية كالبنزين أو النفط الأبيض... الخ².

الجدول رقم (02): تطور الطلب العالمي على النفط للفترة (2004-2007)

الدولة/ السنوات	2004	2005	2006	2007	نسبة الطلب العالمي %
الولايات المتحدة الأمريكية	20.73	20.80	20.69	20.70	24.20
كندا	2.3	2.3	2.26	2.33	2.72
استراليا ونيوزيلندا	1.05	1.07	1.07	1.09	1.27
اليابان	5.29	5.31	5.16	4.97	5.81
كوريا الجنوبية	2.16	2.19	2.17	2.21	2.58

¹ - أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التحارب العالمية، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013)، ص 127.

² - محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 147.

2.27	1.94	1.96	1.99	2.01	فرنسا
2.89	2.47	2.66	2.65	2.67	ألمانيا
1.96	1.68	1.73	1.75	1.79	إيطاليا
1.06	1.76	1.82	1.83	1.80	بريطانيا
5.00	4.28	4.21	4.07	4.04	روسيا
8.87	7.58	7.20	6.72	6.44	الصين
4.37	34.53	33.77	32.97	32.05	دول أخرى

المصدر: وكالة الطاقة الدولية www.eia.doe.gov/emeu/ipsr/appc.htm

1-2-2- العوامل المؤثرة في الطلب على النفط

الطلب النفطي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة، البعض منها يعتبر أساسيا والبعض الآخر يعتبر ثانويا أو مكملا وهذه العوامل هي:

1-2-1- معدل النمو الاقتصادي ومستوى التطور الصناعي

يتم اعتبار الطلب المتزايد على السلعة البترولية في السوق العالمية من أهم المؤشرات الدالة على تحقيق النمو الاقتصادي وخاصة في الدول المتطورة، فكلما ارتفع وتطور النمو الاقتصادي كلما ارتفع استهلاك الطاقة، وخاصة البترول الذي أصبح يمثل نسبة 64 من حجم الاستهلاك العالمي للطاقة في سنة 2007، لأن التطور الاقتصادي الكلي يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي فيسعى الفرد إلى تحسين ورفع مستوى معيشته عن طريق رفع معدل استهلاكه إضافة إلى زيادة عدد وسائل النقل والمواصلات البرية والجوية والبحرية، إلى جانب عدد الآلات الميكانيكية المستخدمة في مختلف الأغراض الصناعية والزراعية والتي يؤدي استخدامها إلى زيادة وارتفاع الطلب البترولي¹.

1-2-2- السعر

يلعب السعر البترولي دورا مهما في تحديد كمية الطلب على السلعة البترولية، وبالنظر للعلاقة العكسية بين السعر والطلب تختلف درجة استجابة هذا الأخير لتقلبات السعر على المدى القصير والمدى الطويل.

¹ - لبناني ياسمين، انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العموم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009)، ص70.

1-2-3- سعر السلع البديلة أو السلع المنافسة

تعتبر أسعار السلع البديلة من العوامل الأساسية التي تؤثر إيجاباً وسلباً في الطلب على السلعة البترولية في السوق العالمية، إذ تؤثر إيجاباً في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وتؤثر سلباً عندما تكون أسعار السلع البديلة أقل من سعر السلعة البترولية فينخفض الطلب البترولي، وبالرغم من تعدد المصادر الطاقوية البديلة للسلعة البترولية الطاقة الشمسية والكهربائية إلا أن التكاليف الباهظة لتوليدها واستغلالها تجعل أسعارها غير منافسة لأسعار المنتجات البترولية في الوقت الحالي.

1-2-4- النمو السكاني

يعتبر عامل السكان من العوامل المؤثرة على الطلب فكلما كان عدد السكان كبيراً ومتزايداً لأن ذلك يؤدي إلى نمو وتزايد الطلب على الطاقة، وقد قدر الاقتصاديون أن زيادة عدد السكان بنسبة 100% يقابلها زيادة في الطلب على الطاقة بنسبة 30 إلى 50%، وهذا فعند تقدير الزيادة في الطلب يجب أخذ عوامل النمو السكاني في الاعتبار.

1-2-5- المناخ

تتغير مستويات الطلب على السلعة البترولية على مدار السنة حسب تغير الظروف المناخية ودرجات الحرارة في مختلف المناطق الجغرافية، وبالنظر إلى موسمية الطلب على هذه السلعة فإن استهلاكها يبدأ في التناقص في الفصل الثالث من كل سنة، ثم ترتفع في الشتاء مع نهاية الفصل الرابع وبداية الفصل الأول¹.

1-2-6- الاستقرار السياسي في العالم:

يلعب العامل السياسي دوراً مهماً في التأثير على حجم الطلب النفطي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار في السوق العالمية، فالاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات النفطية ففي الوقت الحالي شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولاراً للبرميل وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا... الخ².

وإضافة إلى العوامل هناك عوامل أخرى نذكر منها ما يلي³:

- حساسية الطلب على المنتجات النهائية إزاء الأسعار، وذلك حسب نوع المنتج؛

¹ - مرجع نفسه، ص ص 70-71.

² - ضياح مجيد الموسري، مرجع سبق ذكره، ص 29.

³ - يونس محمود، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص 32.

- الإجراءات التي تقيد دخول النفط الخام إلى بعض الدول المستهلكة التي تعمل إضعاف الطلب على النفط؛
- الإعانات التي تمنح لمصادر الطاقة البديلة لتشجيع استخدامها أو للبحث عنها؛
- الإجراءات الخاصة بالحفاظ على الطاقة في الدول المستهلكة.

2- العرض النفطي في السوق العالمية

2-1- مفهوم العرض النفطي

العرض النفطي هو الكمية المعروضة التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة، ويعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق¹.

2-2- العوامل المؤثرة في العرض النفطي

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من العوامل لما تأثير على تحديد العرض والإمكانيات الإنتاجية في السوق العالمية، وفيما يلي أهم هذه العوامل المؤثرة في حجم العرض النفطي:

2-2-1- الطلب النفطي

يعتبر الطلب البترولي من المحددات الرئيسية للعرض البترولي، بحيث أنه إذا لاحظ المنتجون للنفط زيادة في الطلب النفطي فإن ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من المادة البترولية في السوق، وأما إذا حدث نقص أو انخفاض في الطلب فإن ذلك يدفعهم إلى التقليل في الكميات المعروضة.

ولأن العرض النفطي هو استجابة لما يطلبه المستهلكون، فإن العوامل المؤثرة في الطلب النفطي تكاد أن تكون نفسها المحددة للعرض النفطي، فالاستقرار السياسي له دور كبير في أم الإمدادات النفطية، وما يحدث في الدول المنتجة للنفط (العراق، منطقة الشرق الأوسط) دليل على مكانة هذا العامل في التأثير على العرض النفطي، وهذا دليل على أن العلاقة التكافئية المتشابكة والمعقدة بين العرض والطلب هي نتيجة لحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط من خلال مجموعة من السياسات النفطية².

2-2-2- التوقعات المستقبلية لأسعار النفط

إن التنبؤ بأسعار النفط في المستقبل يعتبر في غاية الأهمية، لكل من الدول المستهلكة والمنتجة للنفط، فالدول الصناعية الكبرى تهدف إلى توفير الكميات الضرورية من النفط عن السعار الذي يناسب مصالحها

¹ - قويدري قوشيش بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، (مذكورة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2009)، ص 79.

² - مرجع نفسه، ص 81.

الاقتصادية وخاصة من أجل الحافطة على استقرارها الاقتصادي، أما الدول المنتجة فهي تحاول التنبؤ بالأسعار في المستقبل من أجل اتخاذ التدابير المتعلقة بعمليات البحث والتنقيب، وتحديد إمداداتها النفطية وفقاً للسعر الذي يتماشى مع حاجيات اقتصادها وسياستها النفطية¹.

2-2-3- الأرباح العالية في الصناعة النفطية

إن أسعار السلع الرأسمالية تتأثر باقتصاد الوفرة، وهو تأثير الكمية المنتجة في تكلفة الوحدات المنتجة، ومعناه أنه كلما كانت الكميات المنتجة كبيرة كلما كانت الأرباح العالية، وينطبق هذا على المبدأ على سلعة النفط في المراحل الأولى من الإنتاج، لكن عند مرحلة معينة من إنتاج النفط الخام نرى أنه كلما زادت الكميات المنتجة زادت معها التكاليف وذلك بسبب أن آبار النفط تحتاج إلى تقنيات لزيادة الانتاج، أي أن المحرك الهام للعرض النفطي هو تحقيق فائض مالي كبير من خلال الفرق بين السعر المفروض على المستهلك للمنتج وتكلفة توريدها إلى المستهلك.

2-2-4- الاحتياط والخزين النفطي:

يعد الاحتياط النفطي من الموضوعات الجوهرية المؤثرة في العرض النفطي وذلك من خلال إمكانية تحديد استغلال الآبار النفطية وفق الشروط الاقتصادية والفنية السائدة، وعادة يتم تقدير الاحتياطي النفطي وفقاً لاعتبارات عدة منها على أساس الملكية، ومنها على أساس الطاقة الدافعة، وعلى أسس درجة التأكد وتكاليف الاستخراج²، وللخزين النفطي دور فعال في التأثير على العرض الكلي للنفط من خلال اللجوء إليه عند حدوث ارتفاع في الأسعار حيث يتم إمداد السوق النفطية بكميات هائلة من هذا الخزين وبيعه بنفس مستوى الأسعار المرتفعة³.

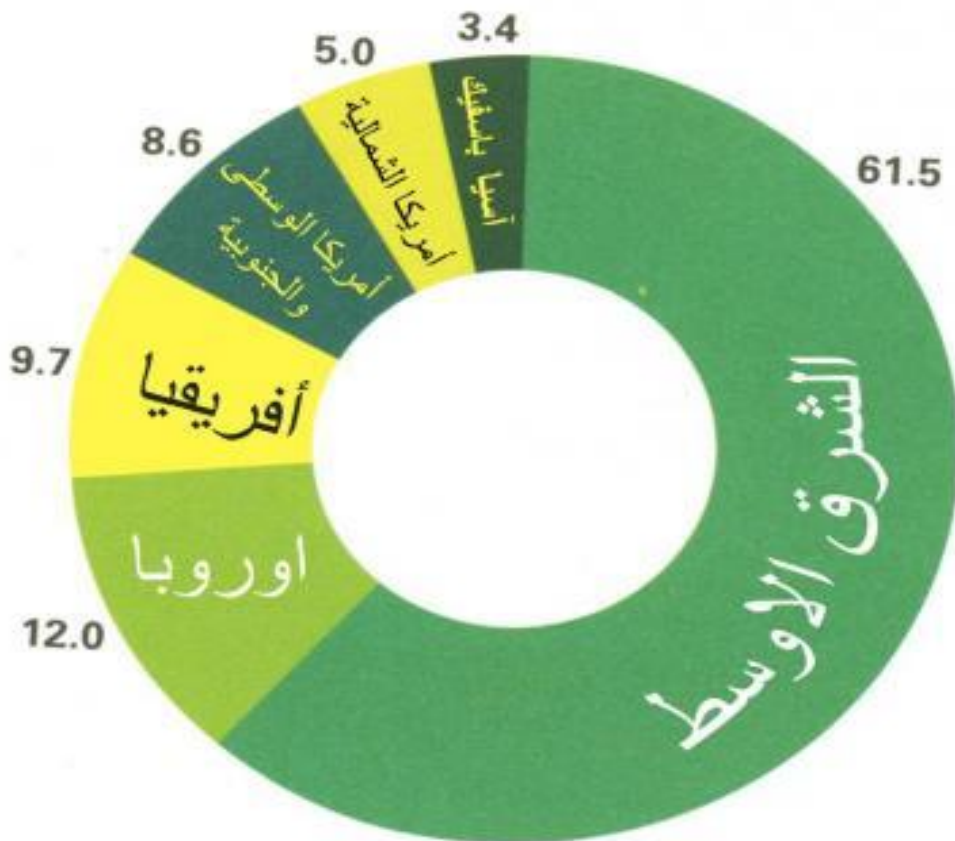
¹ - مرجع نفسه، 82.

² - خالد حسين المرزوك ورجاء عبد الله عيسى عبد السلام، قياس واختبار العلاقة السببية بين مؤشرات سوق النفط العالمية، المحلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد السابع والعشرون، العراق، 2011، ص 147.

³ - توفيق عباس عبد عون، أسعار النفط في السوق الدولية أعادها ومضامنها الاقتصادية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد الرابع، العراق، 2007، ص 360.

الشكل رقم(04): نسبة توزيع الاحتياطيات المؤكدة في العالم

نسبة توزيع احتياطيات النفط الخام المؤكدة بالعالم



١٢٠٨,٢ الف مليون برميل مجموع الاحتياطيات العالمية المؤكدة لعام ٢٠٠٦ م
www.alriyadh.com

<http://www.alriyadh.com/26/03/2016 - 10.32>

2-2-5- معدلات الاستخراج والإنتاج للنفط:

حيث تؤثر معدلات الاستخراج والإنتاج على حجم العرض النفطي من خلال مجموعة من الاعتمادات

وهي:

1- الاعتبارات الفنية المتعلقة بمعدلات الإنتاج المثلى في الأماكن الحالية مع الأخذ بعين الاعتبار

المحافظة على تحقيق الثروة النفطية.

2- مقدار الزيادة في معدلات الاستكشافات الجديدة.

3- الاحتياطيات المالية والقدرة الاستيعابية للدولة المنتجة.

4- حصة النفط في إمدادات الطاقة وحصة الدول المنتجة في السوق العالمية¹.

إضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى تؤثر على العرض النفطي ونذكر منها:

- طول الفترة الزمنية المطلوبة لتطوير المصادر البديلة للطاقة بكميات تكفي لاستبدال النفط على نطاق كبير؛
- التكلفة المرتفعة اللازمة لتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة؛
- مخاطر البيئة التي يجب التغلب عليها إذا ما استخدم الفحم والطاقة النووية على نطاق كبير².

¹ - هادي وسن فيحان، أثر المتغيرات العالمية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في إيران للمدة من (1979-2001)، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد (10-11)، إيران، 2010، ص 136.

² - يونس محمود، مرجع سبق ذكره، ص 32.

خلاصة الفصل

يعتبر النفط المادة الاستراتيجية المحركة للنشاط الاقتصادي العالمي لما تلعبه من دور أساسي وهام في دفع عجلة التنمية وتوثيق مكانة الدولة في عملياتها التجارية وبسط هيمنتها على إنتاج وصناعة هذه المادة من خلال فرض قيود وسيطرة على الأسعار في السوق العالمية.

إن مفهوم سعر النفط قد ارتبط بالتطور التاريخي للمادة من أصل النشأة التكويني إلى الاكتشاف فإن التطور التاريخي لأسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها تركز أساساً على دراسة أطراف السوق النفطية من شركات نفطية ودول نفطية منتجة وأخرى مستهلكة.

حيث مر النفط وأسعاره بعدة تطورات ساهمت في تحديد السعر والتأثير عليه بمجموعة من العوامل داخل السوق النفطية على أساس قوى العرض والطلب ومجموعة العوامل التي لها تأثير عرض وطلب المادة، حيث يتأثر سلوك السوق بالعديد من الأطراف التي لها سيطرة وتأثير على إنتاج واستهلاكه.

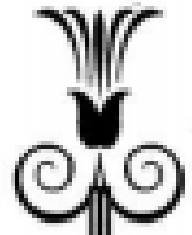
الفصل الثالث أثر

تقلبات أسعار

الصرف على

الإيرادات النفطية

في الجزائر



تمهيد

تعتبر دراسة واقع الصرف والنفط التي شهدها الاقتصاد الجزائري مع مطلع التسعينات من خلال مجموعة من التحولات الشاملة جراء تطبيق عدة إصلاحات مست واقعي سعر الصرف وسعر النفط، والتي كانت لها تأثيرات على حجم الإيرادات المالية لسعر النفط، والتركيز الأساسي للهيكل الاقتصادي بصفة كلية على القطاع النفطي وربطها بالتقلبات في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي التي شهدت انخفاضا وارتفاعا من خلال تأثرها بالقيمة الشرائية لسعر النفط في الجزائر.

فالدولار الأمريكي يعتبر العملة الأساسية التي تتم بها أغلب المعاملات النفطية، وبالتالي فإن التقلبات التي يشهدها الدينار الجزائري لها تأثير على الاقتصاد، فالجزائر تتلقى مبيعاتها نفطها بالدولار الذي له تأثير على الدينار الجزائري.

ففي هذا الفصل كان تطرقنا لأثر تقلبات سعر الصرف على الإيرادات النفطية في الجزائر، وتم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: واقع أسعار الصرف وأسعار النفط في الجزائر
- المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار الصرف على الإيرادات النفطية (سعر النفط) الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2014

المبحث الأول: واقع أسعار الصرف وأسعار النفط في الجزائر

تعد أسعار الصرف وأسعار النفط في الجزائر من بين المتغيرات الاقتصادية التي تحضا باهتمام في الاقتصاد الوطني لما لها من تأثيرات في الساحة الدولية من خلال اعتبار الدولار الركيزة الأساسية للعملة الوطنية في السوق الدولية لما له من مساهمة في تسعير النفط وجلب الإيرادات المالية، وبذلك يجب علينا التعرف على واقع سعر الصرف وسعر النفط وتحليل العلاقة بينهما في الجزائر.

المطلب الأول: واقع سعر الصرف في الجزائر

1- تطور سعر الصرف في الجزائر

يعود تطور سعر الصرف في الجزائر إلى تغير الأنظمة المطبقة عليه، فقد كان في بداية الأمر يخضع لنظام ثابت لكنه غير ليصبح نظاما مرنا بعد ذلك.

ففي ظل نظام الذهب منذ عام 1964 حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غ من الذهب وهو ما يتكافأ مع قيمة الفرنك الفرنسي، لكن بعد ضعف العملة الفرنسية بين الفترة 1969 إلى 1973 أدى ذلك إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد المستوردات الجزائرية وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول بين 1970 و1973 بعد التخلي عن تطبيق نظام أسعار الصرف الثابتة المشتقة عن اتفاقيات بروتن وودز واستخدام نظام تعويم أسعار الصرف ثم اتخاذ قرار تغير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني (74-1977) حيث كان الغرض تحقيق هدف مزدوج من ذلك¹.

توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية بغرض تحقيق عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة؛

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عميقة (تتازلية) لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

أما في الفترة ما بين 1977 و1986 قمتا السلطات الجزائرية بتحديد قيمة الدينار الجزائري على أساس سلة مكونة من أربعة عشر عملة من ضمنها الدولار الأمريكي منحت كل عملة من هذه العملات ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات ثم تلي ذلك إدخال تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة تدخل في

¹- محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 159.

الفصل الثالث.....أثر تقلبات أسعار الصرف على الإيرادات النفطية في الجزائر

سلة الدينار يحسب على أساس مرجح يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع العمل به انطلاقا من مارس 1987¹.

إلا أن التدهور المفاجئ لأسعار النفط الذي يعتبر المورد الرئيسي من العملات الصعبة أدى إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة (خاصة في ميزان المدفوعات) نتج عنها تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني المستوردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي طالما ظل تابعا لسوق العالمية².

ولأن هذا المشكل لم يكن ظرفيا بقدر ما كان هيكليا نظرا لعدم تمكن الاقتصاد من إعادة الانسجام مع الوضعية الجديدة لذلك كان لابد على السلطات الجزائرية من أن تتخذ إجراءات عاجلة لتحقيق الاستقرار النقدي في الداخل (من تسديد التزامات الخزينة اتجاه البنك المركزي وتحديد التسبيقات الطرفية التي يمنحها البنك للدولة قصد التطهير الملي للمؤسسات والبنوك) والقيام بالإجراءات لتحقيق الاستقرار النقدي الخارجي مع الإبقاء على الهدف النهائي وهو قابلية الدينار الجزائري للتحويل وتمت الإجراءات التي مست تطور سعر الصرف عبر المراحل التالية:

1-1- الانزلاق التدريجي

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج للدولار في نهاية 1978 إلى 17.7 دج للدولار نهاية مارس 1991. ويعود سبب الانزلاق إلى ضعف احتياطات الصرف المتاحة، والجدول الموالي يوضح تطور سعر الصرف الدينار بالدولار خلال فترة الانزلاق التدريجي.

الجدول رقم (03): تطور سعر الصرف الدينار بالدولار في الفترة (1987-1991)

الملاحظة	سعر الدينار بالدولار	تاريخ عملية الانزلاق التدريجي
بداية عملية الانزلاق التدريجي	4.809	ديسمبر 1986
	4.947	ديسمبر 1987
	6.636	ديسمبر 1988
	8.112	ديسمبر 1989
مواصلة الإصلاحات سيرا مع تطبيق	9.3	سبتمبر 1990

¹ - إسماعيل بن قانة، قياس أثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هكلي للاقتصاد الجزائري للفترة بين: 1970-2012، مجلة الباحث، العدد 14، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص 96.

² - مرجع نفسه، ص 96.

	9.5	أكتوبر 1990
الإصلاحات الهيكلية	10.1	نوفمبر 1990
	13.581	جانفي 1991
استمرار الانزلاق بهدف استقرار الدينار وتحرير التجارة الخارجية	16.330	فيفري 1991
	17.142	مارس 1991
مواصلة عملية الانزلاق سيرا مع تطبيق الإصلاحات الهيكلية	22.64	أكتوبر 1991

المصدر: سلمى دوحة، مرجع سبق ذكره، ص169.

1-2-التخفيض الصريح

طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار وهذا يصل إلى 22.5 دج للدولار ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من 1994 ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي أجرى تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10% وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 وبتخفيض 40.17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر الدينار 36 دج للدولار .، استثناء سنة 1994 فإن سعر الصرف عرف بعد ذلك استقرار من 1996 إلى غاية 2002 حين بلغ متوسط سعر الصرف بحوالي 5% لكن سعر الصرف انخفض في سنة 2004 من 77.3 دج للدولار إلى 72.06 دج للدولار أي نسبة 6.82%¹.

2- الرقابة وسوق الصرف في الجزائر

2-1- الرقابة على الصرف في الجزائر

تعد الرقابة على الصرف في الجزائر من صلاحيات البنك المركزي، حيث بدأ البنك بالقيام بعملية الرقابة من جملة من إجراءات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي إقامة سوق صرف ما بين البنوك حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفقا لقرار رقم 08/95 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 والتحول من نظام ربط الدينار الجزائري بسلة من العملات إلى نظام التعويم الموجه أو المدار قصد تخفيض قيمة الدين وتحسين وضعية ميزان المدفوعات.

¹ - بلعزوز وبن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص209.

تعتبر قضية إصلاح وتحرير نظام سعر الصرف من أهم قضايا الإصلاح الاقتصادي التي أولت لها الجزائر اهتماما كبيرا منذ منتصف الثمانينات من القرض الماضي قصد تعزيز استقرار سعر الصرف الاسمي وتقوية المركز الخارجي للجزائر ولكن بع الأحداث التي شهدتها الجزائر في أكتوبر 1988 لجأت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الجديدة يمكن إجمالها فيما يلي¹:

- إقرار التحويل الجزئي للدينار ابتداء من 1991 تماشيا مع اعتماد القرض القابل للتحويل خلال مدة ثلاث سنوات؛
 - مواصلة تحرير الأسعار حيث وصلت نسبة التحرير سنة 1994 إلى 84% من إجمالي السلع المكونة لمؤشر أسعار المستهلك؛
 - تخفيض الدينار الجزائري بـ 40%.
- وطبقا للمادة 188 من قانون 90-10 التي تنص على أن البنك المركزي ينظم سوق الصرف، قام محافظ البنك المركزي "محمد لكاساسي" أعلى سلطة نقدية في البلاد باتخاذ الإجراءات التالية:
- 1- اعتماد التحويل التجاري للدينار سنة 1991 وتطبيقه فعليا سنة 1994 تزامنا مع تحرير أسعار الواردات؛
 - 2- اعتماد طريقة التسعير (**fixing**) لتحديد سعر الصرف وهي عبارة عن جلسات تسعير تتم بواسطة لجنة مشتركة مكونة من البنك المركزي والبنوك التجارية؛
 - 3- اعتماد التحويل الجاري للدينار في جوان 1995 تزامنا مع السماح بنفقات العلاج والدراسة بالخارج؛
 - 4- إنشاء سوق صرف بين البنوك في بداية 1996؛
 - 5- سياسة الصرف تتميز باستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي نظرا لتخصيص احتياطات الصرف إلى تغطية الواردات والتي قدرها محافظ البنك المركزي بأنها تكفي لسنتين من الواردات².

2-2 سوق الصرف في الجزائر

لقد أصبح للجزائر منذ 1996/01/01 سوق للصرف، وهذا السوق يتمثل في السوق ما بين البنوك حيث أصبح تحديد سعر الصرف للدينار الجزائري يخضع لآليتي العرض والطلب بمعنى أن الجزائر بدأت تطبق توصيات صندوق النقد الدولي، وأصبحت هناك كذلك نقابة مختصة في متابعة خسائر الصرف التي أنهكت الوضعيات المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية والقطاع الخاص ويطلق على هذه النقابة تسمية

¹- الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضة الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الجزائر، 2012، ص129.

²- مرجع نفسه، ص130.

(لجنة متابعة خسائر الصرف) والتي ساهمت رغم العراقيل التي واجهتها بوضع تصورات تغطية خسائر الصرف¹.

2-2-1- سوق الصرف بين البنوك

أصدر بنك الجزائر بتاريخ 1995/12/23 لائحة رقم 08-95، تتضمن إنشاء سوق صرف بين البنوك، يتخل فيها يوميا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والبنوك الأولية والمؤسسات المالية الأخرى من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل، مقابل الدينار الجزائري، وقد أجريت أول الصفقات في 1996/0210، وينقسم سوق الصرف ما بين البنوك إلى سوق فورية، وأخرى سوق آجلة، ومن هذا يحدد سعر صرف الدينار حسب قوى السوق، فكل متدخل في السوق بإمكانه التخلي أو اكتساب عملة صعبة حسب وضعية (الفائض أو العجز) لهذه العملة، وأصبح من الممكن للبنوك الأولية والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي:

- 1- بيع الدينار للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
- 2- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري المودعة في حسابات العملة الوطنية؛
- 3- بيع وشراء عملات صعبة قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
- 4- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف بين البنوك، العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة المحلية².

2-2-2- سوق الصرف الموازي

إن مراقبة الصرف تعد طريقة مستعملة الهدف منها حماية الاحتياطات الدولية في حالة اختلال في ميزان المدفوعات، ولكن هذه الطريقة التي تحد من ممارسة نشاط الصرف، تساعد في هروب الأموال إلى الخارج، مما يساعد على ظهور سوق سوداء للتعامل في الصرف الأجنبي (يستعمل مصطلح السوق السوداء أو السوق الموازي أو السوق غير الرسمي)، إن أسباب ظهور مثل هذا السوق هي نفسها بالنسبة للعديد من الدول النامية.

2-2-2-1- أسباب ظهور سعر الصرف الموازي في الجزائر

- الأدوات المالية الائتمانية ذات السياسات الانكماشية (سعر الفائدة، الضرائب والرسوم)؛
- الاقتراض الخارجي لمعالجة مشكل ميزان المدفوعات؛
- فرض الرقابة على التجارة الخارجية والصرف الأجنبي.

¹- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص156.

²- Instruction N°79-95 du 27/12/1995, portant organisation et fonctionnement du marché interbancaire des changes.

الفصل الثالث.....أثر تقلبات أسعار الصرف على الإيرادات النفطية في الجزائر

إن حجم السوق الموازية للصرف يعتمد على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي للرقابة على الصرف في الجزائر، فقد كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور وينمو سعر الصرف الموازي، أما إذا ما تم تلبية بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي، حيث تفاقم حجم سوق الصرف الموازي إثر الرقابة الصارمة للصرف في 1974¹.

الجدول رقم (04): تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار في السوق الرسمي والسوق الموازي

السنة	1991	1994	1996	1997	1999	2000	2001
السعر الرسمي	18.47	35.06	54.75	57.71	66.57	75.26	77.22
السعر الموازي	32	55	85	90	100	100	90
الفرق	13.53	19.9	30.25	32.69	33.43	24.74	12.78

المصدر: عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

نلاحظ من خلال الجدول أن الدينار الجزائري عرف انخفاض من بداية اعتماد برنامج التعديل الهيكلي، حيث سجل الدينار الجزائري انخفاض قدره 18.5 خلال الفترة (1991-1994) وفي سنة 1994 حدث تخفيض للدينار الجزائري وأصبح الدولار الأمريكي يعادل 35.06 في السوق الرسمي مقابل 55 دج في السوق الموازي بفارق 19.94 دج، وتمثل هذه الفترة البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار الجزائري واستمر انخفاض الدينار الجزائري حيث أصبح واحد دولار يعادل 54.75 خلال سنة 1996 في السوق الرسمي و85 دج في السوق الموازي بفارق قدره 30.25 دج، وهي الفترة التي رافقت إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة، والتي تسمح للبنوك التجارية بعض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها كما تم إلغاء نظام الحصص في جانفي 1996، وقد عرفت الفترة (1997-2001) استقرار في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوقين الرسمي والموازي، إلا سنة 2001 عرفت تراجع نسبي في سعر الصرف في السوق الموازي بفارق 12.78 في السوقين وهذا راجع إلى التخفيضات المعتمدة للدينار.

¹ - محمد بن بوزيان والطاهر زيان، الأورو وسناسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البلدية، 21-22 ماي 2002، ص ص 19-20.

المطلب الثاني: واقع الإيرادات النفطية في الجزائر

1- اكتشاف النفط في الجزائر

لقد كانت أولى محاولات البحث والتنقيب عن النفط في الجزائر في الإقليم الغربي من منطقة غليزان من طرف الشركات الفرنسية التي ظلت تتبع أطماعها الاستغلالية، ففي سنة 1946 اكتشفت شركة النفط الفرنسية الصور أول حقل نفطي في قطري ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952، ومنذ تلك الفترة أدركت فرنسا والشركات الأجنبية أنه لا بد من استغلال الثروات النفطية للجزائر، وسعت للحصول على امتيازات للبحث والتنقيب، وبالفعل نجحت هذه الشركات في سلسلة من الاكتشافات¹:

- اكتشاف حقل إيجليس عام 1954؛
- اكتشاف حقل حاسي مسعود سنة 1956 والمكتشف من طرف شركة النفط الفرنسية والشركة الأهلية للتنقيب عن النفط الجزائر ونظر الأهمية الحقل صرحت فرنسا أنه لو أمكن نقل هذا النفط إلى ساحل البحر لتم الاستغناء عن نفط الشرق الأوسط؛
- ومن الحقول أيضا عجيلية، تقنتورين وزارزتين التي اكتشفتها شركة البحث عن نفط الصحراء واستغلاله².

من حيث الاكتشاف والتنقيب فكان بداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر مع بداية القرن العشرين حيث تم حفر بعض الآبار في شمال البلاد بعد ملاحظة مؤشرات نفطية على سطح الأرض، مثل البئر الجنوبي غرب غليزان (المكتشف سنة 1915)، وواد قطرين جنوب سور الغزلان، هذه الاكتشافات الأولى كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب ومنذ ذلك الحين، ازدادت عمليات الاستكشاف لاسميا في الهقار والصحراء مع أبحاث كونراك كليان (بين 1922 و 1928) وبعدها من نيكولا مانيشوكوف (بين 1930 و 1935). وعلى ضوء هذه المؤشرات النفطية الواعدة فقد تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث والتنقيب النفطي في الجزائر (S.N.REPAL)³ سنة 1946.

وفي سنة 1958 أنشئ قانون نفط صحراوي، لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز النفطي، وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تضمن السيادة الفرنسية الكاملة على الصحراء، وكما تضمن العديد من التسهيلات التي جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر، وبعد سنة 1962 انتقلت السيادة إلى الجزائر ثم التركيز مباشرة على قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد، وكان ذلك من

1 - Rabah MAHIOUT, **Le Pétrole algérien. ENAP**, Alger, 1974, p112.

2- Ibid., p115.

3- Ibid., p116.

خلال تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك وذلك بموجب الأمر 63-491 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 1963/12/31 لتوكل لها جميع المهام الحاضرة بنقل وتسويق المحروقات التي كانت تحت السيطرة الأجنبية قبل الاستقلال وكانت أولى مهامها هو إنجاز أنبوب لنقل النفط يربط حوض الحمراء بميناء أرزيو، وتم توسيع صلاحية الشركة بفضل المرسوم الصادر في 1966/09/22 بحيث أصبحت تشمل كافة العمليات المتعلقة بالتنقيب والاستثمار الصناعي والتجاري لحقول النفط والمواد المشتقة منها من خلال استغلالها.

2- تأميم قطاع إنتاج النفط في الجزائر

إن بعد تأميم كلي لقطاع توزيع المحروقات، توجهت الجزائر نحو تأميم قطاع الإنتاج النفطي، فقد أصدرت في عام 1970 قرارات بتأميم كافة الشركات الفرنسية والأجنبية العاملة في إنتاج النفط، وقد شمل هذا التأميم كل من شركتي شل وموبيل وشركة أمينيف لتكون هذه القرارات تمهيدا للقرار التاريخي الذي أصدره رئيس الجمهورية الراحل هواري بومدين في 24 فيفري 1971، بتأميم كل الشركات الفرنسية التي تعمل في الصحراء الجزائرية والتي كانت تتحكم فيما يقل عن ثلثي الإنتاج النفطي، وبذلك تكون قد أحكمت سيطرتها على 80% من عمليات التكسير والتنقيب والإنتاج، بالتأميم الكلي وتكون الجزائر بعد قرارات 24 فيفري 1971¹، قد أكملت تأميم القطاع النفطي، والسيطرة على شركات الإنتاج الفرنسية.

وكانت أهم النتائج التي ترتبت عن قرار التأميم وأثرت على القطاع النفطي في الجزائر:

- رفع المشاركة الجزائرية في كل الشركات النفطية الفرنسية إلى 51% من أجل التحكم الفعلي فيها؛
- زيادة سعر نفطها بسبب انخفاض قيمة الدولار على إثر التخفيض الذي أجرته الولايات المتحدة الأمريكية على سعر صرف الدولار في سنة 1971؛
- الانخفاض في سعر النفط في وسط الثمانينات بسبب الأزمة النفطية وذلك بدخول الجزائر في مديونية خارجية شكل عبء على الاقتصاد الجزائري؛
- الاستمرار في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية التسعينات.

3- الاحتياطات الجزائرية من النفط

إن للدولة الجزائرية إمكانيات نفطية تتجلى في حجم الاحتياطات التي لها قدرة في التأثير داخل السوق العالمية، فمثلا سنة 1974 كانت الاحتياطات المؤكدة تقدر 7.64 مليار برميل من النفط وطاقة

¹- محمد تهايمي طواهر وأمال رحمانى وسارة لحمير، مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر (1956-2012) التحديات، ملتقى دولي التجارب التنموية وممارسة الدولة، الجزائر، 2012، ص06.

الفصل الثالث.....أثر تقلبات أسعار الصرف على الإيرادات النفطية في الجزائر

إنتاج ب889 ألف برميل يوميا، لكن آخر التوقعات في جوان 2010 أن الاحتياطات المؤكدة في الجزائر 12.20 مليار برميل من النفط حسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة وهكذا تكون الجزائر ثالث منتج في إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، وهذا دليل على أن الجزائر تزخر بإمكانيات نفطية تجعل لها وزن مهم في السوق النفطية العالمية، فهي تحتل المركز السابع من احتياطات النفط بمعدل 1% من الاحتياط العالمي حسب إحصائيات الشركة البريطانية.

ويتميز النفط الجزائري بالخصائص التالية:

- القرب من الأسواق وذلك من خلال الموقع الجغرافي للجزائر الذي يعطيها أفضلية كبيرة لقربها من الأسواق الأوروبية خاصة مقارنة بدول الشرق الأوسط، مما يجعل منتجاتها النفطية في وضع تنافسي أفضل؛
- الجودة والنوعية فإن النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالنفط المستخرج من واد قطرين بلغت كثافة 0.83 فهو يحتوي 24% غازوال، و32% وقود التدفئة و 8% زيت و1% برفين.
- ويتضمن نفط الجزائري الأساسي المعروف ب صحاري بلند خصائص إيجابية من خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بالنفط العربي، كما أنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال¹.

الجدول رقم (05): مقارنة بين النفط الجزائري (صحاري بلند) وبعض نفوط دول أوبك

البلد	نوع النفط	نوع المنتجات النفطية		
		خفيف	متوسط	ثقل
السعودية	متوسط	20.5	31.00	48.50
	ثقل	16.00	23.25	60.75
إيران	متوسط	22.25	30.25	47.50
	ثقل	21.15	26.85	52.00
العراق	خفيف	25.00	30.60	44.4
	متوسط	22.00	28.00	50.0
الجزائر	خفيف	35	36	29

¹- بن عيسى كمال الدين، تأثر الربيع النفطي على تطور وأداء الاقتصاد الجزائري، (مذكر لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، الجزائر)، 2012، ص 43.

48.00	40.00	12.00	27.1	متوسط	نيجيريا
-------	-------	-------	------	-------	---------

المصدر: محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

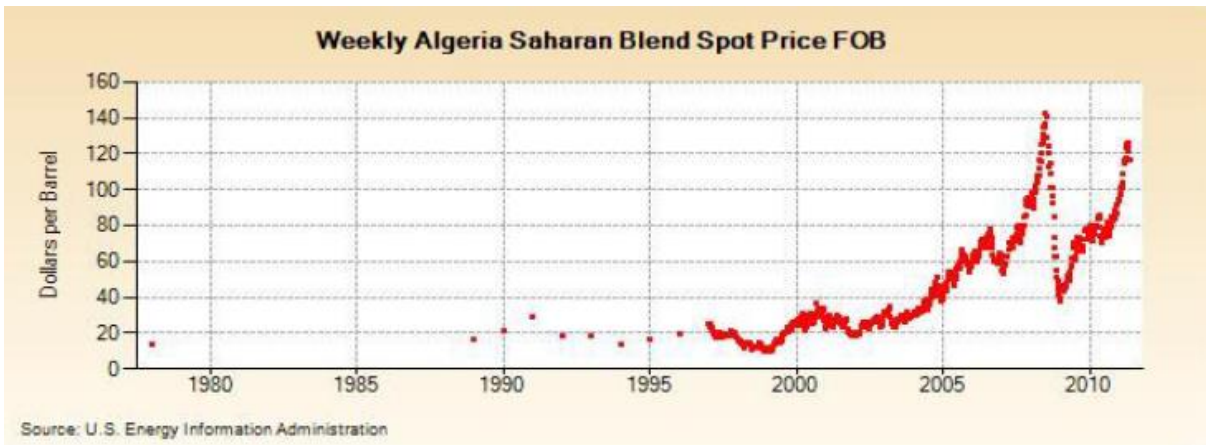
من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه تتضح الميزة النوعية للنفط الجزائري، إذ يتميز بدرجة كثافة عالية تجعله من بين أفضل النفوط إنتاجا للمشتقات الخفيفة، إضافة إلى قلة نسبة الكبريت فيه وهي ميزات جيدة.

4- تطور الإيرادات في الجزائر وأهميتها في الاقتصاد الوطني

4-1- تطور الإيرادات النفطية

لقد شهدت أسعار النفط الجزائري تطورا كبيرا، بدأت بعد الصدمة النفطية الأولى في 1973 حينما تغيرت موازين القوى في السوق النفطية واستطاعت الدول المنتجة التحكم في السوق وأن تبسط سياستها على الإنتاج وتقرر سياسة الأسعار المعلنة، ثم جاءت الصدمة الثانية سنة 1979 التي كانت نتيجة الأزمة الأمريكية والإيرانية وحرب الخليج الأولى، حيث زادت الإيرادات النفطية للدول المصدرة ومنها الجزائر، وأفضت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة ، وبعد تحسن أسعار النفط ابتداء من سنة 2000 وتطورها بشكل مسبق، أعادت تراكم الفوائض النفطية، بعد أن عانت من تراجع حاد في منتصف الثمانينات وخلال عقد التسعينات، إن هذه المارد المالية المتراكمة تتم من تحول مادة النفط الخام المستخرجة من الآبار إلى أرصدة نقدية، حيث أن نمو الموارد المالية يعتبر انعكاسا لنمو أسعار النفط وتزايد حجم كميات التصدير وتختلف من سنة لأخرى.

الشكل رقم(05): تقلبات أسعار صحاري بلند 1995-2010



Source : <http://www.eia.dog.gov>

عند ملاحظة الشكل البياني لتقلبات أسعار النفط الجزائري (صحاري بلند) خلال الفترة الممتدة (1995-2010) أنه في ارتفاع ملحوظ من عام إلى آخر وهذا ما يساهم في تحسين الإيرادات المالية للنفط من خلال مواطن تقلبات السعر في السوق العالمية.

4-2- أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني

يحتل القطاع النفطي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني باعتبار النفط مادة استراتيجية تحقق عوائد مالية ضخمة للجزائر، وتشكل المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة وبالتالي يمثل قطاع النفط المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات، لما له من تأثيرات إيجابية من خلال ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط وتعزيز الاحتياطات الدولية لدى البنوك المركزية، وعلى هاذ الأساس، ومما لا شك فيه أن هناك ارتباط وثيق بين أسعار النفط ومستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للنفط وخصوصا في الجزائر¹.

المطلب الثالث: تقلبات الدولار وأثرها على الإيرادات النفطية في الجزائر

1- أثر تقلبات الدولار لأمریک على احتياطي الصرف والعملة الجزائرية

تؤثر تقلبات سعر صرف الدولار على احتياطي الصرف وعلى العملة الوطنية في الجزائر كما يلي:

1-1- أثر الدولار على احتياطي الصرف:

استطاعت الجزائر أن تستفيد من ارتفاع أسعار النفط على الصعيد العالمي، فتمكنت من تكوين احتياطات مالية ضخمة حيث تمثل هذه الاحتياطات دعما للاقتصاد الجزائري ووسيلة لتعزيز الاستقرار المالي ودعم للقدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية والحفاظ على سعر صرف الدينار الجزائري ويعتبر الدولار الأمريكي العملة الأساسية في تكوين الاحتياطات والتي ترتبط بتقلبات سعر الصرف في الجزائر.

1-2- أثر الدولار على العملة الوطنية

يتأثر الدينار الجزائري بالتقلبات التي تحدث في الدولار ذلك لأن الجزائر تقبض مداخيلها بالدولار الأمريكية فتحولها إلى دینارات جزائرية وتطرحها في التداول، فارتفاع الدولار معناه ارتفاع في قيمة العملة الوطنية والعكس صحيح.

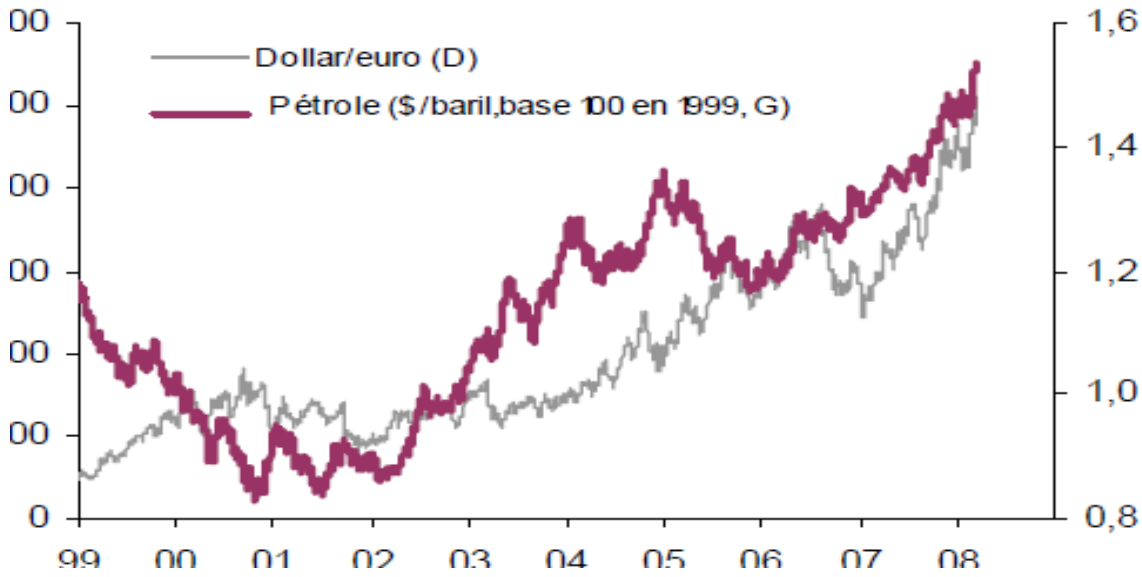
2- تحليل العلاقة بين سعر النفط وسعر صرف الدولار

2-1- تحليل العلاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في الجزائر

يتم تحليل العلاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في الجزائر من خلال الشكل البياني

¹- بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 219.

الشكل رقم (06) العلاقة بين سعر صرف الدولار وسعر النفط



Source :cib.matixis.com/flushdoc.aspx ?id=36780

يؤدي سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال أثر مباشر وأثر غير مباشر، يتمثل الأثر المباشر أو القصير الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط، فالنفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار، يصبح رخيصا مقارنة بالاستثمارات الأخرى مقدره بالعملات الأجنبية، لذلك يقبل عليها المستثمرون¹.

ويتمثل الأثر غير المباشر، أو البعيد الأجل، لانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية في تغيير أساسيات السوق، عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض الطاقة الإنتاجية، هذا يعني انخفاض المعروض مقارنة بالطلب، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط

2-2- تحليل العلاقة بين سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر

يعتبر قطاع النفطي القطاع الأساسي الذي يرتكز عليه الاقتصاد الجزائري، كما يمثل العامل الرئيسي للتوازنات الاقتصادية والكلية الداخلية والخارجية، وقد أسهم في رفع احتياطي الصرف الأجنبي الذي يستعمله البنك المركزي للإدارة والحفاظ على استقرار العملة من تدخله في سوق الصرف لإعادة الاعتبار لقيمة العملة في حالة انخفاض سعر الصرف، وقد عرف احتياطي الصرف الأجنبي تطورات نتيجة تغيرات في الإيرادات النفطية التي تخضع لتحركات أسعار النفط².

¹ -نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

² -سمية موري وعبد الحميد لخمدي، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 81، الجزائر، 2010، ص 152.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار الصرف على الإيرادات النفطية في

الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2014

يتجلى الدور الذي يلعبه سعر النفط في الجزائر من خلال التطور الذي مره به في مختلف الأحداث العالمية ودورها البارز في الارتفاع والانخفاض في السوق العالمية، وهذا التطور أيضا قد لوحظ على سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني وتقديم العلاقة التي تربط تقلبات سعر الصرف ومدى تأثيرها على سعر النفط في الجزائر.

المطلب الأول: دراسة تطور سعر الصرف وسعر النفط في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

1- دراسة تطور الإيرادات النفطية (سعر النفط) في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

تعتبر الإيرادات وبالخصوص سعر النفط الركيزة الأساسية التي يركز عليها الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في جلب عوائد مالية، ويعبر عن هذا المتغير بالمتغير التابع ومن خلال هذا التطور الملاحظ الجدول التالي:

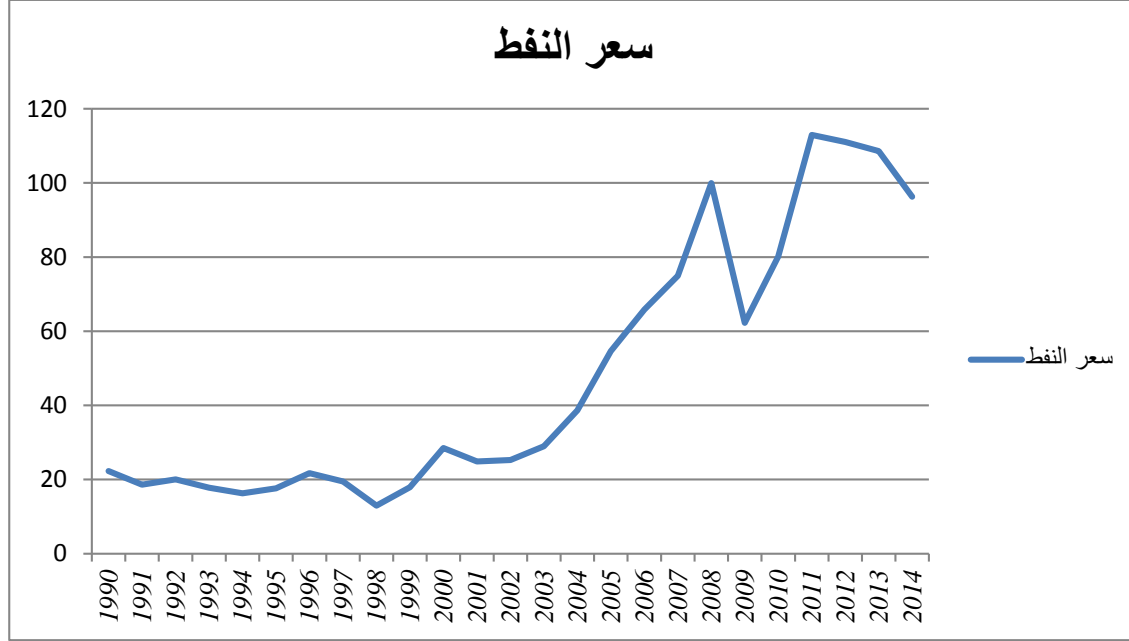
الجدول رقم (06): تطور سعر النفط للدولة الجزائرية للفترة الممتدة (1990-2014)

سعر النفط pol	السنة	سعر النفط pol	السنة
28,96	2003	22,26	1990
38,66	2004	18,62	1991
54,64	2005	20,05	1992
65,85	2006	17,8	1993
74,95	2007	16,3	1994
99,97	2008	17,6	1995
62,25	2009	21,7	1996
80,15	2010	19,49	1997
112,94	2011	12,94	1998
111,05	2012	17,91	1999
108,6	2013	28,5	2000
96,29	2014	24,85	2001
		25,24	2002

Source : www.oapec.org/ar/Home

ومن خلال الجدول أعلاه تحصلنا على الشكل التالي الذي يبين لنا مراحل تطور سعر النفط في الجزائر.

الشكل رقم (07): تطور سعر النفط في الجزائر خلال الفترة 1990-2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Microsoft Excel 2007

من خلال الرسم البياني والمعلومات المتعلقة بالتطور الذي صاحب سعر النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) تميزت بالارتفاع والانخفاض من عام 1990 إلى غاية 2014 وهذا ما هو ملاحظ في الشكل نتيجة للمعلومات المأخوذة من المنظمات العالمية ذات الاهتمام بالموارد النفطي من خلال رصد السعر الرسمي له في السوق العالمية.

ومن خلال هذا للتطور لسعر النفط في الجزائر من عام 1990 إلى غاية 2014 في السوق العالمية حيث يمكننا من تحليل هذا التطور من سنة إلى أخرى فعند ملاحظتنا للرسم البياني عملنا على تقسيم هذا التطور إلى مراحل:

- المرحلة الأولى (1990-1998):

تميزت هذه المرحلة بارتفاع سعر النفط في سنة 1990 وهذا راجع لبوادر الأزمة النفطية لسنة 1986، ومن خلال الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط وخاصة دول منظمة الأوبك، مما ساهم في انخفاض السعر في الجزائر باعتبارها أحد أعضاء هذه المنظمة إلى مستويات متدنية وذلك من خلال زيادة المعروض النفطي على الطلب النفطي، لكن عند قيام دول هذه المنظمة بوضع

اتفاق في جويلية 1990 ساهم في رفع السعر النفط في الجزائر إلى 22.26 دولار للبرميل بعد ما كان 10 دولار للبرميل سنة 1987، ولعدة أزمات نفطية مساهمة في رفع السعر في الجزائر وعل رأسها الأزمة الخليجية في 1990 وهذه الأخيرة ساهمت أيضا في انخفاض السعر من 22.26 دولار للبرميل علم 1990 إلى 18.62 دولار للبرميل سنة 1991 ومع أنها تميزت هذه المرحلة أيضا بالانخفاض إلى غاية 1996 ليرجع سعر النفط إلى الارتفاع 21.7 دولار للبرميل، لكن لم يتواصل هذا الارتفاع مما أدى بالانخفاض للسعر إلى 19.49 و 12.94 دولار سنتي 1997 و 1998 وهذه من خلال الأزمة النفطية لعام 1997 و 1998 بعد حرب الخليج مما أدى بداية ظهور آثار اقتصادية مستترة لسعر النفط في الجزائر.

- المرحلة الثانية (1999-2008):

تميزت هذه المرحلة بعد عام 1998 وخاصة بعد الأزمة المالية الآسيوية التي أدت بانخفاض سعر النفط في الجزائر، لكنه بد هذه الأزمة ارتفع السعر سنتي 1999 و 2000، 17.91 و 28.5 دولار للبرميل على التوالي لكن لم يتواصل هذا الارتفاع سنة 2001 لينخفض سعر البرميل إلى 23.12 دولار إلا أن بعد الانخفاض تواصل الارتفاع في السعر سنة 2002 و 2003 فلقد سجلت أسعار النفط في الساحة العالمية سنة 2004 ثورة في الأسعار وذلك بسبب حرب العراق، فهذه الأخيرة قد ساهمت في بلوغ سعر النفط الجزائري في السوق العالمية مستويات قياسية عامي 2007 و 2008 أي أصبح سعر البرميل يقارب 74.95 و 99.97 دولار.

- المرحلة الثالثة (2009-2014):

من خلال هذه المرحلة نلاحظ أن سعر النفط تراجع إلى 62.25 دولار للبرميل سنة 2009 وهذا الانخفاض راجع بسبب الهجمات على برجي الولايات المتحدة وأزمة الرهن العقاري سني 2007 و 2008 ومدى تأثيرهما على أسعار النفط في السوق العالمية وهذا التأثير قد مس أيضا السعر في الجزائر، لكن بعد هذا الانخفاض تواصل الارتفاع في منحنى تصاعدي في مستويات أسعار النفط في الجزائر ليبلغ ذروته سنة 2012 أي بلغ سعر البرميل 109.45 دولار وهذا راجع للأزمة التي مست بعض دول في الاتحاد الأوروبي، لكن قد طرأ انخفاض طفيف على سعر سنة 2013 ولي يتواصل عام 2014 ليبلغ سعر النفط الجزائري في السوق العالمية 96.26 دولار.

3-دراسة تطور سعر صرف الدولار مقابل في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

يعتبر سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري ذا أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني لما له من تأثير في سعر وهذا المتغير في هذه الظاهرة يقصد به بالمتغير المفسر ومن خلال هذا الجدول سوف نلاحظ التطورات التي مر بها سعر صرف الدولار مقابل الدينار في الجزائر للفترة الممتدة من (1990-2014).
الجدول رقم (07): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الجزائر للفترة (1990-2014)

سعر الصرف tch	السنة	سعر الصرف tch	السنة
77,39	2003	8,96	1990
72,06	2004	18,47	1991
73,28	2005	21,84	1992
72,65	2006	23,35	1993
69,29	2007	35,06	1994
54,58	2008	47,66	1995
72,65	2009	54,75	1996
74,39	2010	57,71	1997
72,94	2011	58,74	1998
77,54	2012	66,57	1999
79,37	2013	75,26	2000
80,58	2014	77,22	2001
		79,68	2002

Source : www.albankaldawli.org

ومن خلال الجدول أعلاه تحصلنا على الشكل التالي الذي يبين لنا مراحل تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر

الشكل رقم(08): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الجزائر للفترة 1990-2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Microsoft Excel 2007

من خلال الشكل البياني والمعلومات المتعلقة بفترة الدراسة لتطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري لقد عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري والصرف عدة تغيرات يمكن إدراجها في مرحلتين:

- المرحلة الأولى: الفترة الممتدة (1990-1995):

حيث كانت خلفيات هذه المرحلة من أثناء تدهور المفاجئ لسعر النفط سنة 1986 مما أدى بدخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة، تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة، وخاصة ميزان المدفوعات، كما انه قد ساهمت الاختلالات السياسية والاقتصادية العالمية لسنوات 1988 والتي مست بالضرورة البلدان ذات الاقتصاد الإداري، في ظهور آثار مباشرة على الاقتصاد الجزائري، وعلى الوضعية الاجتماعية، ومنذ عام 1990 وبالتحديد في منتصف ذلك العام توصلت الدولة الجزائرية في رغبتها في خفض قيمة الدينار وقابلية تحويله بالنسبة للمعاملات الجارية وما بين 1991 و1993 وبالتحديد في سن 1994 قامت السلطات بتخفيض في مرحلتين، وهو ما ملاحظ في الرسم البياني من خلال ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري من 8.96 دولار إلى غاية 47.66 سنة 1995.

- المرحلة الثانية: الفترة الممتدة من (1996-2014):

تميزت هذه المرحلة على أن سعلا صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري ارتفع سنة 1996 وهذا راجع إلى لجوء الدولة الجزائرية في العديد من المرات إلى خفض العملة الوطنية مقابل الدولار من خلال تحديدها لنظام سعر الصرف المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية بين سنتي 1995 و1998 لكن هذا الإجراء رجع بسعر صرف الدولار إلى الانخفاض سنة 1998، لكنه ليتواصل الارتفاع في سعر صرف الدولار بسبب إجراءات التي قام بها البنك المركزي على العملة الوطنية من خلال خفضها والحد من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية سني 2002 و2003، وفي سنة 2005 ارتفعت قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي ووصل سعر صفر الدينار بالنسبة للدولار الواحد إلى نحو 73.28 وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.65 وواصل انخفاضه 66.82 دج في نهاية سنة 2007 إلا أنه سنة 2008 انخفض سعر صرف الدولار مقابل الدينار وهذا راجع لبوادر أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي مست الدولار باعتباره العملة الرئيسية، وإن حقيقة الوقت الحالي فقد وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد في سنة 2014 إلى نحو 80.13 دج وهو في انخفاض شديد ومتواصل في السوق الموازية.

المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي بسعر الصرف وسعر النفط وتقديره

1- صياغة النموذج القياسي:

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج، والبداية نشير إلى رموز المتغيرين في النموذج وهما كالتالي:

• المتغير التابع: ويتمثل المتغير في سعر النفط ويرمز له ب pol؛

• المتغير المفسر: ويتمثل في سعر صرف الدينار مقابل الدولار ويرمز له ب tch.

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل من المتغيرين، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي وشكل دالته هو كما يلي:

$$POL = f(TCH)$$

سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي في تقدير النموذج الخاص سعر النفط (الإيرادات النفطية)، وسوف يتم الاعتماد على الصيغة الخطية كصيغة رياضية لمعادلة النموذج، والصيغة الرياضية للنموذج تكون كالتالي:

$$POL_i = \beta_0 + \beta_1 TCH_i + u_i$$

حيث:

- (i): تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة i ؛

- TCH : تمثل سعر الصرف الدولار مقابل الدينار؛

- β_0, β_1 : تمثل معاملات النموذج.

يلاحظ أن النموذج القياسي ذو طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ العشوائي u_i .

2-تقدير النموذج القياسي:

يتم تقدير النماذج القياسية الاقتصادية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MOC)، والتي

تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EViews 09) وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج، تظهر نتائج تقدير النموذج

الخطي من خلال الجدول التالي:

1-2 البيانات:

الجدول رقم (08): معطيات الدراسة الخاصة بسعر النفط وسعر الصرف للفترة (1990-2014)

السنة	سعر النفط poi	سعر الصرف الدولار مقابل الدينار الجزائري (tch)
1990	22,26	8,96
1991	18,62	18,47
1992	20,05	21,84
1993	17,8	23,35
1994	16,3	35,06
1995	17,6	47,66
1996	21,7	54,75
1997	19,49	57,71
1998	12,94	58,74
1999	17,91	66,57
2000	28,5	75,26

77,22	24,85	2001
79,68	25,24	2002
77,39	28,96	2003
72,06	38,66	2004
73,28	54,64	2005
72,65	65,85	2006
69,29	74,95	2007
54,58	99,97	2008
72,65	62,25	2009
74,39	80,15	2010
72,94	112,94	2011
77,54	111,05	2012
79,37	108,6	2013
80,58	96,29	2014

Source :

www.albankaldawli.org

www.oapec.org/ar/Home

2-2-نتائج تقدير النموذج الخطي:

جدول رقم (09): نتائج تقدير النموذج الخطي لسعر النفط في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

Dependent Variable: POL Method: Least Squares Date: 05/07/16 Time: 11:28 Sample: 1990 2014 Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH	0.866152	0.284870	3.040519	0.0058
C	-4.481722	18.27337	-0.245260	0.8084
R-squared	0.286706	Mean dependent var	47.90280	
Adjusted R-squared	0.255693	S.D. dependent var	35.29296	
S.E. of regression	30.44838	Akaike info criterion	9.746561	
Sum squared resid	21323.38	Schwarz criterion	9.844071	
Log likelihood	-119.8320	Hannan-Quinn criter.	9.773606	
F-statistic	9.244756	Durbin-Watson stat	0.269939	
Prob(F-statistic)	0.005809			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews09"

ووفقا للجدول رقم (10) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي لأثر تقلبات سعر الصرف على سعر النفط في الجزائر ويمكن توضيح النموذج على النحو التالي:

$$POL_i = -4.481722 + 0.866152 TCH_i$$

$$(-0.245260) \quad (3.040519)$$

$$R^2 = 0.286706$$

$$N = 25$$

$$F = 9.24476$$

$$R^2 = 0.255693$$

$$DW = 0.269939$$

$$prob = 0.005809$$

المطلب الثالث: الدراسة الاقتصادية والقياسية للنموذج المقدر من خلال تحليل العلاقة

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بأثر تقلبات أسعار الصرف على أسعار النفط في الجزائر للفترة الممتدة من 1990-2014، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية

كل نموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، ويتم بعد ذلك انتقاء أفضل نموذج للقيام باختباره من الناحية القياسية.

1-الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي:

سيتم دراسة النموذج الخطي أولاً من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية كما يلي:

1-1-الدراسة الاقتصادية:

من خلال الجدول رقم (10) الخاص بالنموذج المقدر نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لسعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري β_1 ، نلاحظ أن إشارته موجبة وتقدر قيمته 0.866152 أي أن العلاقة الطردية بين المتغير التابع سعر النفط والمتغير المفسر سعر الصرف وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن سعر النفط سيتغير ب 0.866152 وحدة، إذن معامل β_1 لها معنوية اقتصادية.

1-2- الدراسة الإحصائية:

كما وسبق ذكره فإنه عادة عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتم الأخذ بمجموعة من المعايير الإحصائية، وسيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج المقدر.

1-2-1-اختبار معنوية المعالم:

تستخدم إحصائية ستودنت t لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغير المفسر سعر الصرف tch على المتغير التابع سعر النفط Pol باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_0 = \beta_1 = 0 \quad \text{فرضية العدم} \\ H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq 0 \quad \text{الفرضية البديلة} \end{array} \right.$$

يمكن توضيح نتائج اختبار معنوية المعالم حسب الجدول الموالي الذي يحتوي على إحصائية

ستودنت المحسوبة وكذا الجدولية، حيث يتم استخراج هذه الأخيرة من جدول ستودنت عند معنوية 5% وبدرجة حرية مساوية لـ (n-k) وتساوي 23=25-2 أنظر للملحق رقم (03) لنجد:

$$t_{n-k}^{\alpha} = t_{23}^{0.05} = 2.069$$

جدول رقم (10): نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة	القيمة الجدولية	الاحتمال	المقارنة
C	β_0	0.245260	2.069	0.8084	$2.069 > 0.2452$
TCH	β_1	3.040519	2.069	0.0058	$2.069 < 3.0405$

المصدر من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم(09)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (β_0)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{TAB} أي: $T_{TAB} > T_{CAL}$ ، وبهذا سنرفض الفرضية البديلة $H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq 0$ ونقبل فرضية العدم $H_0: \beta_0 = \beta_1 = 0$ ، أي أن β_0 ليس له معنوية إحصائية واحتمال خطأ 80.84% ما يدل على عدم قبول الثابت في النموذج عند مستوى معنوية 5%.
- بالنسبة لمعامل سعر الصرف (β_1)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{TAB} أكبر من القيمة الجدولية T_{CAL} أي أن: $T_{TAB} < T_{CAL}$ وبهذا سنرفض فرضية العدم $H_0: \beta_0 = \beta_1 = 0$ ونقبل الفرضية البديلة $H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq 0$ حيث أن β_1 معنوي ولدينا أدنى مستوى معنوية يساوي 0.58% أقل من 5% ومنه يمكن القول أن سعر الصرف له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير سعر النفط خلال فترة الدراسة 1990-2014، وبالتالي فإن المتغير المفسر (سعر الصرف) يؤثر على المتغير التابع (سعر النفط).

1-2-2-2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

نستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المحصل عليه

انطلاقاً من جدول رقم (10):

1-2-2-2-1- معامل التحديد R^2 :

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد والتي تقدر $R^2 = 0.286706$ وهي بعيدة عن الواحد، حيث أن المتغير المفسر تتحكم 28.6706% من التغيرات التي تحدث على سعر النفط، مما يدل على أن هناك ارتباط بين سعر النفط وسعر الصرف، أما الباقي 71.3294% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

1-2-2-2-1- اختبار فيشر F :

يهدف هذا الاختبار إلى معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم: تنص هذه الفرضية على انعدام العلاقة بين المتغير المفسر والمتغير التابع.

- فرضية البديلة: تنص على وجود على الأقل معامل بمن بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم.

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_0 = \beta_1 = 0 \quad \text{فرضية العدم:} \\ H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq 0 \quad \text{الفرضية البديلة:} \end{array} \right.$$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة f_{cal} والمقدرة ب 9.24476 مع القيمة الجدولية f_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر انظر الملحق رقم (02)، عند معنوية 5%، ودرجة حرية للبسط والمقام كمايلي:

$$F_{n-k-1}^k = F_{25-1-1}^1 = F_{23}^1 = 4.28$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحتسبة f_{cal} أكبر من القيمة الجدولية f_{tab} ، وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن المتغير المستقل مساوي للصفر ماعدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغير المفسر، إذ النموذج له معنوية إحصائية.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر، نلاحظ أن سعر الصرف له معنوية إحصائية وأنا الثابت ليس له معنوية إحصائية ومع ذلك وجود ارتباط بين المتغير التابع والمتغير المفسر.

2- الدراسة القياسية للنموذج:

3-1- اختبار الارتباط الذاتي لعنصر الخطأ

من المفترض أنه ليس هناك ارتباط بين عناصر الخطأ من مشاهدة لأخرى، غير أن هذا الافتراض يصعب تحقيقه دائما خاصة إذا ما تعلق الأمر ببيانات على شكل سلسلة زمنية، وبالتالي يجب معالجة هذه الوضعية حتى يكون النموذج أكثر دقة.

ولاكتشاف هذا الخلل يتم الاعتماد على اختبار داربين واطسون "DW"، والذي يفترض وجود الفرضيتين التاليتين:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \rho = 0 \quad \text{فرضية العدم التي تنص على انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء:} \\ H_0: \rho \neq 0 \quad \text{الفرضية البديلة التي تنص على وجود الارتباط الذاتي للأخطاء:} \end{array} \right.$$

حيث من خلال الاختبار نقوم بالمقارنة بين قيمة DW المحسوبة والتي تساوي $DW=0.269939$ ، وقيمة إحصائية داربين واطسون المستخرجة من الجدول أنظر الملحق (02) أخذين بعين الاعتبار عدد المشاهدات $n=25$ وعدد المتغيرات المفسرة $k=1$ ، لنجد قيم كلا من d_L و d_U وهما

الفصل الثالث.....أثر تقلبات أسعار الصرف على الإيرادات النفطية في الجزائر

مساويان لـ 1.45 و 1.29 على التوالي ولمعرفة وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه نقوم بإعداد الشكل التالي:

الشكل رقم(09): نتائج اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه

0	$d_L=1.29$	$d_U=1.45$	2	2.71	2.55	4
وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	منطقة غير محسومة	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء		منطقة غير محسومة		وجود ارتباط ذاتي سالب للأخطاء

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews9

بملاحظة الشكل أعلاه نجد أن إحصائية دارين واطسون المحسوبة تقع في منطقة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فإن النموذج يحتوي على مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

3-تحليل العلاقة بين تطور سعر الصرف وتطور أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري

من خلال المعطيات المتعلقة بتطور سعر الصرف وتطور سعر النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990-2014)، اعتمدنا في تحليل هذه العلاقة بعد إدخال اللوغاريتم العشري استنادا على تقديرها في برنامج "Eviews09"

الجدول رقم(11): تقدير العلاقة بين تطور سعر الصرف وتطور سعر النفط بعد إدخال اللوغاريتم للفترة الممتدة (1990-2014)

Dependent Variable: LPOL				
Method: Least Squares				
Date: 05/11/16 Time: 15:26				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH	0.019133	0.005793	3.302593	0.0031
C	2.457718	0.369473	6.651956	0.0000
R-squared	0.321676	Mean dependent var	3.607404	
Adjusted R-squared	0.292184	S.D. dependent var	0.735727	
S.E. of regression	0.618980	Akaike info criterion	1.955132	
Sum squared resid	8.812147	Schwarz criterion	2.052642	
Log likelihood	-22.43915	Hannan-Quinn criter.	1.982178	
F-statistic	10.90712	Durbin-Watson stat	0.253168	
Prob(F-statistic)	0.003111			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews09"

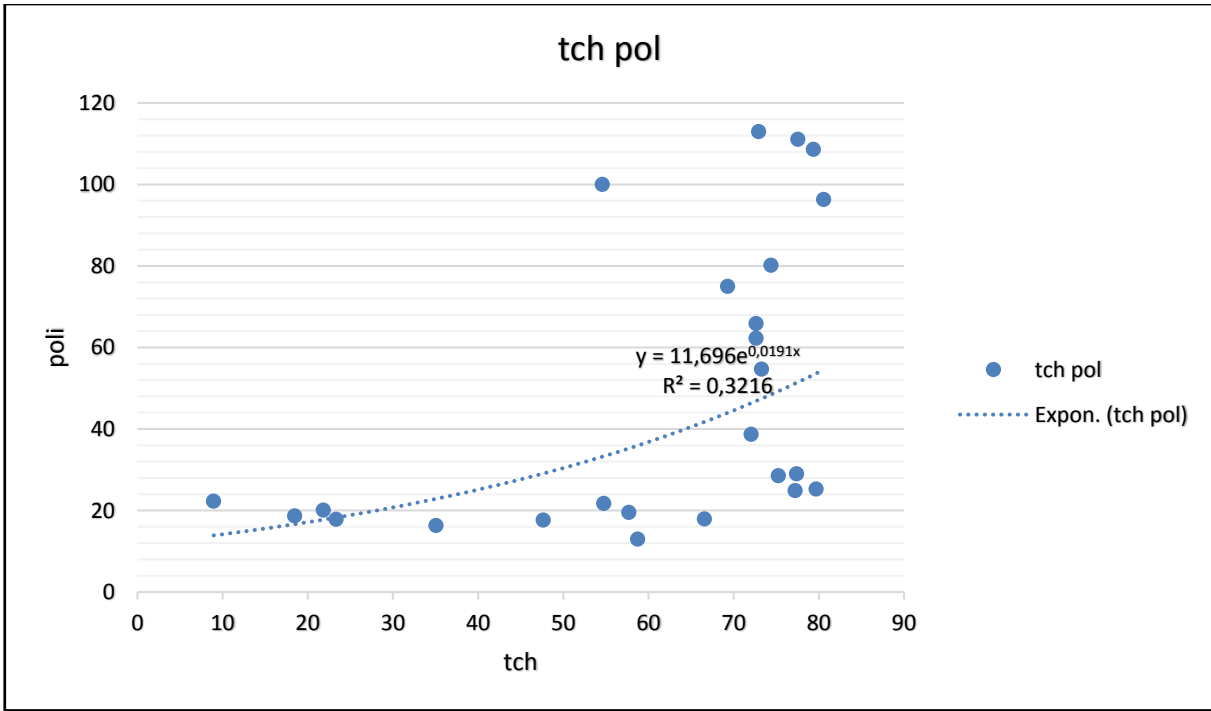
من خلال المعلومات المستخرجة من برنامج Eviews09 الخاصة بتقدير العلاقة بين تطور سعر الصرف وأثره على تطور سعر النفط نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين تطور سعر الصرف وسعر النفط،

الفصل الثالث.....أثر تقلبات أسعار الصرف على الإيرادات النفطية في الجزائر

أي أن التقلبات التي تطرأ على سعر صرف الدينار مقابل الدولار مصدرها التغيرات التي تطرأ على سعر النفط في السوق العالمية، وهذا دليل على أنه يوجد شبه تكامل بين المتغيرين في الاقتصاد الوطني وهذا ما يوضحه الشكل البياني للعلاقة.

3-1- تقدير النموذج الخطي البسيط في برنامج (Excel)

الشكل رقم(10): العلاقة بين التقلبات في سعر الصرف وسعر النفط



من خلال الرسم أعلاه يمكن أن نستنتج العلاقة التالية:

$$y = 11.69e^{0.019x}$$

حيث أن:

Y: يمثل سعر النفط؛

X: يمثل أسعار الصرف.

لنحصل على المعادلة التالية:

$$pol = 11.69e^{0.019tch} \dots\dots\dots(01)$$

$$\ln pol = \ln(11.69e^{0.019tch}) \dots\dots\dots(02)$$

$$\ln pol = (\ln 11.69) + (\ln e^{0.019tch}) \dots\dots\dots(03)$$

$$\ln pol = 2.45 + 0.019tch \dots\dots\dots(04)$$

ومن خلال النتائج المقدرة في برنامج Eviews09

$$POL_i = 2.457718 + 0.019133 TCH_i$$

$$(6.6519656) \quad (3.302593)$$

$$R^2 = 0.321676$$

$$N = 25$$

$$F = 10.90712$$

$$R^2 = 0.292184$$

$$DW = 0.253168$$

$$prob = 0.003111$$

3-2-الدراسة الاقتصادية والدراسة الإحصائية للنموذج:

3-2-1-الدراسة الاقتصادية

من خلال الجدول أعلاه الخاص بالنموذج المقدر نلاحظ ما يلي:

- وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمفسر وهذا ما يظهره معامل النموذج، أي وجود علاقة طردية بين سعر النفط وسعر الصرف، حيث كلما تغير سعر الصرف بوحدة سيؤدي إلى تغير سعر النفط ب 0.019133 وحدة؛

- وجود علاقة طردية بين سعر النفط والحد الثابت أي هناك متغيرات أخرى تؤثر على سعر النفط لم يتم إدراجها في النموذج.

3-2-2-الدراسة الإحصائية

3-2-3-اختبار معنوية المعامل

تستخدم إحصائية ستودنت t لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغير المفسر سعر الصرف tch على المتغير التابع سعر النفط Pol باختبار الفرضيات الخاصة بالمعاملات المقدرة على النحو التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_0 = \beta_1 = 0 \quad \text{فرضية العدم} \\ H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq 0 \quad \text{الفرضية البديلة} \end{array} \right.$$

يمكن توضيح نتائج اختبار معنوية المعالم حسب الجدول الموالي الذي يحتوي على إحصائية

ستودنت المحسوبة وكذا الجدولية، حيث يتم استخراج هذه الأخيرة من جدول ستودنت عند معنوية 5% وبدرجة حرية مساوية لـ (n-k) وتساوي 23=25-2 (03) لنجد:

$$t_{n-k}^{\alpha} = t_{23}^{0.05} = 2.069$$

جدول رقم (12): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر بعد إدخال اللوغاريتم

المقدرات	المعلمات	القيم المحسوبة	القيمة الجدولية	الاحتمال	المقارنة
C	β_0	6.65196556	2.069	0.0000	$2.069 < 6.6519$
TCH	β_1	3.302593	2.069	0.0031.	$2.069 < 3.30259$

المصدر من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم(11)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (β_0)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{CAL} أكبر من القيمة الجدولية T_{TAB} أي: $T_{TAB} < T_{CAL}$ ، وبهذا سنرفض الفرضية فرضية العدم $H_0: \beta_0 = \beta_1 = 0$ ، ونقبل الفرضية البديلة $H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq 0$.

أي أن β_0 له معنوية إحصائية واحتمال خطأ 0.00 وهو أقل من مستوى معنوية 5%.

- بالنسبة لمعامل سعر الصرف (β_1)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{CAL} أكبر من القيمة الجدولية T_{TAB} أي أن: $T_{TAB} < T_{CAL}$ وبهذا سنرفض فرضية العدم $H_0: \beta_0 = \beta_1 = 0$ ونقبل الفرضية البديلة $H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq 0$ حيث أن β_1 معنوي ولدينا أدنى مستوى معنوية

يساوي 0.31% أقل من 5% ومنه يمكن القول أن سعر الصرف له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير سعر النفط خلال فترة الدراسة 1990-2014، وبالتالي فإن المتغير المفسر (سعر الصرف) يؤثر على المتغير التابع (سعر النفط).

3-2-4- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

نستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المحصل عليه

انطلاقاً من جدول رقم (12)

3-2-4-1- معامل التحديد R^2 :

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد والتي تقدر $R^2 = 0.321676$ بعيدة عن الواحد، حيث أن المتغير المفسر يتحكم 32.1676% من التغيرات التي تحدث على سعر النفط، مما يدل على أن هناك ارتباط بين سعر النفط وسعر الصرف، أما الباقي 67.8324% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

3-2-4-2- اختبار فيشر F :

يهدف هذا الاختبار إلى معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم: تنص هذه الفرضية على انعدام العلاقة بين المتغير المفسر والمتغير التابع.

الفصل الثالث.....أثر تقلبات أسعار الصرف على الإيرادات النفطية في الجزائر

- فرضية البديلة: تنص على وجود على الأقل معامل بمن بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم.

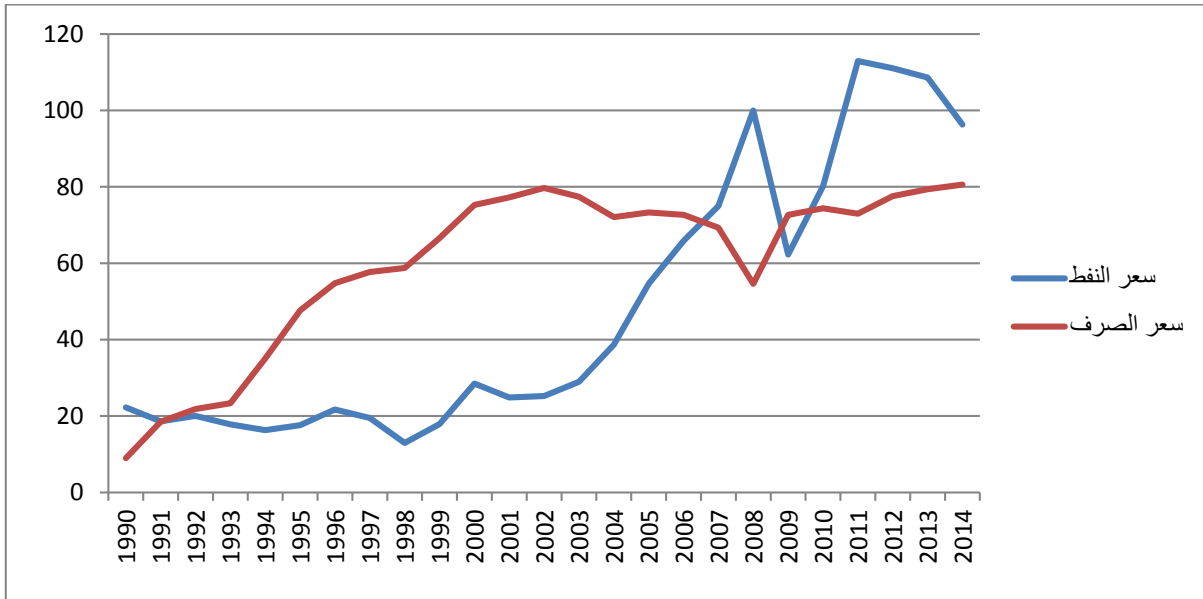
$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_0 = \beta_1 = 0 \quad \text{فرضية العدم} \\ H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq 0 \quad \text{الفرضية البديلة} \end{array} \right.$$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة f_{cal} والمقدرة ب 10.90712 مع القيمة الجدولية f_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر انظر الملحق رقم (02)، عند معنوية 5%، ودرجة حرية للبسط والمقام كمايلي:

$$F^k_{n-k-1} = F^1_{25-1-1} = F^1_{23} = 4.28$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحتسبة f_{cal} أكبر من القيمة الجدولية f_{tab} ، وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن المتغير المستقل مساوي للصفر، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغير المفسر، إذ النموذج له معنوية إحصائية.

الشكل رقم (11): تطور سعر الصرف بسعر النفط في الاقتصاد الوطني للفترة (1990-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Microsoft Excel 2007

من خلال ما هو ملاحظ في الرسم البياني الذي يبين لنا التغيرات التي طرأت على سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، حيث صاحب التزايد في سعر النفط في السوق العالمية ارتفاع في سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة من عام 1990 إلى غاية سنة 2007، أين لامس سعر صرف انخفاضاً محسوساً متأثراً بالأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية (أزمة الرهن العقاري) التي مست

الفصل الثالث.....أثر تقلبات أسعار الصرف على الإيرادات النفطية في الجزائر

الدولار الأمريكي في السوق العالمية كان لها تأثير على الدينار ، لكن هذا الانخفاض لم يصاحبه انخفاض في سعر النفط، ليتواصل الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط الذي يصاحبه ارتفاع وانخفاض لصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، أي التغير في سعر الصرف الدينار يتأثر بتغير سعر النفط المسعر بالدولار الأمريكي في السوق العالمي.

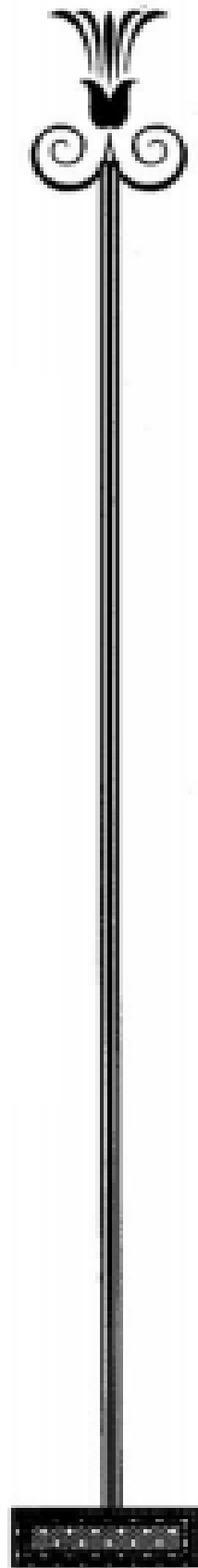
خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لواقع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي وربطها بواقع سعر النفط في السوق العالمية، والتركيز على تأثير هذه التقلبات التي طرأت على سعر الصرف مقابل التطورات في أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري.

فإن الدينار الجزائري شهد عدة تقلبات في قيمته مقابل عملة الدولار من خلال تأثره بسعر النفط مما جعل الأخير ذا تأثير على هذه التقلبات مما يمكننا القول على وجود علاقة تربط بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار من خلال الدراسة التحليلية والقياسية التي أجريناها في الفترة (1990-2014).

فقد أصبح تطور الاقتصاد الجزائري مرهونا بما تدره أسعار النفط من إيرادات مالية بالعملة الصعبة وتأثر سعر الصرف بقيمة هذه العملة المسعر بها نفطها في السوق العالمية.

خاتمة عامة



الخاتمة العامة

انطلاقاً مما سبق وجدنا أن الاقتصاد الجزائري شهد مع مطلع التسعينات تحولات شاملة، جراء تطبيق عدة إصلاحات من خلال مجموعة من البرامج، مما ساهم في تطور الاقتصاد، الذي أصبح مرهوناً بما تدره الإيرادات المالية للنفط التي تسيطر على الهيكل التجاري للدولة، إذ أنه قد ساهمت في تراكم كبير للموارد النقدية الناتجة أساساً من تصدير النفط، وهذا دليل على أن الاقتصاد الوطني يتأثر بشكل كبير بضخامة الإيرادات المالية للنفط، والتي تساعد في التراكم المتزايد في الأصول الخارجية لدى بنك الجزائر، وهذا لكونها من أهم مقابلات الكتلة النقدية.

وباعتبار الاقتصاد الجزائري كأى اقتصاد منفتح على الخارج تؤثر فيه التغيرات الخارجية تأثيراً كبيراً في الوضع النقدي المحلي في الجزائر، وترجع هذه التغيرات في معظمها إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كلياً على القطاع النفطي، وكما أن طبيعة النظام الذي كان سائداً وتحوله إلى نظام السوق، أفرز العديد من التغيرات، مما استدعى صياغة سياسات وقوانين لمواكبة هذا التحول أهمها قانون النقد والقرض المتعلق بالجانب النقدي للاقتصاد.

وتعد المدة من عام 1990 إلى غاية 2014 من المدد التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات، خاصة على المستوى الخارجي، حيث كانت هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعت بأسعار النفط إلى الارتفاع والتي أدت إلى وضعية اقتصادية متميزة، إذ أن هذا الارتفاع في إيرادات تصدير النفط يشكل وبشكل كبير وضعية صلبة للاحتياجات الأجنبية، وهذا من خلال تمكن بنك الجزائر من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية والتي تنتج عن ارتفاع الإيرادات المالية للنفط.

ولقد توصلنا من خلال دراستنا أن العلاقة الموجودة بين التقلبات الحاصلة في سعر صرف الدينار وأسعار النفط هي علاقة طردية، أي أن الارتفاع في سعر النفط يساهم في ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.

1- نتائج الدراسة

تتلخص أهم نتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في الآتي:

- 1- إن التقلبات في سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، قد تأثرت بمجموعة من السياسات المفروضة من طرف البنك المركزي الذي يعتبر مراقب السلطة النقدية في البلاد؛

الخاتمة العامة

2- إن السياسات المفروضة من السلطة النقدية ساهمت في بروز سوق موازية للصرف لها القدرة في التأثير في صرف العملة المحلية، والتي حالت دون تحقيق توازن بيم الطلب والعرض على العملات الأجنبية؛

3- إن أساسيات الطلب والعرض هي العوامل التقليدية التي تتحكم في آلية السعر في السوق النفطية؛

4- إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على القطاع النفطي، مما يجعله رهينة لتقلبات الأسعار العالمية للنفط؛

5- إن التطور الذي شهده سعر النفط في الاقتصاد الوطني مر بمجموعة من الأحداث العالمية؛

6- إن ارتفاع الأسعار وزيادة الإيرادات المالية تؤدي إلى إحداث تقلبات في سعر صرف العملة المحلية؛

7- إن نتائج الدراسة التحليلية والقياسية، تبين أن هناك أثر ذا ارتباط بين التقلبات في سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي بسعر النفط.

2- اختبار صحة فرضيات الدراسة في ظل النتائج

ومن أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبار فكانت الإجابة عليها

كما يلي:

1- تتمحور الفرضية الأولى أن أسعار الصرف تملك داخل الدولة نظام أساسي يتم على أساسه تسوية المبادلات الاقتصادية من خلال اجتهاد السلطة النقدية في اختيار قاعدة نقدية لتحويل عملة البلد إلى عملة أخرى من خلال ما تشهده من انعكاسات تهب أداءها الاقتصادي، وهذا يؤدي بنا إلى قبول الفرضية على أساس النتيجتين الأولى والثانية، على أن البنك المركزي هو السلطة النقدية التي تتحكم في خفض ورفع سعر صرف العملة الوطنية مقابل عملة الدولار الأمريكي من خلال سن مجموعة من السياسات والمتمثلة في قانون النقد والقرض؛

2- في حين تقترض الفرضية الثانية للإيرادات النفطية أهمية كبيرة في الاقتصاد من خلال ما يلعبه سعر النفط في تحريك عجلة النمو داخل الدولة واعتباره مصدر أساسي للتمويل، ومن خلال هذا نقبل الفرضية على أساس النتيجة الرابعة، هذا دليل على أن الاقتصاد الجزائري مبني على ما يدره النفط من أموال وقدرتها على التأثير في الكتلة النقدية للبلاد؛

3- في حين تقترض الفرضية الثالثة إرجاع التقلبات المتأتية من سعر الصرف إلى الإيرادات المالية للتغير في سعر النفط الذي أصبح يعتبر ركيزة أساسية داخل الاقتصاد من خلال التأثير في المؤشرات الكلية للبلاد، ويتم قبول الفرضية على أساس النتيجتين رقم السادسة والسابعة وهذا ما

يتماشى مع وضعية الاقتصاد الوطني، كون الهيكل التجاري للدولة يعتمد على منتج وحيد ألا وهو النفط الذي يسام ارتفاع وانخفاض قيمة سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

3- التوصيات والاقتراحات

تتوجها لما جاء في البحث من دراسة وتحليل، وعلى ضوء النتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

- ينبغي البحث عن بديل لمصدر النفط وذلك بتنويع مصادر الدخل من خلال توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، مما يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط؛
- العمل على فتح مكاتب الصرف وتوسيع التعامل بالعملة الصعبة الدولار الأمريكي مما يؤدي من تقليص الفارق بين السوق الرسمي والموازي؛
- يمكن القول أن الزيادة في أسعار النفط لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير لكنها ستؤدي إلى نتائج سلبية على المدى البعيد في سعر الصرف، وللتخلص من آثار أسعار النفط يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وإيرادات النفط، وذلك بالتحرك نحو مصادر الطاقة البديلة للصناعات المحلية؛
- الخلل الذي تفرضه السياسة النقدية الصارمة في تحقيق استقرار سعر صرف العملة المحلية في الاقتصاد الوطني، ويرى الاقتصاديون ضرورة استخدام وسائل تعمل على تحقيق أهداف الاستقرار النقدي والاقتصادي؛
- كون الجزائر من الدول التي تملك احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي والذي يعتبر مصدر مهم للطاقة، مما يتطلب المساعدة على القيام بالعديد من الصناعات مثل: صناعة توليد الكهرباء، وهذا يمكن الاستفادة من الغاز أكثر كلما أمكننا نقل هذه الصناعات إلى مصدر الغاز وليس العكس،
- ينبغي على الدولة تنويع الإنتاج وذلك من خلال القيام بعمليات التصنيع بالشروع في مجموعة من الصناعات الجزئية على المستوى العالمي والتي تساهم في زيادة وتنويع الدخل، وذلك بالأخذ في الحسبان التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والتي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية، وفي هذا المجال فإن أول نوع من الصناعات المناسب للجزائر هو الصناعات التي تعتمد على الطاقة بكثافة، فضلا عن تحويل المواد الطاقوية إلى منتجات تامة الصنع بدل تصديرها في شكل الخام؛

الخاتمة العامة

- وضع قاعدة صناعية متينة للانطلاق نحو التقدم، وذلك من خلال التخلص من التخلف الكبير للجهاز المصرفي الذي ليس له قدرة على تخصيص كفاء للموارد المالية؛
- على الدولة القيام باستغلال الفائض المالي الضخم وهذا ما يساعد على تماسك السياسات عند إنفاقه؛
- الرؤية المستقبلية فتمثل في بناء اقتصاد وطني متنوع مع استغلال كفاء ومنتج للموارد النقدية المتاحة والتي سوف تتاح الوصول إلى اكتفاء شبه ذاتي في المجال الغذائي والصناعي، وهذا بتوفر موارد طبيعية وبشرية متنوعة والجانب المهم هو وجود سوق محلية وخارجية واعدة مما يساعد على امتصاص أي إنتاج.

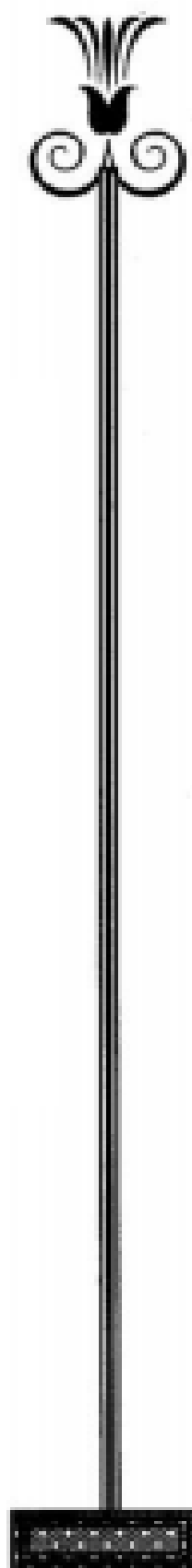
4- آفاق البحث

من خلال الدراسة والتحليل، ومن أهم هذه المسائل ما يلي:

من خلال دراستنا لموضوع أثر تقلبات سعر الصرف على الإيرادات النفطية (سعر النفط) وتحليلنا لواقع هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري، بدت فيها جوانب مهمة ومسائل بحثية تستدعي من الباحثين الاقتصاديين التطرق لدراستنا وتحليلها، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جيدة لأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى:

- 1- دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو على حجم الإيرادات النفطية؛
- 2- أثر تقلبات أسعار النفط على احتياطات الصرف في الاقتصاد الجزائري.

قائمة الملاحق



الملحق رقم (01): جدول فيشر

	$n=1$	$n=2$		$n=3$		$n=4$		$n=5$		
m	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$
1	161.45	4052.18	199.50	4999.50	215.71	5403.35	224.58	5624.58	230.16	5763.65
2	18.51	98.50	19.00	99.00	19.16	99.17	19.25	99.25	19.30	99.30
3	10.13	34.12	9.55	30.82	9.28	29.46	9.12	28.71	9.01	28.24
4	7.71	21.20	6.94	18.00	6.59	16.69	6.39	15.98	6.26	15.52
5	6.61	16.26	5.79	13.27	5.41	12.06	5.19	11.39	5.05	10.97
6	5.99	13.75	5.14	10.92	4.76	9.78	4.53	9.15	4.39	8.75
7	5.59	12.25	4.74	9.55	4.35	8.45	4.12	7.85	3.97	7.46
8	5.32	11.26	4.46	8.65	4.07	7.59	3.84	7.01	3.69	6.63
9	5.12	10.56	4.26	8.02	3.86	6.99	3.63	6.42	3.48	6.06
10	4.96	10.04	4.10	7.56	3.71	6.55	3.48	5.99	3.33	5.64
11	4.84	9.56	3.98	7.21	3.59	6.22	3.36	5.67	3.20	5.32
12	4.75	9.33	3.89	6.93	3.49	5.95	3.26	5.41	3.11	5.06
13	4.67	9.07	3.81	6.70	3.41	5.74	3.18	5.21	3.03	4.86
14	4.60	8.86	3.74	6.51	3.34	5.56	3.11	5.04	2.96	4.69
15	4.54	8.68	3.68	6.36	3.29	5.42	3.06	4.89	2.90	4.56
16	4.49	8.53	3.63	6.23	3.24	5.29	3.01	4.77	2.85	4.44
17	4.45	8.40	3.59	6.11	3.20	5.18	2.96	4.67	2.81	4.34
18	4.41	8.29	3.55	6.01	3.16	5.09	2.93	4.58	2.77	4.25
19	4.38	8.18	3.52	5.93	3.13	5.01	2.90	4.50	2.74	4.17
20	4.35	8.10	3.49	5.85	3.10	4.94	2.87	4.43	2.71	4.10
21	4.32	8.02	3.47	5.78	3.07	4.87	2.84	4.37	2.68	4.04
22	4.30	7.95	3.44	5.72	3.05	4.82	2.82	4.31	2.66	3.99
23	4.28	7.88	3.42	5.66	3.03	4.76	2.80	4.26	2.64	3.94
24	4.26	7.82	3.40	5.61	3.01	4.72	2.78	4.22	2.62	3.90
25	4.24	7.77	3.39	5.57	2.99	4.68	2.76	4.18	2.60	3.85
26	4.23	7.72	3.37	5.53	2.98	4.64	2.74	4.14	2.59	3.82
27	4.21	7.68	3.35	5.49	2.96	4.60	2.73	4.11	2.57	3.78
28	4.20	7.64	3.34	5.45	2.95	4.57	2.71	4.07	2.56	3.75
29	4.18	7.60	3.33	5.42	2.93	4.54	2.70	4.04	2.55	3.73
30	4.17	7.56	3.32	5.39	2.92	4.51	2.69	4.02	2.53	3.70
40	4.08	7.31	3.23	5.18	2.84	4.31	2.61	3.83	2.45	3.51
80	3.96	6.96	3.11	4.88	2.72	4.04	2.49	3.56	2.33	3.26
120	3.92	6.85	3.07	4.79	2.68	3.95	2.45	3.48	2.29	3.17
∞	3.84	6.63	3.00	4.61	2.60	3.78	2.37	3.32	2.21	3.02

الملحق رقم (02): جدول درين واطسون
 TABLE DE DURBIN-WATSON

n	k =1		k =2		k =3		k =4		k =5	
	d ₁	d ₂	d ₁	d ₂	d ₁	d ₂	d ₁	d ₂	d ₁	d ₂
15	1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
16	1.10	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
17	1.13	1.38	1.02	1.54	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10
18	1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.82	1.87	0.71	2.06
19	1.18	1.40	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
20	1.20	1.41	1.10	1.54	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99
21	1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
22	1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.80	0.86	1.94
23	1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92
24	1.27	1.45	1.19	1.55	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90
25	1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
26	1.30	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
27	1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.75	1.01	1.86
28	1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.10	1.74	1.03	1.85
29	1.34	1.48	1.27	1.56	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
30	1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83
31	1.36	1.50	1.30	1.57	1.23	1.65	1.16	1.73	1.09	1.83
32	1.37	1.50	1.31	1.57	1.24	1.65	1.18	1.73	1.11	1.82
33	1.38	1.51	1.32	1.58	1.26	1.65	1.19	1.73	1.13	1.81
34	1.39	1.51	1.33	1.58	1.27	1.65	1.21	1.73	1.15	1.81
35	1.40	1.52	1.34	1.58	1.28	1.65	1.22	1.73	1.16	1.80
36	1.41	1.52	1.35	1.59	1.29	1.65	1.24	1.72	1.18	1.80
37	1.42	1.53	1.36	1.59	1.31	1.66	1.25	1.72	1.19	1.80
38	1.43	1.54	1.37	1.59	1.32	1.66	1.26	1.72	1.21	1.79
39	1.43	1.54	1.38	1.60	1.33	1.66	1.27	1.72	1.22	1.79
40	1.44	1.54	1.39	1.60	1.34	1.66	1.29	1.72	1.23	1.79
45	1.48	1.57	1.43	1.62	1.38	1.67	1.34	1.72	1.29	1.78
50	1.50	1.59	1.46	1.63	1.42	1.67	1.38	1.72	1.34	1.77
55	1.53	1.60	1.49	1.64	1.45	1.68	1.41	1.72	1.38	1.77
60	1.55	1.62	1.51	1.65	1.48	1.69	1.44	1.73	1.41	1.77
65	1.57	1.63	1.54	1.66	1.50	1.70	1.47	1.73	1.44	1.77
70	1.58	1.64	1.55	1.67	1.52	1.70	1.49	1.74	1.46	1.77
75	1.60	1.65	1.57	1.68	1.54	1.71	1.51	1.74	1.49	1.77
80	1.61	1.66	1.59	1.69	1.56	1.72	1.53	1.74	1.51	1.77
85	1.62	1.67	1.60	1.70	1.57	1.72	1.55	1.75	1.52	1.77
90	1.63	1.68	1.61	1.70	1.59	1.73	1.57	1.75	1.54	1.78
95	1.64	1.69	1.62	1.71	1.60	1.73	1.58	1.75	1.56	1.78
100	1.65	1.69	1.63	1.72	1.61	1.74	1.59	1.76	1.57	1.78

Risque $\alpha =5\%$

k est le nombre de variables exogènes(constante exclue).

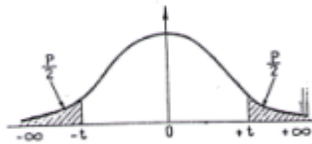
n est la taille de l'échantillon.

Source: Régis Bourbonnais, p231.

الملحق رقم (03): جدول ستودنت

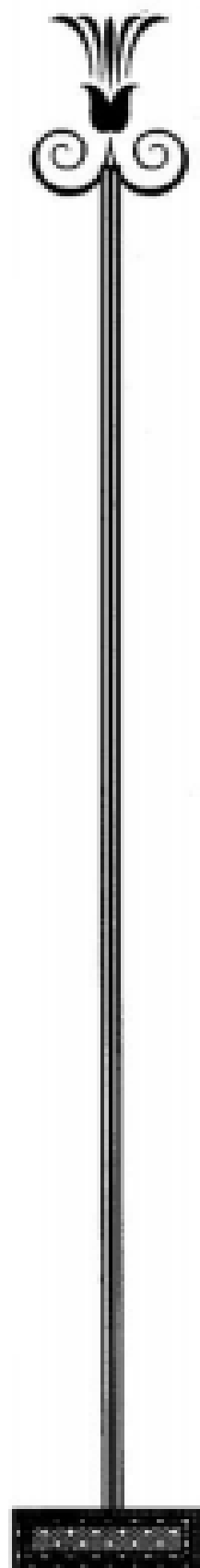
Valeur de t ayant La probabilité P d'être dépassée en module

ν	$P=0.90$	0.80	0.70	0.60	0.50	0.40	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01
1	0.158	0.325	0.510	0.727	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.706	31.821	63.657
2	0.142	0.289	0.445	0.617	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925
3	0.137	0.277	0.424	0.584	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841
4	0.134	0.271	0.414	0.569	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604
5	0.132	0.267	0.408	0.559	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032
6	0.131	0.265	0.404	0.553	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707
7	0.130	0.263	0.402	0.549	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.356	2.998	3.499
8	0.130	0.262	0.399	0.546	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355
9	0.129	0.261	0.398	0.543	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250
10	0.129	0.260	0.397	0.542	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169
11	0.129	0.260	0.396	0.540	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106
12	0.128	0.259	0.395	0.539	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055
13	0.128	0.259	0.394	0.538	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012
14	0.128	0.258	0.393	0.537	0.662	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977
15	0.128	0.258	0.393	0.536	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947
16	0.128	0.258	0.392	0.535	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921
17	0.128	0.257	0.392	0.534	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898
18	0.127	0.257	0.392	0.534	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878
19	0.127	0.257	0.391	0.533	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861
20	0.127	0.257	0.391	0.533	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845
21	0.127	0.257	0.391	0.532	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831
22	0.127	0.256	0.390	0.532	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819
23	0.127	0.256	0.390	0.532	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807
24	0.127	0.256	0.390	0.531	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797
25	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787
26	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779
27	0.127	0.256	0.389	0.531	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771
28	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763
29	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756
30	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750
∞	0.12566	0.25335	0.38532	0.52440	0.67449	0.84162	1.03643	1.03643	1.64485	1.95996	2.32634	2.57582



Nota – ν est le nombre de degrés de liberté.

قائمة المراجع



قائمة المراجع:

أولاً: الكتب بالعربية:

- 1- أحمد أحمد الأفندي: النظرية الاقتصادية الكلية السياسية والممارسة، الطبعة الأولى، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012.
- 2- أحمد حسن علي إلهيتي: مقدمة في اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011.
- 3- أسامة محمد الفولي مجدي شهاب: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997.
- 4- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007.
- 5- بلعوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 6- جمال جويدان: الأسواق المالية والنقدية، جامعة البقاء التطبيقية، الأردن، 2002.
- 7- جميلة جوزي: أسس الاقتصاد الدولي النظريات والممارسة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 8- دومينيك سلفادور: نظريات وسائل الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 9- هويشار معروف: تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن 2013.
- 10- حسين عبد الله: مستقبل النفط العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- 11- طالب محمد عوض: التجارة الدولية، نظريات وسياسات، الجامعة الأردنية، الأردن، 1990.
- 12- كامل بكري: الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر 2002.

- 13- مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- 14- محمد أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1983.
- 15- محمود حميدات:مدخل للتحليل النقدي،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 16- محمود يونس:العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، الدار الجامعية، بيروت،1986.
- 17- نواف الرومي:منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2000.
- 18- سارة حسين منيمنة: جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
- 19- سالم عبد الحسين رسن:اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة طرابلس دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1999.
- 20- عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 21- عبد المطلب عبد الحميد:اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015.
- 22- عبد الرزاق بن الزاوي: سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري، عمان، الطبعة العربية، 2016.
- 23- عبد الخالق جودة: الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، مصر، 1992.
- 24- عبد العظيم حمدي: الإصلاح الاقتصادي بين الدول العربية، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
- 25- عرفات تقي الحسين: التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، 1999.
- 26- صادق مدحت: النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب ، مصر.
- 27- شمعون شمعون: البورصة، الطبعة الأولى، أطلس للنشر، الجزائر، 1991.

28- شقيري نوري موسى وآخرين: التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.

29- خالد أمين عبد الله: محاسبة البترول، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2001.

30- ضياء مجيد الموسوي: ثورة أسعار النفط 2004 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.

ثانيا: المقالات والدراسات

أ: المقالات

1- أبو جابر نزار: متى ينصب البترول، المعلومات المتعلقة بظروف تواجد البترول، مجلة اليرموك (مجلة ثقافية فصلية)، العدد 89 سوريا، 2006

2- الله عيسى عبد السالم: قياس واختيار العلاقة السببية بين مؤشرات سوق النفط العالمية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد السابع والعشرون (27)، العراق، 2011.

3- الشارف عتو: دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الجزائر، 2012.

4- إسماعيل بن قانة قياس: أثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري للفترة بين (1970-2012)، مجلة الباحث، العدد 14، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2014.

5- بلقاسم عباس: سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت ، نوفمبر 2003.

6- وسن هادي فيجان: أثر المتغيرات العالمية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في إيران للمدة من (1979-2001)، إيران، 2010.

7- ناجي عبد الستار محمود وعلي خضير عباس: أسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد (01)، المجلد (41)، العراق، كانون الثاني (2007).

- 8-نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين: العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار الأمريكي، مجلة الإدارة والاقتصاد، القادسية، 2011.
- 9-عبد الستار عبد الجبار موسى:التطور التاريخي لأسعار النفط(1862-2010)، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(18)، العراق، 2015.
- 10- عبد الحق بوعتروس:أثر سعر الصرف على الأسعار المحلية ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2000.
- 11-علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات عمل، أبو ظبي، العدد02 ، 1996.
- 12-عماد الدين محمد المزيني:العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، غزة، 2013.
- 13-فوزية غالب عمر:دراسة تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي والتحليل الإحصائي للسلسلة الزمنية (2000-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع، البصرة، 2013.
- 14-توفيق عباس عبدون:أسعار النفط في السوق الدولية أبعادها ومضامينها الاقتصادية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد الرابع (04)،العراق، 2007.
- 15-إضاءات مالية ومصرفية، نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد 12، الكويت، يوليو 2012.
- 16-إضاءات مالية ومصرفية، الذهب الأسود ، نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة- العدد06، الكويت، يناير 2013 .

ب: الدراسات

- 1-محمد رمضان:تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، مركز الأبحاث سنبار كابينال، 2012.

2-قصي عبد الكريم إبراهيم: أهمية النفط العربي والتجارة الدولية ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

ثالثا:الملتقيات

1-بقاسم سعودي وعبد الصمد سعودي: استدامة الاقتصاد الجزائري مع أسعار البترول في ظل برامج الاستثمار وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل، الملتقى الوطني حول الطاقات المتجددة وتحدي التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الطارف، 23-24 نوفمبر 2015.

2-محمد بن بوزيان والطاهر زياني: الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البليدة، 21-22 ماي 2002.

3-محمد تهامي طواهر وأمال رحماني وسارة لحمير: مسيرة قطاع المحروقات غي الجزائر (1956-2012) التحديات، ملتقى دولي التجارب التنموية وممارسة الدولة، الجزائر، 2012.

رابعا: الرسائل الجامعية

أ-الدكتوراه:

1-أمينة مخلفي: أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات ، دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية،أطروحة دكتوراه لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

2-سلمى دوحة: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، 2014/2015 جامعة بسكرة.

ب-ماجستير

1-بوجمعة قويدري قوشبخ: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي ، الشلف 2009.

- 2-ياسمينة لباني: انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري (مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009)
- 3-كمال الدين بن عيسى: تأثر الربع النفطي على تطور وأداء الاقتصاد الجزائري،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس ، الجزائر، 2012 .
- 4-كمال العقريب: أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة،2006
- 5-مولود بوعويّنة: العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2010 ،
- 6-مراد بن ياني:سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان، 2012.
- 7-نعيمة حمادي:تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف- 2009.
- 8-عبد القادر مراد:دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011.
- 9-صالح أوباية:أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2011.

خامسا - المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- **Dominiek Salvador**, Economique internationale Série Schauim, Paris, 1982.
- 2- **Rabah MAHIOUT**, Le Pétrole algérien, ENAP, Alger, 1974.
- 3- **Philippe avoyo**, Finance Appliquée, PARIS, DUNOD, 1993.
- 4- Instruction N°79-95 du 27/12/1995, portant organisation et fonctionnement du marché interbancaire des change.

سادسا - المواقع الإلكترونية:

- 1- www.syr-res.com?R896--/ December/16/2013-2.06 am.
- 2- www.eia.doe.gov/emeu/ipsr/appc.htm.
- 3- cib.matixis.com./flushdoc.aspx?id=36780
- 4- www.oapecorg.org/ar/Home
- 5- www.albankaldawli.org
- 6- <http://www.eia.dog.gov>
- 7- www.eia.doe.gov/emeu/ipsr/appc.htm.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملخص

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار الصرف وأسعار النفط، من خلال التعرف على واقعي سعر الصرف والنفط في الاقتصاديات النفطية وخاصة الاقتصاد الجزائري وذلك بغية إبراز تأثير السلطة النقدية في السياسات التي تمس سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة الدولار الأمريكي، وبيان أهم التطورات التي مر بها سعر النفط خلال فترة الدراسة، وتم صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات أسعار الصرف على الإيرادات النفطية خلال الفترة الممتدة (1990-2014)، وتوصلت هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية بين سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي وسعر النفط .

الكلمات المفتاحية: أسعار الصرف، أسعار النفط، سوق الصرف، السوق النفطية.

Abstract

The purpose of this study is to clarify the existing relationship between fluctuations in exchange rates and oil prices, through the identification of a realistic exchange rate and the oil in the oil economies, especially the Algerian economy in order to highlight the impact of the monetary authority in the policies that affect the local currency exchange rate for the currency of the US dollar, and the statement of the most important developments experienced by the price of oil during the study period, and was drafting a standard form of the impact of exchange rate fluctuations on oil revenues during the period (1990-2014), this study found that there is a direct correlation between the local currency exchange rate against the US dollar and the price of oil.

Key words: Exchange rates, oil prices, and the exchange market, the oil market